

في النحو العربي

تأليف

عبد السلام محمد هارون



الأساليب الإنشائية

فى النحو العربى



عبد السلام محمد هارون

الأساليب الإنشائية
في النحو العربي

[الطبعة الثانية]

تمتاز بإضافات جديدة وتنقيحات

١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م

الناشر
مكتبة الخانجي بمصر



مقدمة الطبعة الثانية

هذه هى الطبعة الثانية من « الأَساليب الإنشائية فى النحو العربى» أقدِّمها للدارسين محققة منقحة ، مع كثير من الإضافات والتوضيحات . وقد كان طلبة الدراسات العليا بكلية دار العلوم يدرسون معى أَبواب هذا الكتاب فيما بين سنتى ١٣٧٨ و١٣٨٤ الهجريَّتين (١٩٦٠-١٩٦٦ الميلادتين) . وظهر لى فى أَثناء الدرس مايحتاج إلى توضيح أَو تصحيح طباعى أَو فنى ، فأَصدرت هذه النشرة الجديدة مستدركا بها ما بدا فى النشرة الأُولى من هَنات ، وإنى لآمل أَن يكون هذا الكتاب فى ثوبه الجديد أَقربَ مايكون إلى كمال النفع ، ودقة الوضع .

والحمد لله الذى هدانا لهذا . وما كنا لنهتدى لولا أَن هدانا الله .

مصر الجديدة فى : أَول صفر سنة ١٣٩٩

١٠ من يناير سنة ١٩٧٩

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الأُولى

هذا بحث جديد فى النحو العربى ، حملنى على كتابته ماكنت ألمحه دائماً من تسرُّب الاصطلاحات والتقسيمات البلاغية فى أثناء هذا النحو ، الذى أَبَى على تطاول العصور أن يتخلَّص من هذه الاصطلاحات ، كما أبى أن يتخلَّص من بعض مقتضيات التصريف ، لما بين تلك وبينه من من رابطة وثيقة لاتنفصم ، وإنْ زعم قومٌ أنه من الممكن فَصل هذه من تلك ؛ وهو زعم ضالٌّ واهم.

ولقد دفعَتْ هذه الاصطلاحاتُ ، منذ القدم ، علماءَ النحو أن يَرُوزُوا معاملة العرب لتلك الأَساليب الإنشائية ، وتدرَّج هذا الاعتبارُ عندهم من أبواب محدودة فى النحو إلى أن تناولوا معظمَ الأَبواب ، وهم فى ذلك يسُوقون القولَ صريحاً فى بعضها ، ويجمجمون فى البعض الاخر .

وقد استطعت بما وفَّق اللهُ أن أنفُذ إلى استخلاص مايخصّ أساليب الإنشاء فى الجمهورِ الأَعظم من أبواب النحو ، متتبعاً ذلك فى المراجع الكبرى قديمها والحديث ، متقصِّيًا لنوادر النُّصوص النحوية فى زوايا تلك المراجع وتضاعيفها ، مبيِّنا خلافَ النحاة وعللَهم لذلك الخلاف ، معقِّباً على ذلك بما تقتضى الموازنةُ بين الآراءِ ، وما أراه من فصل فى هذا النزاع ، الذى اشترك فيه المفِّسرون من النحاة والنُّحاةُ من المفسِّرين ، فبدت لهم فى ذلك أوهامٌ مردُّها إلى تحميل النحو مالايطيقه من تزمُّت هؤلاءِ المفسِّرين المتورِّعين ، أو التعصُّبِ لبعض ماوَضع النحاةُ من

قواعدَ وأُصولٍ منطقية أَبَوْا إلَّا أَن تنساق فى الطريق التى رسموا . ولم يعلم هؤلاءِ ولا أُولئك أَنَّ أساليب العرب وغير العرب لاتجرى مع المنطق جرياً مطَّرداً ، وأَن أساليب العرب وغير العرب لم تُخلَق ومعها اعتباراتٌ دينية حدثَتْ بعد سيرورة اللغة.

ومسائل النحو وثيقة الصلة بمسائل اللغة وبروايات النصوص الأَدبية والدينية . وأَرى أَن معظم النحويّين لم يُوغلوا فى اللغة والروايات بالقدر الذى يستوجبه الحكم النحوى.

لذلك يجد المحقِّق اللغوى فى ثنايا الأَحكام النحوية شيئاً من المجازفة ، أَو هَنات من التقصير تظهر له هو حين يُوغِل فى النحو.

كما أَن الدراسة النحوية فى مختلف المراجع النحوية يُعْوِزها ضرورةُ تتبع المسائل النحويّة وكيف تُصوَّر فى كلّ مرجع ، ويعْوِزها كذلك التتبعُ التاريخى والتدرُّج الحُكمىّ لكلِّ مسأَلة من تلك المسائل .

على ضوءِ هذه الاعتبارات المختلفة سِرت فى دراستى هذه الحديثةِ لِشِقٍّ من أَحد شِقَّى الكلام ، وهو الأُسلوب الإِنشائى بالمعنى الذى يفهمه علماءُ البلاغة ، وكيف يُعَامَل هذا الأُسلوب فى هذه اللغة الكريمة.

وهى دراسة آمُل أَن تلقَى صدًى عند المشتغلين بهذا النحو العملاق ، وأَن تُنشأَ دراساتٌ مماثلة لها متحررة من إسار التاليف القديم ، لتجلوَ هذا النحوَ فى إطار من جَلاله وقوَّته ، ولتنفى عنه أَوضارًا علِقَت به كما تعلق الأَوضار بالثوب البارع النفيس .

وقد كتبت كتابى هذا لأَبعث شيئاً من الحياة ونَبْضِها فى أَطلال الدراسات النحوية المعاصرة ، التى تأْبى إلَّا أَن تقضىَ على تراثنا الصالح قضاءً ، وأَن تهدمَه هدمًا ، لتقيم على أَشلائه أَشباحاً هزيلة تنتزع الرثاءَ والسخرية .

وأن جدٌّ واثق أنى سأَجد لهذا الكتاب أَصدقاءَ يَلقَونه ملاقاة الصديق يفيدون منه ويفيد منهم ، ويرحِّب بهم ويرحِّبون به ، وواثقٌ كذلك بأَنَّه سيردُّ كثيراً من ضعاف النفوس عما يبغُونه لهذا العلم الجليل من شرّ ، وما يدسُّونه له من كيد ، يلبَسون له ثيابَ الصديق ، وهُم — عَلِمَ اللهُ — أَعدى أَعدائه ، ويَلقَوْنه بالبِشر وهم له كارهون ، وقديما قالوا : « المرءُ عدوّ ما جَهِل » . فهذا لاغيره مادفعَ هؤلاءِ إلى تلك العداوة المستترة ، وساقهم إلى مايساق إليه ضالٌّ فَقَد الهدايةَ ، ولم يَنظرْ إلى مابيَّنَ الله له من نور ، وأَوضحَ من رشاد .

وإليك بيان ما اشتمل عليه الكتاب من أبواب وفصول :

تمهيـــد

الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية — الإنشاء الطلبى والإنشاء غير الطلبي — أقسام الإنشاء الطلبى .

١ - باب الكلام

تعريفه — تأليفـه — قول من قال إن الكلام خبر وإنشاء وطلب — الكلام الإنشائى والجملة الإنشائيـة .

٢ - المعـرب والمبـنى

علة البناء — الشبه المعنوى — عـلة بناء أسماء الاستفهام — عـلة بناء فعل الأمر .

٣ - باب الموصـــول

تقسيمه إلى موصول حرفى وموصول اسمى — صلة الموصول الحرفى — صلة الموصول الاسمى — الوصل بالجملة القسمية الوصل بجملة التعجب — الوصل بجملة الدعاء .

٤ — باب المبتـدأ والخـبر

الخبر وأنواعه وروابطه — الخلاف فى الإخبار بالجمـلة الإنشائية — مناقشة ابن الأنبارى — الإخبار بالجملة القسمية الكلام على الخـبر إذا كان المبتدأ من ألفـاظ القسم .

٥ — باب كان وأخواتها

عددها وشروطها وأقسامها — دام وليس — زال وبرح وانفك وفتئ — ما يتصرف تصرفاً تاماً — مدخول هـذه الأفعـال — ما يشترط فى أخبارها .

٦ — باب أفعال المقـاربة.

عددها ودلالة كل منهما — أفعال الرجاء — حرى — عسى

٧ — باب إنَّ وأخواتهـا

الخلاف فى معانيها من زاوية الإنشاء — اشتراكها فى أمرين — خبر إن ولـكن — خبر أن وكأن — ليت ولعـل .

٨ — لا النَّافية للجنس

دخول الهمزة على لا ومذاهب النحـاة فى معناها ومعـاملتها الإعـرابية .

٩ — الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

أنواعها — الإلغـاء والتعليق — صيغها الإنشائية — معمولاها — لهمزة الواقعة بعـد علـم لمجرد الاستفهام .

١٠— باب الاشتغال

أسلوب الاشتغال — أحـكامه — الأساليب الإنشائية فى بعض أحـواله .

١١ – المفعول المطلق

أنواعـه – مظاهر الإنشاء فيـه – ما يراد به الأمر أو النهى أو الدعاء أو القسم .

١٢ – المفعول معـه

تعريفـه وأقسامه – ما يقع بعـد الاستفهام .

١٣ – الحـال

تعريفه – ما يتعلق بعامل الحال – ما يتعلق بالحال نفسها – وقـوع الحال جملة إنشائية .

١٤ – الإضـافة

كلمات ملازمة للإضافة – الجمل التى يضاف إليها – كلمتان من الإنشاء ملازمتان للإضافـة إلى المفـرد .

١٥ – التَّعجُّب

صيغ التعجب السماعية – الأحـكام العامة – صيغة ما أفعـل – صيغة أفعـل به .

١٦ - نعم وبئس

الخلاف فيهما – توضيح إفادتهما لمعنى الإنشاء – ملحقات نعم وبئس .

١٧ – النَّعـت

وقـوع النعت جملة – النعت بالجمـلة الإنشائية .

١٨ – التَّوكيـد

أقسامه – التوكيد اللفظى فى الاسم ، فى الفعل ، فى الحرف ، فى الجمـل .

١٩ — عطف النسق

العامل — عطف الإنشائي على الإنشائي — عطف الخبري على الإنشائي أو العكس — بعض حروف العطف يغلب أن يتقدمها أسلوب إنشائي : أم ، لكن ، بل ، أو ، لا .

٢٠ — البدل

أقسامه — بدل الخبري من الإنشائي والإنشائي من الخبري .

٢١ — النِّداء

هو من الإنشاء — استعمال حروف النداء — مالا يصح نداؤه — ما لا يكون إلا فى أسلوب النداء — الأسلوب الناقص .

٢٢ — الاستغاثة والتَّعجُّب

هما ضربان من ضروب النداء — أحكامهما .

٢٣ — النُّدبة

أسلوب الندبة — ما لا يندب .

٢٤ — الاختصاص

الخلاف فى خبريته وإنشائيته .

٢٥ — التَّحذير والإغراء

أساليب كل منهما .

٢٦ — اسم الفعل والصّوت

اسم فعل الأمر وأقسامه — القول فى : رويد ، بله ، حيهل هلم ، ما جاء على وزن فعال — ما ألحق من أسماء الأصوات باسم الفعل .

٢٧ — الرّدع

معناه — تأصيل كلمة كلا — اختلاف النحاة فى معناها .

٢٨ — القســم

معناه — أدواته : البـاء ، الواو ، التـاء ، اللام ، من ، الميم — التعويض عن حرف القسم — أنواع القسم — الجملة القسمية — حذف المقسم به — جواب القسم — الجـواب بالجملة الاسمية — الجواب بالجملة الفعليـة — اجتماع الشرط والقسم — حذف النـافى الوارد فى جواب القسم — حذف جواب القسم .

٢٩ — نون التّوكيـد

كثرة لحاقها بالأفعال الإنشائية أو التى لها علاقة بالإنشاء .

٣٠ — نواصب الفعـل

فاء السببية وواو المعيـة وسبقهما ببعض أنواع الطـلب ، والقول الفصل فى ذلك .

٣١ — الجــوازم

الجزم فى جواب الطلب — الجزم بلام الأمر ولا الناهيـة — اقتران جملة جواب الشرط الإنشائية بالفـاء — حذف فـاء الجواب — جواب القسم الاستعطافى المجتمع مع الشرط .

٣٢ — الوقـــف

طرقـه — الوقف بهاء السكت فى الأفعـال الإنشائية التى أعلّ آخرها بالحذف — فى المنادى المندوب الذى لحقته الألف — فى ما الاستفهاميـة .

تمهيد

الأساليب الإنشائيّة

هذه الأساليب التى نزاولها إنما تنحصر فى قسمين اثنين : أساليبَ خبرية ، وأساليب إنشائية.

ووجه الحصر فى ذلك : أنَّ الكلام إن احتمل الصدقَ والكذبَ لذاته ، بحيث يصح أن يقال لقائله إنَّه صادقٌ أوكاذب ، سمِّى كلاماً خبريا . والمراد بالصادق ماطابقت نسبةُ الكلام فيه الواقع ، وبالكاذب مالم تطابقْ نسبة الكلام فيه الواقع.

وإن كان الكلام بخلاف ذلك ، أى لايحتمل الصدق والكذب لذاته ، ولايصحُّ أن يقال لقائله إنَّه صادق أوكاذبٌ ، لعدم تحقق مدلوله فى الخارج وتوقفه على النطق به ، سمِّى كلاماً إنشائيًّا.

وسنقصُر كلامنا على هذا القسم الإنشائىّ ، لأنه هو المقصود فى هذا البحث ، محاولين أن نوجزَ ما استطعنا إلى ذلك سبيلا.

الأُسلوب الإنشائى ينقسم إلى قسمين : إنشاءٍ طلبى ، وإنشاءٍ غير طلبى . ويعنى البلاغيون بالإنشاء الطلبى مايستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . وبالإنشاء غير الطلبى مالايستلزم مطلوباً ليس حاصلًا وقت الطلب . ومن هذا القسم الثانى : أفعال المقاربة ، وأفعال التعجُّب والمدح والذمّ ، وصيغ العقود ، والقَسَم ، ورُبَّ ، وكم الخبرية ونحو ذلك.

والبلاغيون لايكادون يُلقون بالًا إلى هذا القسم الثانى ، لقلة المباحث المتعلِّقة به ، ولأن أكثره فى الأَصل أخبارٌ نقلت إلى معنى الإنشاء.

وأما النحويون فيوجِّهون عنايةً خاصّة إلى معظم أنواع هذا القسم فى مختلف أبواب النحو ، بل عقدوا لبعضه أبواباً خاصة .

وأما القسم الأول – وهو الإنشاءُ الطلبي – فقد قسموه إلى تسعة أقسام : أمر ، ونهى ، واستفهام ، ودعاء ، وعَرض ، وتحضيض ، وتمنٍّ ، وترجٍّ ، ونداء .

١ – فالأمر هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى ، حقيقةً أو ادّعاءً ، أى سواءٌ أكان الطالب أعلَى فى واقع الأمر ، أمْ مدَّعياً لذلك . وللأمر صيغ أربع :

(ا) فعل الأمر ، كقوله تعالى : «فاغسلوا وُجوهَكم وأيديَكم إلى إلى المرافق [١]» .

(ب) المضارع المقرون بلام الطلب ، وهى التى تسمى بلام الأمر ، كقوله تعالى : «فليمدُدْ بسبب إلى السّماء ثم ليقْطعْ فلينظُرْ هَلْ يُذهِبَنَّ كَيدُه مايَغِيظ [٢]» .

(حـ) اسم فعل الأمر ، كقوله تعالى : «عَلَيكم أنفسَكم [٣]» ، وقولك : نزالِ يا زيد .

(د) المصدر النائب عن فعل الأمر نحو قوله تعالى: «فضَربَ الرِّقابِ [٤]» .

والأصل فى الأمر أن يكون لطلب الفعل على سبيل الإيجاب ، وقد يأتى لمعان أُخَر على سبيل المجازْ ، تفهم من المقام ، ومنها :

الالتماس ، كقولك لمساويك : افعلْ كذا .

---

(١) الآية ٦ من سورة المائدة .
(٢) الآية ١٥ من سورة الحج .
(٣) الآية ١٠٥ من سورة المائدة .
(٤) الآية ٤ من سورة محمد .

والدعاء ، نحو : ربنا اغفر لنا ذنوبنا .

والتمنِّى ، كما أَنشدوا من قوله :

ياليل طُلْ يانوم زُلْ   ياصبحُ قف لا تَطْلُعِ

والتعجيز ، نحو : « فأتوا بسورة من مِثله [1] » .

والتهديد ، نحو : « اعمَلوا ماشئتم [2] » .

والتحقير ، نحو : « كُونوا حِجارةً أَو حديدا [3] » .

والتسوية ، نحو : « اصبِروا أَوْ لاتَصبروا [4] » .

والإِباحة ، نحو : « وإِذا حَللتُم فاصطادوا [5] » .

والامتنان ، نحو : « فكُلوا ممَّا رزقكم الله [6] » ، وما إِلى ذلك مما هو مستوفًى فى مطولات علم البلاغة .

٢ ـ النهى ، وهو طلب الكفّ عن الفعل على وجه الاستعلاء ، وصيغته واحدة ، وهى المضارع المقرون بلا الناهية ، كقوله تعالى : « وَلا تَقرَبوا الزنى [7] » .

والأَصل فى النهى أَن يكون لطلب الكف على سبيل التحريم ، كما فى الآية المتقدمة ، وقد يأْتى لمعانٍ أُخر تفهم من المقام ، ومنها :

الدعاء ، كقوله تعالى : « رَبَّنا لاتؤاخِذْنا إِنْ نَسِينا أَو أَخطأْنا [8] » .

والالتماس ، كقولك للمساوى : لاتفعلْ .

والتمنِّى ، نحو قوله : « لاتطلع » فى نهاية البيت السابق .

---

(١) الآية ٢٣ من سورة البقرة .
(٢) الآية ٤٠ من سورة فصلت .
(٣) الآية ٥٠ من سورة الإسراء .
(٤) الآية ١٦ من سورة الطور .
(٥) الآية ٢ من سورة المائدة .
(٦) الآية ١١٤ من سورة النحل .
(٧) الآية ٣٢ من سورة الإسراء .
(٨) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

والتيئيس ، نحو : «لاتَعتذِروا اليومَ»(١) .

والتهديد ، كقولك لخادمك : لاتمتثل أمرى !

والتحقير ، نحو : « ولاتمدَّنَّ عينَيك إلى ما متَّعْنا به أزواجاً منهم(٢)»

وللإرشاد نحو : «ولاتقفُ ما ليس لك به عِلْمٌ (٣) ، ونحو ذلك من المعانى .

٣ـ الدعاء ، وهو طلب الفعل أو الكفّ من الأدنى للأعلى ، وله ثلاث صيغ :

(ا) صيغة الأمر . كقوله تعالى : «ربَّنا اغفِرْ لنا ذُنوبَنا وإسرافَنَا فى أمرنا (٤)» .

(ب) صيغة النهى ، كقوله عز وجل : «ربَّنَا لاتُزِغْ قُلوبنَا بَعْدَ إذْ هَدَيتنا (٥)» .

(حـ) صيغة الخبر ، كقولك : أنت المنصور ، قاصداً للدعاء ، ونحو : «رَحِمَ اللهُ امرأً عَرَفَ قَدْرَ نفسِه» ، أى ليرحمْه الله!

ومنه فى الدعاء على شخص : تربَت يَدَاك! وقولهم: ثكلته أمُّه !

٤ ـ العَرْض ، وهو الطلب بلين ورفق ، وأداته «ألَا» كقولك : ألا تنزل ضيفا عندنا . وقول الشاعر:

ياابنَ الكرام ألَا تدنو فتبصرَ ما   قد حدَّثوك فما راءٍ كمن سمِعا(٦)

٥ ـ التحضيض ، وهو الطلب فى حثٍّ وإزعاج . وأدواته « هَلَّا » و« ألَّا » ، و«ألَا» ، و«لوما» ، و«لولا» . ومنه قول القائل:

لولا تَعُوجين ياسلمى على دنف   فتُخمدى نارَ وجد كاد يفنيه(٧)

---

(١) الآية ٧ من سورة التحريم .

(٢) الآية ١٣١ من سورة طه .

(٣) الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

(٤) الآية ١٤٧ من سورة آل عمران .

(٥) الآية ٨ من سورة من آل عمران .

(٦) أورده العينى فى شرح الشواهد ٤ : ٣٨٩ ولم يعرف قائله .

(٧) من شواهد الأشمونى ٣ : ٣٠٣ والهمع ٢ : ١٢ .

وقوله تعالى : « لو ما تأتينا بالملائكة[١] » . قال ابن هشام فى لوما : وزعم المالقى أنها لم تأت إلا للتحضيض .

٦ ـ التمنى ، وهو طلب حصول أمر محبوب مستحيل الوقوع أو بعيده ، أو امتناع أمر مكروه كذلك . والأصل فيه أن يكون بلفظ « ليت » وقد يأتى بلو ، وهل ، ولعلَّ ، وهلَّا ، وألَّا ، ولولا ، ولوما . قال تعالى : « ياليتنى اتَّخذْتُ مع الرسُولِ سَبيلا[٢] » ، وقال : « فهَلْ لنا مِنْ شُفَعاءَ فيَشْفَعُوا لنا[٣] » ، وقال : « ودُّوا لو تُدهِنُ فيُدهنون[٤] » وقال : « لعلِّى أَبلغُ الأَسبابَ . أَسبابَ السموات[٥] » .

٧ ـ الترجى ، وهو طلب أمر قريب الوقوع ، فإذا كان الأمر مكروهًا حُمِّل الترجى معنى الإشفاق . والأصل فى الترجى أن يكون بلعلَّ وعسى ، وقد يأتى بغيرهما كليت . فمثال الترجى قولك : لعلَّ زيدا تصلح حاله . ومثال الإشفاق : لعلَّ المكروه يباغتنا الساعة . ومثال الترجِّى بليت :

فياليتَ ما بينى وبين أَحبَّتى ... من البُعْد ما بينى وبين المصائب[٦]

٨ ـ النداء ، وهو المنادَى بحرف نائب عن أَدعو . والأَصل فى مُناداة القريب أَن تكون بالهمزة أَو أَىْ ، وفى نداء البعيد أَن تكون

(١) الآية ٧ من الحجر .
(٢) الآية ٢٧ من سورة الفرقان .
(٣) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .
(٤) الآية ٩ من سورة القلم .
(٥) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .
(٦) البيت للمتنبى فى ديوانه ١ : ٩٦ بشرح العكبرى . يقول : ليت أحبائى واصلونى مواصلة المصائب ، وليت المصائب بعدت عنى بعدهم عنى فانهم شديدو البعد عنى .

بغيرهما . وقد يُعكس الأمر فيُدعى القريب بدعاء البعيد لغرض بلاغيّ كعُلوِّ المدعوّ نحو : ياالله ، أولسهوه ، أو نومه ، أو لانحطاط درجته عن درجة الداعى نحو : يا هذا تأدَّبْ . وقد ينزَّل البعيد منزلة القريب فتستعمل له أداته ، إشارةً إلى أنه قريب المكانة وأنه نُصْبُ العَين ، كقوله (١):

أَسُكَّانَ نَعمانِ الأَراكِ تَيَقَّنوا   بأَنكمُ فى ربعِ قلبىَ سَكَّانُ

والنداءُ قد يأْتى لغير طلب الإقبال .

كالإغراء ، نحو : يامظلومُ أقبل ، قصداً إلى إغرائه وحثِّه على زيادة التظلم .

والاختصاص ، نحو : أنا أفعل كذا أيُّها الرجل.

والنُّدبة ، نحو : «ياحَسْرتَا على مافرَّطتُ فى جَنْبِ الله(٢)» .

والاستغاثة ، نحو : يالله من ألم الفراق(٣) !

والتعجب ، نحو : ياللعشب ويا للماء(٤) !

والتوجع ، كما فى نداء الأَطلال والمنازل والمطايا ، ونحو ذلك.

٩ ـ الاستفهام ، وهو طلب الفهم ، أى طلب العلم بشىء لم يكن معلوما ، بوساطة أداة من أدواته ، وهى : الهمزة ، وهل ، ومَن ، وما ، ومتى ، وأين ، وأيّانَ ، وأنى ، وكيف ، وكم ، وأىّ .

وتنقسم هذه الأَدوات من حيث مايُطلب بها إلى ثلاثة أقسام:

---

(١) هو إسماعيل بن باجة الشيرازى ؛ كما فى جامع الشواهد لملا محمد باقر ص ٣٧ .

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر .

(٣) اللام فى الاستغاثة زائدة ، أو أصلية متعلقة بفعل تقديره : ألتجىء ، أو بحرف النداء فى مذهب ابن جنى . وذهب الكوفيون إلى أنها بقية «آل» ، فإذا قلت يا لزيد ، كان أصلها يا آل زيد .

(٤) قال النحويون فى لام التعجب ما قالوه فى لام الاستغاثة . الصبان ٣ : ١٦٦ .

مايُطلب به التَّصوُّر ، أَو التصديق ، ومايطلب به التصديق فقط ، ومايطلب به التصوُّر فقط .

١ ــ فالذى يطلب به التصوُّر أَو التصديق هو الهمزة خاصة :

(ا) فتأْتى للتصور ، أَى طلب تعيين المفرد ، إذا كان المستفهم عالماً بالنسبة التى تضمَّنها الكلام ، بَيْدَ أَنه متردِّد بين شيئين ، فيَطلب تعيين أَحدهما . ولا يلى الهمزة فى تلك الحالة إلا المفردُ المسئول عنه. ويغلب أَن يكون لهذا المستفهم عنه معادِل يذكر بعد أَم ، وقد يحذف هذا المعادل على قلَّة . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بالتعين ، كقولك : أَدِبْسٌ فى الإناءِ أَم عسل ؟ وأَفى الخابيةِ دِبْسُك أَم فى الزِّق؟ وأَراكبا جاءَ زيد أَم راجلا ؟ فتقول : عسل ، أَوفى الزقِّ ، أَوراكبا .

(ب) وتكون الهمزة أَيضاً لطلب التصديق ، أَى لطلب تعيين النسبة ، وذلك إذا كان المستفهِم السائل متردداً فى ثبوت النسبة أَو نفيها . وتليها جملة فعلية فى الغالب ، ولايؤتى بمعادل بعدها ، لما يترتَّب على ذلك من التناقض، ومن الالتباس بالهمزة التى يطلب بها التصوُّر . وجواب الاستفهام فى هذه الحالة يكون بنعم إن أُريد الإثبات ، وبلا إن أُريد النفى . وهذا فى الاستفهام المثبت ، أَما المنفىُّ فيجاب فيه ببلى إن أُريد الإثبات ، وبنعم إن أُريد النفى . ويرادف نعم فى جميع ماذكر: أَجَلْ ، وجَيْرِ ، وإى قبل القسم ، نحو: «ويَستنبئونَكَ أَحقٌّ هو قُلْ إى ورَبِّى [1] » ، وإنَّ ، كقول ابن قيس الرقيات :

ويقلن : شيبٌ قد عَـلَا ... ك وقد كبرتَ ، فقلت : إنَّه

٢ ــ والذى يطلب به التصديق فقط هو « هل » خاصة ، كقولك : هل

---

(١) الآية ٥٣ من سورة يونس .

حان وقت السفر ؟ ويكون الجواب معها مماثلا للجواب مع الهمزة التى للتصديق . ولايؤتى بعدها بمعادل ، فإن جاء بعدها ماصورته أنه معادلٌ قدِّرتْ «أم» منْقطعة بمعنى بل . فقوله صلى الله عليه وسلم لجابر : «هل تزوّجت بكراً أم ثيباً ؟» ، أم فيه منقطعة للإضراب مع استفهام آخر مقدَّر ، والمعنى ، بل هل تزوَّجت ثيِّبا ؟

والأرجح فى استعمال هل أن توصل بفعلٍ لفظاً أو تقديرا ؛ ولاتأتى بعدها جملة اسمية إلَّا لغرض بلاغى ، كجعل ماسيحصلُ كأنه حاصل بالفعل . ومنه قوله تعالى : «فَهلْ أنتم شاكِرُونَ[١]» .

٣ـ والذى يُطلب به التصوُّر فقطْ هو بقية الأدوات . فمنها ما يُطلب به تعيين العاقل وهو «من» ، ومايطاب به شرح الاسم أو حقيقة الشيء وهو «ما» ، ومايطاب به تعيين الزمن ماضيًا أوغيره وهو «متى» ، أو تعيين الزمن المستقبل وهو «أيّان» ، ومايطاب به تعيين المكان وهو «أين» ، ومايسأَل به عن الحال وهو «كيف» ، ومايسأَل به عن العدد وهو «كم» ، ومايستعمل تارة بمعنى كيف وأخرى بمعنى مِن أين وهو «أنَّى» ، ومايسأَل به عما يميِّز أحد المتشاركين فى أمر يعمُّهما وهو «أىّ» .

ثم الاستفهام قد يخرج عن معناه الحقيقى إلى معان أُخر تفهم ن المقـام .

كالتعجب ، نحو : «مالىَ لا أرى الهُدْهُدَ[٢]» .

والاستبطاءُ ، نحو : منذ كم دعوتك ؟

---

(١) الآية ٨٠ من سورة الأنبياء . (٢) الآية ٢٠ من سورة النمل .

والتنبيه على الضلال ، نحو : « فأَين تذهبون(١) » .

والوعيد ، نحو : أَلم أَنكِّل بفلان ؟ تقوله مخاطباً لمن جَنى مثل جنايته .

والتقرير ، نحو : أَفعلت هذا ؟ وأَأَنت فعلت هذا ؟ تقصد حمل المخاطب على الإِقرار بأَنه فعل ، أَو بأَنه الفاعل . ومن التقرير ما يأْتى بمعنى التثبيت أَى جعل الشيء ثابتا ، كقوله تعالى : « أَفى قلوبهم مرضٌ (٢) » ، ذكره الصبان نقلا عن الدمامينى(٣)

والإِنكار ، نحو : « أَهم يَقْسِمُون رحمةَ ربِّك (٤) » ، « أَغَيرَ الله أَتَّخِذُ وليًّا (٥) »

والتوبيخ ، نحو : « أَعَجِلْتُم أَمْرَ رَبِّكم (٦) » .

والتهكُّم ، نحو : « أَصَلَاتُك تَأْمُرُك أَن نَتْرُكَ ما يَعبُدُ آباؤنا (٧) » .

والتحقير ، نحو : « ولقد نَجَّينا بنى إسرائيل من العَذَاب المُهِينِ . مَن فِرعونُ (٨) » ؟ بلفظ الاستفهام (٩) ، أَى هل تعرفون من هو فى فرط عتوّه وشدة شكيمته ؟

والاستبعاد ، نحو : « أَنَّى لهم الذِّكرى وقد جاءهم رسولٌ مُبين (١٠) » .

وغير ذلك مما يقتضيه مقام الكلام .

(١) الآية ٢٦ من سورة التكوير .
(٢) الآية ٥٠ من سورة النور .
(٣) الصبان على الأشمونى ٣ : ١٠٤ .
(٤) الآية ٣٢ من سورة الزخرف .
(٥) الآية ١٤ من سورة الأنعام .
(٦) الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .
(٧) الآية ٨٧ من سورة هود .
(٨) الآية ٣٠ ، ٣١ من سورة الدخان .
(٩) هذه قراءة ابن عباس ، كما فى تفسير أبى حيان ٨ : ٣٧ .
(١٠) الآية ١٣ من سورة الدخان .

المراجع :

مختصر السعد على التلخيص ٢ : ٣ – ٣٨ مفتاح العلوم للسكاكى ٨٦ – ٨٨ ، ١٦٤ – ١٧٦ الطراز للعلوى اليمنى ١ : ٦١ – ٦٣ الأقصى القريب لزين الدين التنوخى ص ٤٨ ، ٨٧ الصاحبى ١٥١ – ١٥٨ شذور الذهب ٣١ – ٣٣ .

الأساليب الإنشائية

فى أبواب النحو

١

باب الكلام

يذكر النحويّون تعاريف مختلفة للكلام فى اصطلاحهم ، ومن أجمعها أنه « اللفظ المركب، المفيد بالوضع ، المقصود لذاته » . ولكلٍّ قيد من هذه القيود محترزاته التى تكفّلت بها مطوّلات النحو .

والكلام الاصطلاحيّ له ثمانى صور يظهر فيها . فهو إما أن يتألف :

١ ــ من اسمين .

٢ ــ أو من فعل واسم .

٣ ــ أو من فعل واسمين .

٤ ــ أو من فعل وثلاثة أسماء .

٥ ــ أو من فعل وأربعة أسماء .

٦ ــ أو من اسم وجملة .

٧ ــ أو من حرف واسم .

٨ ــ أو من جملة الشرط وجوابه ، أومن جملة القسم وجوابه .

وهذه الصور كما تكون خبرية تكون أيضاً إنشائية ، وإليك المُثُلَ للإنشائية .

١ ــ من اسمين :أنت حرٌّ ، قاصداً به الإنشاء . أنت موفّق ، قاصداً للدعاء .

٢ ــ من فعل واسم : قُمْ .

٣ـ من فعل واسمين : كن صابراً .

٤ـ من فعل وثلاثة أسماء : اتَّخِذْ إبراهيم خليلا .

٥ـ من فعل وأربعة أسماء : أَعلِمْ محمّداً الفوزَ محقَّقًا .

٦ـ من اسم وجملة : زيدٌ غَفَرَ اللهُ له ، قاصداً للدعاء .

٧ـ من حرف واسم : يا زيدُ ، أَلاماءَ . وذلك باعتبار ظاهر اللفظ .

٨ـ من جملة الشرط وجوابه : إنْ جاءَ محمدٌ فأَكرمْه . إذ أَنَّ خبرية الجملة الشرطية وإنشائيتها معتبرةٌ بجوابها ، وما الشَّرط إلَّا قيدٌ فيها .

فقد بانَ لك بهذا أَنَّ تأْليف الكلام فى صوَرِه الإنشائية معادلٌ لتأْليفه فى صُوره الخبرية .

ولاعبرة بقول من جعل الكلام منقسما إلى أقسام ثلاثة : خبر ، وإنشاء ، وطلب ، وبَنَى تقسيمه على أَنَّ الكلام إن احتمل الصدق والكذب فهو خبر ، وإن لم يحتمل الصدق والكذب فإن تأَخر وجود معناه عن وجود لفظه فهو الطلب ، نحو قولك : ضَعْ كتابك . وإن قارن وجود معناه وجود لفظه فهو الإنشاءُ نحو : بعت لك . فهذا التقسيم ، وإن كان ظاهر السلامة ، يمكن إرجاعه إلى التقسيم الأَول ، وذلك بإدماج الطلب فى الإنشاء . وتفسير ذلك أَن : المثال السابق : ضعْ كتابك ، لم يتأَخَّر فيه وجود معناه عن وجود لفظه ، بل تقارنا فى الوجود ، وذلك لأَنك حين نطقت بهذا القول كان فى ذهنك ما تضمَّنَه من طلبِ وضع الكتاب ، فلم يحدُثْ تأَخُّر فى مدلول اللفظ عن وجود اللفظ ، وإنما الذى تأَخر هو هذا التعبير ، وهو متعلّق الطلب لاالطلب نفسه .

وسأقول فى الكلام والجملة ، إذْ يقال أحياناً : هذا كلامٌ إنشائى ، وهذه جملة إنشائية . والحقُّ أَن الكلام أَخصُّ من الجملة ، والجملة أَعمُّ منه . وإنما كان الكلام أخصَّ من الجملة لأَنَّه مزيد فيه قيد الإفادة ، ويقول المناطقة : « الأَخصُّ ماازداد قَيداً ، والأَعمُّ ماازداد فرداً » . فالنسبة المنطقية بينهما هو العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان فى قولك : أَدِّ واجبك ، وتنفرد الجملة فى صلة الموصول ، وجملة الشرط وحدها ، وجملة الجواب وحدها ، وذلك لعدم القصد بالذات فى جملة الصلة ، ولعدم الإفادة فى جملة الشرط وحدها .

ويقابل هذا القولُ بالترادف ، وهو ظاهر قول الزمخشرى (فى المفصل) فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : « ويسمى الجملة » .

وعلى ذلك فتعريف الجملة هو « القول المركب » أفاد أم لم يفد ، قُصد لذاته أم لم يقصد . وسواءٌ أكانت مركبة من فعل وفاعل ، أم من مبتدأ وخبر ، أم مما نزل منزلتهما ، كالفعل ونائب الفاعل ، والوصف وفاعله الظاهر .

وأما الكلِم فيطلق على كل قول مكوّن من ثلاث كلمات فصاعداً بصرف النظر عن الإفادة ، فبين الكلام والكلِم عموم وخصوص من وجه . فالكلام أعم من جهة التركيب ، وأخصُّ من جهة الإفادة .

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ٢ ابن يعيش ١ : ٢٠ — ٢١ الرضى ١ : ٢ — ٤ الشذور ٢٥ — ٣٠
ابن عقيل ١ : ١٤ — ١٦ التصريح ١ : ١٧ — ٢٩ الأشمونى والصبان ١ : ٢٠ — ٣٠
الهمع ١ : ١٢ — ١٣ الدسوقى على المغنى ٢ : ٣٣ — ٣٥ .

٢

المعرب والمبنى

الأَصل فى الاسم الإعراب ، وليس يبنى إلا إذا كان مشابها للحرف شبها وضعياًّ ، أَومعنوياًّ ، أَوافتقاريًّا ، أَواستعماليًّا (١) .

وليس يعنينى من ذلك غير الشبه المعنوى ، لأَنَّه الوجه الوحيد الذى قد يكون له صلة بموضوعنا .

بيان ذلك : أَنَّ كل معنى جزئىٍّ فحقُّه أَن يؤدَّى بالحرف ، فإِذا أُدِّىَ ذلك المعنى بالاسم كان ذلك الاسم مشابها للحرف ، فتتحقَّق فيه إحدى علل البناءِ فيبنى . والمعانى الجزئية كما تكون فى الخبر مثل الشرط والإِشارة ونحو ذلك ، تكون أَيضاً فى الإِنشاءِ كالاستفهام والاستكثار والطلب وغير ذلك من ضروب الإِنشاءِ ، لأَنها كلَّها من المعانى الجزئية التى حقُّها أَن تؤدَّى بالحرف ، كأَن يؤدَّى الاستفهام بالهمزة ، والاستكثار بربّ ، والطلب بلام الطلب . فإِذا عدل عن ذلك الأَصل وأُدِّيت تلك المعانى الجزئية بأَسماءٍ كانت تلك الأَسماءُ مشابهةً للحرف فى معناه ، فوجب بناؤها .

---

(١) الشبه الوضعى كما فى التاء ونا فى قولك : « جئتنا » فالتاء كباء الجر ، ونا شبيهة بما ولا فى وضعها . والشبه المعنوى كما فى متى الاستفهامية والشرطية فإنها متضمنة لمعنى همزة الاستفهام وإن الشرطية ، وكما فى أسماء الإشارة التى بنيت لتضمنها معنى حرف كان من حقهم أن يضعوه فما فعلوا لأن الإشارة معنى كان حقه أن يؤدى بالحرف كالخطاب والتنبيه . والشبه الافتقارى كما فى الأسماء الموصولة المفتقرة إلى جملة أو شبهها تذكر بعدها لتوضيحها ، كما افتقرت الحروف إلى الجمل ، لأنها وضعت لتأدية معانى الأفعال أو شبهها إلى الأسماء التى تذكر بعدها . والشبه الاستعمالى موجود فى أسماء الأفعال التى تعمل عمل الفعل ولايعمل غيرها فيها ، فهى والفعل على حد سواء فى الاستعمال .

بعد هذا نستطيع أن نقول : إن العلّة فى بناء أسماء الاستفهام نحو من ، وما ، ومتى ، وأين ، وكيف ، وكم ، هو تضمنها معنى إنشائيًّا .

وكم الاستفهامية على ذلك علة بناها ظاهرة ، وهو مشابهتها لحرف الاستفهام . أما كم الخبرية فالقول فى بناها يحتاج إلى نظر . ويمكن تعليل بنائها بسببين :

الأول : أنها بنيت لمشابهتها الحرف شبهاً وضعياً ، لأنها وُضعت على حرفين .

والثانى : أنها بنيت لمشابهتها الحرف شبها معنوياً . وذلك لأنّ « كم » فى حال خبريتها قد تضمنت معنى إنشائيًّا إلى جانب تضمنها للمعنى الخبرى .

فقولك : كم عبيد لى ، يحتمل الخبر والإنشاء باعتبارين :

أما الإنشاءُ فمن حيث إنها تفيد التكثير ، والتكثير معنى إنشائى حقه أن يؤدَّى بربّ أو بحرف آخر مقدَّر وضعُه . وإنما كان التكثير معنى إنشائيًّا لأنه فى نفس المتكلم وليس له وجود فى الخارج حتى يحتمل الصدق والكذب .

وأما الخبر فبالنظر إلى الملكية ، فإن كونك تملك عبيداً ، له وجود فى الخارج .

وكما يكون اللفظ المتضمن للمعنى الإنشائى حرفاً أو اسما يكون فعلا أيضاً ، وذلك كفعل الأمر ، فإنّه لدلالته على الطلب بصيغته متضمِّن لمعنى جزئىٍّ يؤدى بالحرف ، ولذلك بنى . وقد عرفت من قبل أنّ الحرف الموضوع للدلالة على الطلب هو لام الطلب ، التى تسمى أيضاً لام الأمر.

وقد يقال : إن هناك ألفاظاً أُخرى دلت على الطلب ، وهى مع ذلك لم تُبنَ ، وذلك نحو ضرباً زيدا ، أى كلُّ مصدر نائب عن فعل الأمر ، ونحو قوله تعالى : « تؤمِنُون باللهِ ورَسُولِهِ وتُجاهِدُونَ فى سَبيلِ اللهِ بأَمْوالِكُمْ وأنفسكم[1] » ، من كل فعل مضارع خبرىّ قُصِد به الطلب .

والجواب : أنَّ هذه الكلمات وإن دلَّت على الطلب فإنها لاتدلُّ عليه بحسب الوضع ، بل بوساطة فعل الأَمر المحذوف الذى ناب عنه مصدره فى ذلك الضرب الأَول ، وبوساطة لام الطلب المقدَّرة فى هذا الضرب الثانى .

لذلك جاء هذا ونحوه معرباً لعدم صحة علة البناء .

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ٣ – ٧ ابن يعيش ١ : ٤٩ – ٥٠ الرضى ١ : ١٤ – ١٦ / ٢ : ٢ – ٣ ، ١١٨ الشذور ٣٣ – ٣٧ و ٧٦ – ٧٧ ابن عقيل ١ : ٢٧ – ٧٧ التصريح ١ : ٤٦ – ٦٠ الأشمونى والصبان ١ : ٥٠ – ٦٠ الهمع ١ : ١٥ – ١٨ .

(١) الآية ١١ من سورة الصف .

٤

الموصول

والموصول ضربان : موصول حرفى ، وموصول اسمى . وكل منهما مفتقر إلى أن يوصل بصلة ، ولكن صلة الموصول الحرفى لا تحتاج إلى رابط يربطها بالموصول كاحتياج الموصول الاسمى .

والموصولات الحرفية هى : أنْ ، أنَّ ، كى المسبوقة باللام لفظاً أو تقديراً[1] ، ما ، لو .

والموصولات الاسمية هى : الَّذى ، والَّتى ، واللَّذان ، واللَّتان ، والَّذين ، واللائى ، واللاتى ، ومن ، وما ، وذو الطائية ، وذات ، وذا فى ماذا ، وأىّ .

وفى بعض تلك الأسماء لغاتٌ أسهب فى إيرادها السيوطى فى الهمع .

والكلام فى صلة الموصول الحرفى الذى يقدر مع ما بعده بمصدر لا يعنينا إلا بمقدار يسير ، وهو أنَّ الجمهور على اشتراط خبرية صلته ، إلا ما ذهب إليه سيبويه وأبو على الفارسى من إجازة صلته بفعل الأمر . فأجازا أن تكون « أن » فى قولك أمرتك أن قم ، مصدرية . ومع ذلك قد

---

(١) أما المختصرة من كيف ، فى قوله :

كى تجنحون إلى سلم وماثئرت   قتلاكم ولظى الهيجاء يضطرم

فهى اسم كأصلها .

والتى بمنزلة لام التعليل معنى وعملا ، وهى الداخلة على ما الاستفهامية نحو« كيمه »؟ بمعنى لمه ؛ وعلى ما المصدرية فى قوله :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنمـــا   يرجى الفتى كيما يضر وينفع

وكذلك الداخلة على أن المصدرية مضمرة فى نحو قولك : جئتك كى تكرمنى ؛ فإنها فى هذه الأحوال الثلاثة حرف تعليل وجر .

حقق العلامة الرضى أن المصدر المنسبك من فعل الأمر ، أى « قم » ،لايفيد معنى الأمر والطلب ، لأن قولك بالقيام لا يفيد هذا المعنى .

وأما صلة الموصول الاسمى فقد اشترط النحاة لها شروطاً خاصة :

١ ـ أن تكون جملة ، أو شبه جملة من ظرف أو جار ومجرور .

٢ ـ أن تكون مشتملة على عائد ملفوظ به ،أو مقدّر ،أو ماينوب عنه .

٣ ـ أن تكون معلومة للمخاطب فى اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول لأنَّ القصد من الصلة تعريف الموصول بما يعلمه المخاطب من حاله ليصح الإخبار عنه . فأنت إذا قلت : رأيت الذى قام ، إنما تقوله لمن عُرِف قيامه وجَهل رؤيتَك إياه .

٤ ـ أن تكون خبرية لفظاً ومعنى . وهذا الشرط الأخير هو مجال القول فى هذا الباب ؛ فالمتفق عليه بين جمهور النحاة أن يُلْتَزَم هذا الشرط .

(ا) وخالف الكسائى فأجاز الوصل بجملة الأمر ، وبجملة النّهى ، وبالجملة المصدرة بليت .

(ب) وجوّز هشامٌ الوصل بجملة مصدّرة بليت ، أو بلعلّ ، أوبعسى كما فى الهمع .

(جـ) وأجاز ابن خروف الوصل بجملة التعجب ، نحو جاءَ الذى ما أحسنه ، كما فى الهمع .

(د) كما ذكر الرضى أن الجملة القسمية قد تقع صلة ؛ كقوله تعالى : « وإنَّ منكم لمنْ ليبطّئنَّ »(١).

والذى أرجّحه هو ما ذهب إليه الجمهور من اشتراط الخبرية فى

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

الموصول. ويدخل فى ذلك الوصل بجملة جواب القسم لأمر أذكره فيما بعد.
وإنّما رجحت ذلك لأُمور :

١ ـ أنّ اشتراط الخبرية فى صلة الموصول هو الذى يفى بالغرض الذى أُتى بالصلة من أجله ، وهو تعريف الموصول وتبيينه ، وهذا يستدعى أن يتقدّم الشعور بمعنى الصلة على الشعور بمعنى الموصول حتى يمكن تعريفه بها . ومن الظاهر أنّه لا يتأتّى هذا مع الوصل بالجملة الإنشائية ، سواء أكانت طلبية أم غير طلبية ، لأن الأُولى لا يحصل مضمونها إلا بعد النطق بها . والثانيةُ يقارن لفظها حصولَ مضمونها .

٢ ـ أنّه لم يقع فى القرآن الكريم صلة غير خبرية ، إلا ما كان من الصلة بجواب القسم .

٣ ـ أن المتتبع لكلام العرب لا يكاد يجد موصولاً صلتُه جملة إنشائية إلّا قدراً ذاهباً فى النُّدرة . وحسبك أنك تلفى جمهور كتب النحو عندما تذكر شاهداً لمجيء الصلة جملة إنشائية يقف بها الأمر عندشاهدين :
أما أحدهما فقول الفرزدق[1]:

وإنى لراجٍ نظرةً قِبَلَ التى لعلِّى وإن شطتْ نواها أزورها[2]

وقوله[3] :

وماذا عسى الواشون أن يتحدثوا سوى أن يقولوا إنّنى لكِ عاشقُ

ولا تكاد تذكُر غيرَهما .

على أن (البيت الأوَّل) منهما قابلٌ للتأويل بأحد وجهين :

(١) الخزانة ٢ : ٤٨١ .

(٢) هذا مما غيره النحاة ، وصواب إنشاده :
وإنى لرام رمية قبل التى لعلى وإن شقت على أنالها

(٣) هو جميل ، أو هو المجنون ، كما فى الخزانة ٢ : ٥٥٨ — ٥٥٩ .

١ ـ أن صلة «التى» قول مقدَّر ، وجملة «لعلِّى» مقول لهذا القول ، فحذِف القولُ وبقى معموله . وهذا كثير شائع فى كلام العرب ، والتقدير «التى أقول فيها لعلِّى أزورها» ، ونحوه ما قالوا فى كلمة الراجز[1] :

* جاءُوا بِمَذْق هل رأيتَ الذِّئب قطّْ *

أى بِمَذْق مقول فيه : هل رأيت الذئب ؟

٢ ـ أنَّ صلة الموصول إنما هى جملة «أزورها» فى آخر البيت ، وخبر لعلّ محذوفٌ دلت عليه جملة الصلة . والتقدير : التى أزورها لعلِّى أزورها . ثم اعترضت جملة لعلَّ بين الموصول وصلته . على ما فى هذا التأويل من بعض التعسف .

وأما (البيت الثانى) فيحتمل كذلك أحد تأويلين :

١ ـ أن (ماذا) كلمة واحدة تفيد الاستفهام ، كقولك : لماذا جئت ؟ وكقول جرير :

يا خُزرَ تغلبَ ماذا بالُ نسوتِكُمْ لا يستفقن إلى الدَّيْرَيْنِ تَحنانا

وبذلك يخرج البيتُ من نطاق الموصول وصلته .

٢ ـ أنَّ (عسى) ليست من صيغ الإنشاء ، كما ذهب إليه بعض المحَقِّقِين ، وذلك لدخول الاستفهام عليها ، نحو : «فهل عسَيْتُم[2]» ؛ ولوقوعها خبراً لإنَّ ، نحو :

* لا تكثِرنْ إنِّى عسيت صائماً[3] *

---

(١) قيل : هو العجاج . الخزانة ١ : ٢٧٧ .

(٢) الآية ٢٢ من سورة محمد . قرأ نافع بكسر السين ، وغيره بالفتح . وإلى هاتين اللغتين يشير ابن مالك بقوله :

والفتح والكسر أجز فى السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(٣) من الشواهد المجهولة القائل . وقبله :

* أكثرت فى العذل ملحا دائما *

وإذا ثبت كونُها خبراً فينبغى أن يجوز وقوعُها صلةً بلا خلاف .

والتأويل الأول مما ذهب إليه رأيى ، والآخر مما ساقه الصبان فى حاشيته .

وأمَّا الوصل (بالجملة القسمية) فليس على ظاهره ، لأنَّ المقصود بالإفادة إنما هو جملة جواب القسم ، ولا شك أن جملة الجواب خبرية .

وقد ورد الوصل بالجملة التى يسمونها بالقسمية فى آيتين من كتاب الله : قال تعالى : «وإنَّ منكم لمن لَيبطِّئنّ[1]» ، وقال : «وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّينَّهُمْ ربُّك[2]» .

وأمَّا الوصل (بجملة التَّعجب) فجملة التعجب مختلف فى تقدير إنشائيتها وخبريتها ، فمن قال بأنها إنشائية منع الوصل بها ، ومن قال بأنها خبرية فريقان : فريق أجاز الوصل بها ، ومنهم ابن خروف كما سبق القول . وفريق منَع الوصل بها ، لأن التعجب إنما يكون من خفاء السبب ، والصلة إنما تأتى موضِّحة مبينة ، فبين الأمرين تباينٌ ظاهر .

وأما من أجاز الوصل (بجملة الدعاء) فقد اشترط أن تكون بلفظ الخبر كما سبق القول .

---

(١) الآية ٧٢ من سورة النساء .

(٢) الآية ١١١ من سورة هود . وهذه قراءة الحرميين : نافع المدنى ، وابن كثير المكى . و«كلا» منصوبة لأنها اسم إن المخففة من الثقيلة .

وقرئ أيضاً «لما» بالتشديد مع تخفيف «إن» وتشديدها . انظر تفصيل ذلك فى البحر المحيط لأبى حيان ٥ : ٢٦٦ — ٢٦٧ .

وأورد صاحب التصريح ١ : ٢٣١ احتمال أن تكون «ما» فى الآية نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة ، والتقدير : وإن كلا لخلق موفى عمله . كما أجاز يس فى الحاشية أن تكون «ما» زائدة للفصل بين لام الابتداء المزحلقة ولام جواب القسم .

فجمهور أقوال النحاة على اشتراط الخبرية : الحقيقية أو الاعتبارية في صلة الموصول الاسمى .

المراجـــع :

إبن يعيش ٣ : ١٥٠ ، ١٥٤ الرضى ٢ : ٣٣ – ٣٥ ، ٢١٨ ، ٣٥٩ – ٣٦٠
الشذور ١٣٥ – ١٧٣ المغنى ٢ : ٥٩ – ٦١ ابن عقيل ١ : ١٣٢ – ١٣٤ التصريح
١ : ١٣٠ – ١٤٨ الأشمونى والصبان ١ : ١٦٠ – ١٦٤ الهمع ١ : ٨٥ – ٨٦
الخزانة ٢ : ٤٨١ – ٤٨٢ .

٤

المبتدأ والخبر

الخبر هو جزءُ الجملة الذى تتم به مع المبتدأ فائدة .

والأصل فى الخبر أن يكون اسماً مفرداً ، وقد يكون جملةً ، أو شبه جملة ، سواءٌ أكانت الجملة فعلية أم اسمية أم شرطية . ولا بد لجملة الخبر من رابط يربطها بالمبتدأ ، أى أن تشتمل على ضمير المبتدأ ظاهراً أو مقدَّراً ، أو على اسم إشارة عائد إلى المبتدأ ، أو يعاد فيها المبتدأ بلفظه أو معناه ، أو يكون فيها عموم يشمل المبتدأ ، أو تكون جملة الخبر عينَ المبتدأ فى المعنى .

فهل يشترط فى الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ أن تكون خبرية تحتمل الصدق والكذب باعتبار ذاتها ؟

الذى عليه الجمهور أنه لا فرق فى جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية ، فكما يصح أن تقول : زيد أبوه قائم ، أو قام أبوه ، يصح أيضاً أن تقول : زيد أكرِمْه ، وزيد لا تُهِنه ، وزيد هل سافر ؟ وزيد ليته يفوز ، وزيد ما أعجبه ، وزيد والله لأكرِمَنَّه ، ونحو ذلك . وهم يعنون أن الجملة الإنشائية فى هذه الأمثلة هى نفسها عين الخبر ، وليست مقولة لقول محذوف هو الخبر. ومع ذلك فلم يسوِّغ الجمهور الإخبار بجملةٍ النِّداءِ ، فلا يقال : زيدٌ يا أخى ، استثنوا أسلوب النداء من بين أساليب الإنشاء ، كما فى الهمع .

والقول ما قال الجمهور ، لما فيه من يُسْر وبعد عن التقدير .

وقد خالف ابنُ الأَنبارى وبعضُ الكوفيين فمنع الإخبار بالجملة الإنشائية إلا على تقدير القول . وحجته أَن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب ، والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك . وهذا كما ترى اندفاعٌ وراءَ التقسيمات المنطقية التى أَفسدت على النحاة بعضَ نحوِهم.

وما احتج به ابنُ الأَنبارى مردود :

١ ــ بأَنَّ الخبر الذى يحتمل الصدق والكذب ليس هو خبر المبتدأ بل هو ما يقابل الإنشاء ، وأَنت ترى أَن المفرد يقع خبراً إجماعاً مع كونه غير محتمل للصدق والكذب، لأَن احتمال ذلك إنما هو من خصائص الكلام لا الكلمة الواحدة . على أَنَّ من الممكن أَن يكون « أَكرمه » من قولك : زيد أَكرمْه مؤوَّلًا بما يحتمل الصِّدق والكذب ، فكأَنك قلت : زيد مطلوب إكرامه ، أَو مستحقٌّ لأَن يطلب إكرامه . وليست خبرية الجملة عن المبتدأ باعتبار نفس معناها الذى هو طلب الإكرام ، لأَن هذا الطلب قائم بالطالب والمنشئ لا بالمبتدأ ، بل الخبرية واردة باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ ، فكأَنك قلت : المبتدأُ مطلوب فيه كذا وكذا . ولا ريب أَن هذا الاعتبار الثانى اعتبار إخبارى لا إنشائى .

٢ ــ اتفق النحويون جميعاً على جواز الرَّفع فى نحو : أَمّا زيد فاضربه . فبرفع زيد فى هذا المثال يتعين أَن يكون مبتدأً والجملة بعده خبر ، وهى إنشائية طلبية .

٣ ــ كذلك ورد السماع كثيراً بالإخبار بالجملة الإنشائية الطلبية . من ذلك قوله تعالى : « الحاقَّةُ ما الحاقَّةُ »، و « القارعة ما القارعة » ، و « أَصحابُ اليمين ما أَصحابُ اليمين[١] » ، « بل أَنتم لا مرْحَبًا بكم[٢] »

(١) الآية ٢٧ من سورة الواقعة . (٢) الآية ٦٠ من سورة ص .

إذْ وقعت جمل الاستفهام والدعاء أخباراً .

ومن ذلك قوله :

قلْبُ مَن عيل صبرُه كيف يسلو صاليًا نارَ لوعة وغرامِ

حيث أخبر فى هذا البيت عن المبتدأ بجملة استفهامية .

ومنع ثعلبٌ الإخبار بالجملة القسمية .

ويمكن الرّدُّ عليه بما سبق بيانه فى الباب السابق . وليت شعرى ماذا يقول فى مثل قوله تعالى : «والذينآمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحاتِ لنُدخلنَّهم فى الصَّالحين[١]» ، «والذين آمنوا وَعَمِلُوا الصَّالحات لنُبوِّئنَّهم من الجنَّة غُرَفًا[٢]» ، «والذين جاهَدُوا فينا لنهديَنَّهم سُبُلَنَا[٣]» . وقد جاءَت الأَخبار فى جميع هذه الآيات جملًا قسمية ، وكذلك فى قول الشاعر ، أنشده ابن هشام فى المغنى :

* جشأَتْ فقلت اللَّذْ خشيتِ ليأْتِيَنْ[٤] *

* * *

ومسأَلة أُخرى تتعلَّق بخبر المبتدأ ، إذا كان المبتدأ لفظاً صريحاً من أَلفاظ القسم ، بمعنى أَنه لا يُستعمل إلَّا فى القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه ، نحو : لعَمْرك لأَفعلنّ[٥] ، وأَيمُنُ الله لأَفعلَنَّ[٦] .

(١) الآية ٩ من سورة العنكبوت . (٢) الآية ٥٨ من سورة العنكبوت .

(٣) الآية ٦٩ من سورة العنكبوت .

(٤) جشأت نفسه : ارتفعت وجاشت من حزن أو فزع .وعجزه كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٨١ :

* ولئن أتاك فلات حين مناص *

(٥) أصله مصدر عمر بكسر الميم يعمر بفتحها ، أى عاش زمناً طويلا ، ثم استعمل فى القسم. وقد التزموا فتح عين المصدر فى القسم ، وإن صح فى غيره الفتح والضم .

(٦) أيمن : جمع يمن بالضم بمعنى البركة ، أوهو جمع يمين . قال الجوهرى : « وألفه ألف وصل عند أكثر النحويين ، ولم يجىء فى الأسماء ألف وصل مفتوحة غيرها » .

فهذا الضرب من المبتدأ فى الجملة القسمية الإنشائية نصَّ النحاة على وجوب حذف خبره ، لا يُنْطَق به ، اكتفى العرب فيه بسدِّ جواب القسم مسدّه ، فجملة «لأَفعلنّ» وهى جواب القسم سدّت مسد الخبر ، أمّا هو فمحذوف ، قدَّروه بكلمة «قسمى» ، أو «يمينى» ، أو «ما أقسم به» ، كما نصَّ الرّضىّ .

وهناك ألفاظ تدل على القسم وليست صريحة فيه ، بمعنى أنهالايتبادر إلى الذهن أنها خاصة بالقسم ، بل هى للقسم وغيره ، كقولك : عهد الله لأَفعلنّ ! وعهد الله عَلَىّ لأَفعلنّ ! فكلمة «عهدالله» ليست ملازمة للقسم ، إذ يصح أن يقال فى غير هذا : «عهدُ الله يجب الوفاءُ به».

فهذا الضرب من القسم يجوز فيه حذف الخبر وإثباته ، وفى حالة الحذف يكون جواب القسم سادًّا مسد الخبر.

وزعم ابن عصفور أنه يجوز فى لعمرك لأفعلن ، أن يقدَّر المحذوف مبتدأً ، أى أن يكون الكلام على حذف المبتدأ ، والتقدير : لقسمى عمرك وتكون اللام داخلة على عمرك لفظاً ، وعلى المبتدأ المحذوف تقديراً .

وقد اعترض على ذلك باعتراضين :

١ — بأَنه إذا دارَ الحذف بين أن يكون من الصدور والأَوائل ، أَو من الأَعجاز والأَواخر ، فالحمل على الأَواخر أولى ، لأَنها محل التغيير غالبًا .

٢ — وبأَنَّ دخول اللام على شىءٍ واحد لفظاً وتقديراً أَولى من جعلها داخلة فى اللفظ على شىءٍ ، وفى التقدير على شىءٍ آخر .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٦٤ ، ٢٧٨ — ٢٧٩ ابن يعيش ١ : ٨٨ — ٩٢ الرضى ١ : ٨١ — ٨٢ الشذور ٢١٣ — ٢١٨ ابن عقيل ١ : ١٦٩ — ٢٣٣ التصريح ١ : ١٧٠ — ١٧٥ الأشمونى والصبان ١ : ١٨٨ — ٢٢٥ الهمع ١ : ٩٦ الدسوقى على المغنى ٢ : ٦١ — ٦٣ .

"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

كان وأخواتها

الذى اتفق عليه النُّحاة المتأَخِّرون أَنَّ كان وأَخواتِها ثلاثةَ عشر فعلًا(١) ، كلُّها يرفع الاسم وينصب الخبر . وهى : كان ، أَصبح ، أَضحى ، ظل ، أَمسى ، بات ، صار ، ليس ، ما زال ، ما برح ، ما انفك ما فتئَ ، ما دام .

ولا يشترط فى الثمانية الأَفعال الأُولى أَن يتقدمها شئ معين ، وأَمَّا الخمسة بعدها فضربان : أَحدهما يشترط أَن يتقدّمه نفىٌ أَو شبهه ، وشبهْ النَّفى هو النَّهى ، والاستفهام الإنكارىّ ، والدعاءُ . وهو : زال ، برح ، انفك ، فتئَ . والآخر : يشترط فيه أَن تتقدَّم عليه ما المصدرية الظَّرفية وهو دام خاصة .

وما تصرَّفَ من هذه الأَفعال فإِنَّه يعمل فى حال مضيِّه كما يعمل فى سائر أَحواله . وتنقسم من حيث التصرف إلى ثلاثة أَقسام :

١ - قسم جامد لا يتصرف ، وهو (ليس) بالاتفاق ، و(دام) على القول الصحيح .

٢ - قسم يتصرَّف تصرُّفاً ناقصاً ، فلا يكون منه المصدرُ ولا الأَمر ، وهو أَفعال الاستمرار : ما زال ، ما برح ، ما فتئَ ، ما انفكَّ .

---

(١) قال الرضى فى ٢ : ٢٧ : « لم يذكر سيبويه منها سوى كان ، وصار ، ومادام ، وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر » . قال الرضى : « والظاهر أنها غير محصورة ، وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة » . ثم سرد الرضى أفعالا كثيرة حملها على أخوات كان . فانظره .

٣ – قسم يتصرف تصرفاً تامًّا ، وهو باقى الباب .

وسأتكلَّم عَلَى مظاهر الإنشاء فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتُها ، ثم من حيث مدخولُها .

ا – أمّا الكلام عَلَى مظاهر الإنشاء فى أفعال هذا الباب من حيث ذاتها فهو وثيق العلاقة بالكلام على تصرفها وعدم تصرفها .

١ – فَأَمّا ما لا يتصرف مطلقاً ، وهو : دام وليس ، فالكلام فِى الواحدة منهما يختلف عن الأُخرى . أمّا دام فلا تعمل عملها إلّا إذا كانت مسبوقة بما المصدرية الظرفية . فهى بذلك تتنافَى مع مظهر الإنشاء ، إذ الظرف والمصدر غير النائب عن فعل الأَمر لا يوصفان بالإنشاء .

وأَمّا ليس فهى وإنْ لم يأْت منها فعل الأَمر أَو النَّهى أَو الدعاءِ لعدم تصرفها ، قابلةٌ أَن تجىءَ فى سياق الاستفهام ، فيسرى إليها ما فيه من معنى الإنشاءِ ، لأَن العلماءَ قد نصُّوا عَلَى أَنَّ أَداة الاستفهام إذا دخلت عَلَى جملةٍ عمَّ معنى الاستفهام الجملةَ بأَسرها . وقد وقعت ليس بعد الاستفهام كثيراً . قال تعالى : «أَليس الله بكافٍ عبده[1]» ، «أَليس الله بأَعلم بالشاكرين[2]» ، «أَليس منكم رجلٌ رشيد[3]» ، «أَليس الله بعزيزٍ ذى انتقام[4]» .

وقال الشاعر[5] :

أَليس اللَّيلُ يجمع أُمَّ عمرو وإيانا فذاك بنا تَدَانى[6]

(١) الآية ٣٦ من سورة الزمر.
(٢) الآية ٥٣ من سورة الأنعام .
(٣) الآية ٧٨ من سورة هود .
(٤) الآية ٣٧ من سورة الزمر .
(٥) هو جحدر بن مالك الحنفى اللص ، كما فى الخزانة ٤ : ٤٨٣ عن كتاب اللصوص للسكرى . ذكر البغدادى أنه أبرد ما قيل فى باب القناعة من لقاء الأحباب . وذكر ابن قتيبة فى الشعراء ٤١٠ أن الشعر المعلوط .
(٦) يروى : «بنا تلاقى» ، وهو تحريف . وبعده :

نعم وترى الهلال كما أراه ويعلوها النهار كما علانى

٢ ــ وأمّا ما يتَصرف تصرُّفاً ناقِصاً ، وهو : زال ، وبرح ، وانفك ، وفتىء ، فإنها كما ترد بأسلوب خبرىّ ترد كذلك بأسلوب إنشائىّ ، بيد أنها لا ترد فى أسلوب الأمر ، لأن من شرط نقصانها أن يتقدم عليها نفىٌ أو شبهه ، ملفوظ به أو مقدَّر ، ولا ريب أن النَّفى لا يصلح مع الأمر . وهى كذلك بصيغتها الذاتية الماضوية أو المضارعية لا تكون منها صيغة أمْريّة لنقص تصرُّفها .

فالأحوال التى يمكن تصوُّر الأسلوب الإنشائى فيها هى أحوالُ تقدُّم شبه النَّفى عليها ، وشبه النَّفى هو النَّهى والدعاءُ والاستفهام .

فمثالُها مع النَّهى قولُ الشاعر :

صاح شمِّرْ ولا تزلْ ذاكرَ المو تِ فنسيانه ضلالٌ مبينُ[1]

ومع الدعاءِ قولُ ذى الرّمة :

ألَا يا اسلمى يا دارَ مىَّ عَلَى البلى ولا زال مُنهلاًّ بجرعائك القطرُ

ومثله الدُّعاءُ بلنْ ، بناءً على القول بمجيئها للدُّعاءِ ، ومنه قول الأعشى :

لن يزالوا كذلكم ثم لا زلـ تَ لهم خالدًا خلودَ الجبالِ

ومثالها مع الاستفهام الإنكارىّ قولك : ألَمْ تَزَل مصرًّا على الضلال .

٣ ــ ما يتصرف تصرفاً تاماً ، وهى باقى أفعال الباب ، فتلك الأفعال صالحة بطبيعتها لأن يأتىَ منها الأمْر ، والنَّهى ، والدُّعاءُ ، والاستفهام .

وإلَيْكَ أمثلة لهذا التَّصرُّف الإنشائى من الفعل «كان» الذى يسمى أُمَّ الباب . فمثال الأمْر منه قولك : كن ثابت القدم . وقد عرفت أنَّ الأمر قد يخرج إلى معانٍ مجازية كالتَّعجيز فى قوله تعالَى : «قل كونوا حجارة أو حديداً[2]» ، والتبعيد كقولك : كن مصارعاً لهذا الأسد .

---

(١) البيت من الأبيات المجهولة القائل . (٢) الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والإرشاد كقوله(١) :

وكنْ على حذرٍ للنَّاس تكتمه ولا يَغُرَّنْكَ منهم ثغرُ مبتسمِ

ومثال النَّهى قوله تعالَى : «ولا تكونوا كالذين خَرَجُوا من ديارهم بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاس(٢)» .

ومثال الدُّعاء فى الماضى قولك : كان الله عونًا لك . وفى المضارع: لا يكون الله غاضباً عليك .

ب ـ وأمّا من حيث مدخولُها فالكلام فيه من ناحيتين :

الأُولَى : اسمها ، وقد اشترط النحاة فى اسمها ألّا يكون ممّا له الصَّدارة ، وبذلك لا يجوز أن تكون أسماءُ هذه الأفعال متضمنة معنى إنشائيّاً كأسماء الاستفهام ، لأنَّ الاسم إذا تضمن معنى إنشائياً لزم الصدارة . والقاعدة أن أسماءَ هذه الأفعال لا تتقدَّم عليها .

الثَّانية : خبرها . وخبرها إمّا أن يكون مفردًا ، وإمّا أن يكون جملة .

أمّا خبرها (المفرد) فإنّهُ يصح أن يكُون اسمَ استفهام متقدماً عليها .

تقول : أينَ كانَ مُحمّد ؟ وكيفَ صَارَ عَلِيّ ؟ وَمَتى يكون السَّفَر ؟

وإنّما جَازَ الإخبار بأسماء الاستفهام فى هذا لأنّها واجبة التّقديم ، وبتقدُّمِها عَلَى الجملة أحدثت معنى الاستفهام ، فلم يبق فى الفعل بعدها إخبار حتى يتناقض الكلام .

بيد أنّه يستثنى من هذه الأفعال ليس ودام وأفعال الاستمرار ، فهذه الأفعال لا يصحُّ أن يكون خبرها ممّا لزم الصَّدر ، لأنّه لو كان كذلك لتقدَّم عليها ، وهى لا تتقدَّم عليها أخبارها كما تتقدّم فى سائر أفعال

---

(١) هو المتنبي . ديوانه ٢ : ٣٨٥ برواية : «تستره ولا يغرك» .
(٢) الآية ٤٧ من سورة الأنفال .

الباب ، فلا يجوز أن تقول : عند من ليس زيد ؟ ولا أين ما يزال زيد ؟ لما ذكرناه .

أمّا إذا كان خبر هذه الأفعال (جملة) فقد منع النحاة أن تكون جملة طلبية ، لم يختلفوا فى ذلك كما اختلفوا فى خبر المبتدأ .

وإنّما منعُوا ذلك لأنّ الأفعال النّاقصة ، أىْ كان وأخواتها ، صفات لمصادر أخبارها . فمعنى قولك : كان زيد قائماً : لزيد قيام حصَلَ فى الزّمن الماضى . ومعنى قولك : أصبح زيد قائماً : لزيد قيام فى الزّمن الماضى وقتَ الصّباح . وكذا سائر الباب ، إذ أنّ سائر هذه الأفعال النّاقِصَة فيها معنى الكون مع قيد آخر .

فلو أتَت أخبارها جملًا طلبية فليس يخلو أمْرُها هى – أى الافعال – من أن تكون بصيغة الخبر أو بصيغة الطلب .

فإن كانت الأفعال بصيغة الخبر وخبرها بصيغة الطلب ، تناقض الكلام . ووجه تناقضه أن هذه الأفعال لما كانت صفةً لمصدر خبرها دلّت على أن المصدر مخبر عنه بالحصول فى أحد الأزْمِنَة ، والطّلب فى الخبر يدُل عَلَى أنّهُ غير محكوم عليه بالحصول فى أحدها ، فمن هنا جاءَ التّنَاقُض . فلو قُلت : كانَ زيد هل ضرب غلامه ، كان ضربه لغلامه مخبراً عنه بكان ثابتاً عند المتكلم ، مسئولًا عنه بهل غير ثابت عنده . وهذا تناقض .

وإن كانت هذه الأفعال النّاقصة بصيغة الطّلب فإنّه يكتَفى حينئذ بالطّلب الّذى فيها عن الطلب الذى فى أخبارها (إن كان الطلبان متساويين) ، إذ الطلب فيها طلب فى أخبارها . تقول : كُنْ قائماً ، أى قم ، وهل يكون قائماً ؟ أى هل يقوم ؟ فلا داعى إلى تكرار الطلب . ومما

ورد شاذًّا قول بعض بنى نهشل(١) :

وَكُونِى بالمكارم ذكِّرِينى   وَدِلِّى دلَّ ماجدة صَنَاعِ

وقد أَوَّلوه بتقدير القول ، أى ممّن أَقول له ذكرينى .

وأمّا إذا لم يتساو الطلبان اللذان فى الفعل الناسخ وفى الخبر ، وذلك إذا اختلفا ، بأَن يكون الطلب الذى فى الناسخ أمراً والطلب الذى فى الخبر استفهاماً ، نحو : كونوا هل فهمتم ؟ فإنه ممنوع أَيضاً ، لما يترتّب عليه من اجتماع طلبين مختلفين على مصدر الخبر – وهو الفهم – فى حالة واحدة ، وهو محال .

المراجــع :

سيبويه ١ : ٢١ – ٣٧ الإنصاف ٩٩ – ١٠٦ ابن يعيش ٧ : ٨٩ – ١١٥ الشذور ٢١٨ – ٢٢٢ ، ٣٢١ ابن عقيل ١ : ٢٣٥ – ٢٦٨ التصريح ١ : ١٨٣ – ١٩٥ الأشمونى والصبان ١ : ٢٢٥ – ٢٤٦ الهمع ١ : ١١١ – ١١٧ الخزانة ٤ : ٥٧.

(١) الخزانة ٤ : ٥٧ ونوادر أبى زيد ٣٠ . والشاعر جاهلى كما نص أبو زيد . وانظر شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٩ .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٦

أفعال المقاربة

تعقّب السّيوطىُّ أفعال هذا البـاب فعدَّها أربعين فعلًا ، وإنّما سميت أفعال المقاربة على وجه التّغليب ، لأن منها ما يدُلُّ عَلَى قرب حُصُول الخبر ، ومنه : كاد ، وكرب ، وأوشك . ومنها ما يدُلُّ عَلَى الشُّروع فى الفعل ، ومنه : أخذ ، وجعل ، وطفق . ومنها ما هو لترجِّى الفعل ، وهو لفظان : عسى ، واخلولق ، وزاد ابن مالك حَرَى ، وسبقه إِلَى ذلك ابن طريف والسَّرقُسْطىّ . وأنشدُوا فِى ذلك قولَ الأَعْشَى :

إن يُقَل هنَّ من بنى عبد شمسٍ فَحَرَى أن يكون ذاك وكانا

وهذا القسم الأخير هو الذى نخُصّه بالقول ، لدلالته عَلَى معنى الرّجاء ؛ والرَّجاءُ قسم من أقسام الإنشاء .

١ – وهذه الأفعال الثّلاثة كلُّها جامدة بلفظ الماضى ، لكنْ حكى عبد القاهر الجرجانىُّ المضارعَ واسمَ الفاعل من عَسَى .

٢ – ويجب فى خبرها أن يكون فعلًا مضارعاً مقترناً وجوباً بأَن المصدرية مع حرى واخلولق ، وغالباً مع عسى ، ومن القليل قوله :

عسى الكربُ الذى أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ(١)

وَنَدَر كذلك مجىءُ خبر عَسَى اسماً مفرداً ، كما فِى قوله :

* لا تلْحَنى إِنِّى عِسَيتُ صَائِمًا(٢) *

---

(١) البيت لهدبة بن الخشرم من قصيدة فى الخزانة ٤ : ٨٢ – ٨٤ .

(٢) نسب إلى رؤبة فى الخزانة ٤ : ٧٩ .

وقد تُسنَد عَسَى واخلولق إلَى أَن يَفْعَل فَيُغْنى عن الخبر ، وتكون أَن والفعل سادّةً مسدّ الجُزْأَيْن ، كما سدّت أَنَّ المشدّدة ومعمولاها مسدّ مفعولى حسب . وقيل : بل هى حينئذٍ تامة مكتفية بالمرفوع ، كقوله تعالَى : «وَعَسَى أَن تكرَهُوا شَيْئًا(١)» . وتقول أيضاً : اخلولق أَن تمطر السماءُ .

٣ — كما تستعمل حَرَى بلفظ الماضى تستعمل بلفظ المصدر وبلفظ الوصف . فإذا استعملت بلفظ المصدر لزمت الإفراد والتذكير ، تقول : زيد حَرًى أَن يقوم ، والزّيدون حَرًى أَن يقوموا ، والهندات حَرًى أَن يقمن ؛ ومعناها : جدير بذلك وخليق .

وإذا استعملت بلفظ الوصف كانت بهذا المعنى أيضاً وصُرِّفت بالتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث . ولها لفظان : حَرِىٌّ كغنىّ ، وحَرٍ كعَمٍ . تقول من ذلك : زيدٌ حَرِىّ وَحَرٍ أَن يقوم ، والزيدون حريُّون وَحَرُون أَن يقوموا ، والهندات حريّاتٌ وَحَرِيَات أَن يقمن .

والرّاجح عندى أَن هذين الاستعمالين الأَخيرين ، أَعنى المصدر والوصف ، ليسا مشتقَّين من فعلِ حَرَى الجامد ، وإنَّما هما مشتقَّان من فعل آخر هو حَرِىَ ، بمعنى أَصبح جديراً بالشىء حقيقاً به(٢) .

٤ — القول بأَنَّ عَسَى ترفع الاسم وَتَنْصِب الخبر — وهو جملة المضارع حين يجرد من أَن ، ومصدرُه حين يقترن بها — هو مذهب البصريين الذى ارتضاه جمهور النحويين . ولعل حجتهم فى ذلك ما ورد فى هذا النَّصِّ النَّادر :

أَكثرت فِى اللَّوم ملحًّا دائِمَا لا تلحَنى إِنِّى عسيت صَائِمَا(٣)

---

(١) الآية ٢١٦ من سورة البقرة .
(٢) انظر الرضى ٢ : ٢٨٣ .
(٣) انظر ما سبق فى ص ٤٦ .

من ورود «صَائماً» فى موضع الخبر لعَسَى . وكذلك قول الزبَّاء : «عَسَى الغُوَيرِ أبؤساً[١]» . والنَّادر لا يقاس عليه .

ويردّ على البصريِّين مذهبهَم أيضاً أنَّه يلزم على قولهم أن يُخبر بالمعنى عن الذات فى نحو قولك : عسى زيد أن يقوم ؛ لأن قولك عسى زيد أن يقوم بمنزلة قولك : عسى زيد قياماً ، حين يؤوَّل المصدر. والإخبار بالمعنى عن الذات لايجوز إلا بتقدير مضاف محذوف، أى ذا قيامٍ ونحوه . واعتذار البصريِّين بهذا فيه تكلُّف ، وقد يعتذرون بأَنَّ (أنْ) زائدة والخبر هو جملة الفعل . وفى هذا أيضاً نظر ، لأَنَّ الحرف الزائد لايلزم إلَّا مع بعض الكلم ، كزيادة(ما) فى قولهم : افعلْ هذا آثِراً ما[٢]. ولزومه مطرداً مع أىّ كلمةٍ كانت بعيدٌ .

والذى أرتضيه فى ذلك هو مذهب الكوفيين القائلين بتمامها ، وهم يوجِّهون إعراب صورتيها فى الاستعمال على هذا النحو :

١ ـ عسى زيد أن يقوم : عسى زيد قيامُه ، والمصدر بدل اشتمال من زيد ، قُصِد بهذا التعبير الإجمال ثم التفصيل كما هو شأن بدل الاشتمال ، وفى إبهام الشيء ثم تفسيره وقْعٌ عظيم لذلك الشيء فى النَّفس، وعسى فيه بمعنى يُتوقَّع ، أى يُتوقَّع ويرجى قيامُ زيد.

٢ ـ عسى زيد يقوم : عسى زيد قيامُه ، أيضاً ، وإعرابه ومعناه كسابقه . وجاز حذف أنْ مع الفعل مع كونه حرفاً مصدرياً لقوة الدلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع أنْ بعد مرفوع عسى كثرةً غالبة ، فهو كقولهم : «تسمعَ بالمعيدىِّ خيرٌ من أن تراه» ، لقوّة الدَّلالة على حذف

---

(١) انظر أمثال الميدانى ١ : ٤٢٤ وحواشى الاشتقاق ص ١٨ بتحقيق المؤلف .

(٢) أى أول كل شىء . ويقال أيضاً فى قلة : آثرا ؛ بدون أن تتلوها ما . كما يقال آثر ذات يدين وذى يدين ، وآثر ذى أثير .

أنْ ، لضرورة أن يكون المبتدأ فيه مصدراً منسبكا من أنْ والفعل ؛ لأن «خيرٌ» خبر مفتقر إلى اسم فى أول الكلام يكون مبتدأً له.

ومذهب الكوفيين كما رأيتَ خالٍ من التكلُّف ، كما أنه يمكن طرده فى جميع صور استعمال عسى ؛ التى يَحَار البصريون فى تخريجها .

ففى قولك : عسى أن يقوم زيد، وزيد عسى أن يقوم ، والزيدون عسى أن يقوموا ، تجد من اليسر أن تعرب المصدر فيهما فاعلًا لعسى التى هى تامّة فى قول الكوفيين .

أما البصريون فيتردّدون بين إعرابين : أحدهما بتقدير عسى تامة ، والآخر بتقديرها ناقصة ، فى كلام طويلٍ ساقَه صاحب التصريح .

هذا . ومما يجدر ذكره أن بعض المحقِّقين يرى أن «عسى» ليست من صيغ الإنشاء ، وذلك لدخول الاستفهام عليها «فهل عَسَيتُم[1] » ؛ ولوقوعها خبراً لإنَّ ، كقوله :

* إنِّى عَسَيتُ صائمًا[2] *

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤٧٧ — ٤٧٩ ابن يعيش ٧ : ١١٥ — ١١٧ الرضى ١ : ٢٨٠ — ٢٨٥ الشذور ٢٢٤ — ٢٢٨ ، ٣٢١ — ٣٣٤ ابن عقيل ١ : ٢٦٨ — ٣٠٦ التصريح ١ : ٢٠٣ — ٢١٠ الأشمونى والصبان ١ : ١٦٣ ، ٢٥٨ — ٢٦٨ الهمع ١ : ١٢٨ — ١٣١ .

---

(١) الآية ٢٢ من سورة محمد . وانظر ما سبق فى ص ٢٦ .

(٢) انظر أيضاً ما سبق فى حواشى صفحة ٤٧ .

إن وأخواتها

وفى هذا الباب ستٌّ أدواتٍ تعمل عكس عملِ كان وأخواتها ، فتنصب الاسم وترفع الخبر ، وهى : إنَّ ، وأنَّ ، ولكنَّ ، وليت ، ولعلَّ .

والذى يدلُّ منها على معنى إنشائى هو : ليت ، ولعلَّ .

١ ـ أما ليت فمعناها التَّمَنِّى ، وهو طلب المستحيل أو الممكن غير المطموع فى حصوله . فالمستحيل كما قال القائل[1] :

ليت الكواكب تدنو لى فأنظمَها ... عُقودَ مدحٍ فما أرضى لكم كلمى

والممكن غير المطموع فى حصوله نحو : ليت لى خبرةً كاملةً بفنِّ الطب .

وقد تأتى ليت للترجِّى ، وهو طلب الممكن المطموع فى حصوله ، كما فى قوله :

فيا ليتَ ما بينى وبين أحبَّتى ... من البُعد ما بينى وبين المصائب[2]

فليس فى هذا الطلب استحالة ولا عسر شديد، بل هو أمرٌ قريب المنال .

٢ ـ وأما لعلَّ فمعناها الترقُّب والتوقُّع ، وهو فى الممكنات . فتوقُّع المحبوب يسمَّى ترجِّياً ، نحو قولك : لعلّ الحبيبَ قادم . وتوقع المكروه يسمى إشفاقاً ، كقول الأُمّ : لعلَّ ولدى مرض .

وقد تأتى لعلّ للتعليق فيما ذكر الأخفش والكسائى ، وتبعهما ابن الأنبارى[3] نحو : اعمل عملك لعلك تنال أجرك .

---

(١) هو عمارة اليمنى ، من قصيدة طويلة فى وفيات الأعيان ، عند ترجمته .

(٢) انظر ما سبق فى ص ١٧ .

(٣) الصبان ١ : ٢٧١ .

وردّه الزمخشرى بأن عدم صلوحها لمجرد معنى العِلِّيَّة يأباه . ألاَ تراك تقول : دخلت على المريض كى أعوده . ولايصح لعلّ ؟!

وللتمنّى ، كما فى قوله تعالى حكاية عن فرعون : «لعلّى أبلُغ الأسبابَ . أسبابَ السموات فأطَّلعَ[1]» ، طلباً للممكن العسير فيما يرَى .

وللاستفهام . قال الرضى : وقيل إنَّ لعلَّ تجىءُ للاستفهام ، تقول لعلَّ زيدا قائم ؟ أى هل هو كذلك ؟

وقد نظر بعض النحويين فى معنى التوقُّع والترقُّب الذى تفيده «لعل» . والمتوقَّع بلا ريبٍ غير موثوق بحصوله ، فقد يقعُ أولا يقع . ومن هنا حملهم الورعُ على أن يؤوِّلوا «لعلّ» الواقعة فى كلامه سبحانه بتأويلاتٍ تساير هذا الورع ، لأنَّه يستحيل عليه تعالى أن يترقَّب أمرًا غيرَ موثوقٍ بحصوله .

١ ـ فقال قطرب وأبو علىّ الفارسىّ : معناها التعليل . فمعنى قوله تعالى : «وافعَلوا الخير لعلكم تُفلِحون[2]» أى لتفلحوا . ولايستقيم هذا فى قوله تعالى : «وما يُدريكَ لعَلَّ السَّاعَةَ قَريبٌ[3]» ، إذْ لا معنى فيه للتعليل .

٢ ـ وقال المَنَاوىُّ فى شرحه للجامع الصغير[4] : إنَّ لعلَّ فى كلام الله تعالى وكلام رسوله للوقوع . ونحوُهُ كلام الرضى : «وقال بعضُهم: هى لتحقيق مضمون الجملة التى بعدها» .

وليس يطَّرد هذا فى مثل قوله تعالى : «لعله يتذكَّرُ أو يَخشى[5]» ، إذ لم

---

(١) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٢) الآية ٧٧ من سورة الحج . ووقعت الآية عند الرضى ٢ : ٣٢٢ : «لعلكم ترحمون» وفسرها بقوله : «أى لترحموا» وهو تحريف قرآنى . انظر ما كتبت فى كتاب تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٨ ـ ٣٩ .

(٣) الآية ١٧ من سورة الشورى .

(٤) انظر الصبان ١ : ٢٧١ .

(٥) الآية ٤٤ من سورة طه .

يحصلْ من فرعونَ التّذكُّر . وأما قوله : «آمَنْتُ أنه لا إله إلّا الذى آمَنَتْ به بنو إسرائيل[1]» ، فهى توبةُ يأسٍ لاطائلَ تحتها، ولو كانت تذكُّرًا حقيقيًّا لقُبل منه ذلك .

ولاريب أنَّ الألفاظ والأساليبَ الواردة فى قوله تعالى ، فى الأقوال التى يحكيها سبحانه عن البَشر ، يجب أن تفسَّر فى ضوء الاعتبارات الدِّينية المتَّفق عليها ، لأن كلامَ الله كلامٌ دينىٌّ له خصائصه ودلائله وإشاراته . ولاريب كذلك أنَّ معنى لعلّ المألوفَ لا ينطبق مع تلك الاعتبارات ، فوجب أن يفسَّر تفسيراً مناسبا مطردا . وقد رأيتَ أن قطرباً ومَن نحا نحوه أخفقوا فى هذا التفسير .

والذى أرتضيه كما ارتضاه شارح الكافية من قبل ، هو ماقال سيبويه : أن الرجاءَ والإشفاق يتعلّق بالمخاطَبين ، فقوله تعالى : «لعلّ» أو«عسى» إنّما هو حمل لنا على أن نَرجُوَ فى موضع الرّجاء ، وأن نُشفق فى موضع الإشفاق . وبهذا التأويل نحفظ للكلمتين معناهُما اللغوىَّ المطَّرد ، ونبتعد عن الزلل الدينى الذى يواجهنا . فقوله تعالى : «فلعلَّكَ باخِعٌ نَفْسَكَ [2]» معناه أَشفِقْ على نفسك أن تَقتلها حسرةً على ما فاتك من إسلامِ قومك ، وليس معناه إشفاق الله سبحانه على رسوله أن يقتل نفسه حسرةً ، لأنه يعلم سبحانه ـ أن الرسول لن يقتل نفسه حسرة .

ولهذا التأويل نظيرٌ واجب فى كلّ قولٍ إلهىٍّ وردت فيه «أَوْ» التى تفيد التشكُّك الذى لايليق به سبحانه ، فإنّها يجب أن تؤوّل على أنّها التشكُّك المتصوَّر فى المخاطبين بحسب ماتقتضيه عقولهم ، كما ورد فى قوله تعالى : «وإنّا أَوْ إياكم لعلى هُدًى أو فى ضلالٍ مبين [3]» مع

(١) الآية ٩٠ من سورة يونس .
(٢) الآية ٦ من سورة الكهف .
(٣) الآية ٢٤ من سورة سبأ .

علمه تعالى بأَنَّ من وحّد الله تعالى وعَبَده فهو على هدى ، وأَنَّ من عبد غيرهْ فهو فى ضلالٍ مبين .

* * *

ونستطيع بعد هذا كله أَن نَقول : إن جميع معانى هذين الحرفين : ليت ولعلَّ ، معانٍ إنشائية ، إلَّا ما ذكروا من معنى التعليل فى« لعلّ » ، فهو معنًى خبرى .

* * *

وقبل أَن أتناول الكلام فى تفصيلٍ على هذه الأَدوات الست ، فيما يخص الأَساليبَ الإنشائية ، أَحبُّ أَن أَشير إلى أَنها جميعاً تشترك فى أَمرين :

١ ـ أَنَّ اسمها لايصح أَن يكون متضمِّنا معنى إنشائيا ، كأَسماء الاستفهام ، وذلك لتعارض طبيعتى الصدارة فى كلٍّ منهما ، فأَسماءُ الاستفهام لها الصدارة وتلك الحروف الناسخة لها الصدارة ، فلايُتصوَّر أَن يأْتى اسمها اسماً استفهامياً .

٢ ـ وكذلك خبر تلك الحروف ، يمتنع أَن يكون مفردًا متضمِّنا للمعنى الإنشائى . والعلَّة فى هذا الأَصل هى العلة فى سابقه.

فلم يبقَ أَمامنا إلَّا أَن ننظر فى خبر هذه الحروف حينما يكون جملةً ، ومتى يجوز أَن تكون إنشائية ومتى لايجوز . ولنفسر ذلك على ضوء التآلف والتخالف فى تلك الحروف ، دون مراعاةٍ لترتيبها الذى درج عليه النحويُّون.

١ ـ (إنَّ ، ولكن) : هاتان الأَداتان تتفقان فى أَنه يجوز فى خبرهما أن يكون جملة إنشائية ،طلبية أوغير طلبية ، بدون حاجة إلى تقدير القول .

قال الرضى : «وأما الجملة الطلبية كالأَمر والنهى والدعاء والجملة

المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمنى ونحوِ ذلك ، فلا أَرى مَنْعاً من وقوعها خبراً لهما – يعنى إنَّ ولكنَّ – كما فى خبر المبتدأ وإنْ كان قليلًا ، نحو : إنَّ زيداً لاتضربه ، وإنَّك لامرحبًا بك ، وإنَّ زيدا هل ضربته ؟ .

ا – فتقول مع (إن) : إنَّ زيداً لاتُهِنْه ، وإنَّ عمراً ما أَجمله . وقال تعالى فى إنشاء المدح : « إنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعظِكُم به (١) » وفى إنشاء الذم : « إنَّهم ساءَ ما يَعمَلُون (٢) » . وردَت الأَخيرةُ فى ختام ثلاث آياتٍ من الكتاب الكريم .وقال الشاعر فى الإخبار عن إنَّ بجملة النهى :

إنَّ الذين قتلتم أَمسِ سيِّدهم لاتحسبوا ليلَهم عن ليلكم ناما (٣)

وقال الجميحُ الأَسدىّ من شعراءِ المفضليات :

ولو أَصابت لقالتْ وهى صادقةٌ إنَّ الرياضة لاتُنْصِبْك للشِّيبِ

وهذا كله فى إنَّ الثقيلة .

وأَمَّا المخففة فهى ضربان : مُلغاة ، وهى الأَكثر فى الاستعمال ، وذلك لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية . وعاملة ، وهى الأَقلُّ فى الاستعمال ، وذلك استصحاباً للأَصل . فمثال إلغائها : « وإنْ كلٌّ لَمَا جميعٌ لدَيْنا مُحْضَرون (٤) » ، ومثال إعمالها : « وإنْ كُلاًّ لَمَا ليُوفِّيَنَّهم ربُّك أَعمالهم (٥) » .

وخبر هذه المخففة يصحُّ فيه ماصحَّ فى أُختها المثقَّلة . ومن ذلك

---

(١) الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) الآية ٩ من سورة التوبة ، و ١٥ من سورة المجادلة ، والثانية من سورة المنافقين .

(٣) فى الخزانة ٤ : ٢٩٧ أن قائله أبومكعت .

(٤) الآية ٣٢ من سورة يس . وهذه قراءة جمهور القراء . وقرأ عاصم وحمزة وابن عامر بتثقيل « لما » فتكون « إن » فى أول الآية نافية ، و « لما » بمعنى « إلا » .

(٥) الآية ١١١ من سورة هود . وانظر ما سبق فى ص ٣٣ .

قولهم : أمَا إنْ جَزَاك اللهُ خيراً [١] ! فى مقام الدعاءِ . فخبرها كما رأيت جملة دعائية.

وفى هذا الأُسلوب لاتدخل اللام الفارِقة التى تلازم إنْ المخففة فرقاً بينها وبين إنْ النافية ، وذلك لأَنَّ الفرق غيرُ محتاج إليه ، لأَنَّ الأُسلوب متعيِّن للدعاءِ ، والدعاءُ لاتدخل عليه إنْ النافية.

ب ـ وتقول مع (لكنَّ) مثقَّلةً : لاتصاحب الأَحمق لكنَّ العاقل صاحبْه ، أَكرِم الأَجوادَ لكنَّ البخَّال لاتكرمْهم ، إنَّ زيدا ليس بكريم لكنَّ محمداً ما أَكرمه !

هذا كلُّه إذا كانت (لكنَّ) مثقَّلة ، وإمَّا إذا خففت فإنها لاتعمل حينئذ ، لعدم اختصاصها بالجملة الاسمية إذ ذاك.

٢ ـ (أَنَّ،وكأَنَّ) . وهاتان الأَداتان وإن اختلفتا فى المعنى متفقتان فى أَنَّه لايكون فى خبرهما معنى الطَّلب ،سواءٌ أَكان الخبر مفرداً أم جملة .

اـ أمّا وجه المنع فى « أَنَّ» فلأَنَّها وُضِعت لتكون مع اسمها وخبرها فى تأْويل مصدر ، والمصدر المؤوّل لاطلبَ فيه . فلايجوز أَن تقول: يعجبنى أَنَّك قُمْ.

وهذا إنَّما هو فى أَنَّ المثقلة . وأَمَّا المخففة ـ وهى عاملة بلا ريب ـ فقد اشترط النحاة أَن يكون خبرها جملة ، وأَن يكون اسمها ضمير الشأْن مستتراً [٢] . وظاهر كلام الرضى وابن هشام فى المغنى عدم جواز

---

(١) الرضى ٢ : ٣٣٣ .

(٢) وأما وروده ضميراً بارزاً لغير الشأن كقوله :

فلو أنك فى غير الرخاء سألتنى طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وقوله :

بأنك ربيع وغيث مريع وأنك ربيع تكون الثمالا

فقد عده النحاة من الضرورة.

الإخبار عنها بالجملة الإنشائية ، وذلك للحجج التى ساقوها للمنع فى حال التثقيل . ولكن يفهم من صنيع ابن مالك وغيره من النحويين جوازُ الإخبار بجملة الدعاء ، وبالتى فعلها جامد ، حيث استثنَوْا هذه الجمل من وجوب الفصل بينهما وبين أن المخففة بالفواصل التى ذكروها ، وهى قد ، أو النفى بلا أولم ، أوحرف التنفيس ، أو لوْ ، بخلاف غيرها من الجمل التى اشترطوا فيها الفصل.

وعلى ذلك صح أن يكون خبرها :

١ ـ جملةً دعائية ، بدون فاصل ، كقوله تعالى : «والخامسةُ أَنْ غَضِبَ الله عليها (١) » فى إحدى القراءات (٢) .

٢ ـ أوجملةً مصدّرةً بعسى الدالَّةِ على الرجاء ، كما فى قوله تعالى: «وأَنْ عَسَى أن يكون قد اقْتربَ أَجلُهم (٣) ».

فهذا ماأمكن استثناؤه من منع الإخبار مع أن بالجملة الإنشائية.

ب ـ وأما وجه المنع مع (كأَنَّ) ، فلأَن خبرها ـ بناءً على أنها تأْتى دائماً للتشبيه ـ لايكون إلا مفرداً ملفوظاً به أومقدراً ، وهو إما ذاتٌ مذكورة كما فى قولك : كأَنَّ زيداً أَسدٌ ، أومقدّرة كما فى قولك : كأَنَّ زيداً يحارب ، أو فى الدار ، أوعندك . فالخبر فى الحقيقة مقدّر نابت عنه صفته . والتقدير : كأَنَّ زيداً رجل يحارب ، أو رجل فى الدار أوعندك . فإذْ قد عرفت أَنَّ خبر كأَنَّ لايكون إلَّا مفرداً ، ولايكون إلَّا ذاتاً ملفوظاً بها أومقدّرة قامت الصفةُ مقامها ـ عَلمتَ أَنَّه لايصح أَن يكون خبرها جملة إنشائية ، لأَنَّها لو وقعت لكانت

---

(١) الآية ٩ من سورة النور .

(٢) هى قراءة نافع . تفسير أبى حيان ٦ : ٤٣٤ وإتحاف فضلاء البشر ٣٢٢ . كما أن رفع « الخامسة » هى قراءة الجمهور ما عدا حفصاً .

(٣) الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

صفة للذات المشبَّه بها المحذوفة قد نابت هي منابها . والصفة لاتكون جملة إنشائية ، كما سيأتي القول في باب النعت .

وكذلك القول في (كأَنْ) المخففة .

٣ ـ (ليت ولعلّ) . وتتفق هاتان الأَداتان في أنهما لاتدخلان على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، حذرًا من التقاء طلبين على مطلوب واحد. وذلك لأَن هاتين الأَداتين موضوعتان لطلب مضمون الخبر ، فلايصحّ أَن يتوجَّه إلى ذلك الطلبيّ طلبٌ آخَر ، لما يلزم عليه من تحصيل الحاصل إذا اتَّفقا ، والتناقضِ إذا اختلفا . وشبيه بهذا ماسبق قوله في الإِخبار عن الأَفعال الناسخة الواردة بصورة الطلب بأَخبار طلبية [1] .

وبعد توضيح هذا القدر المشترك بينَ هاتين الأَداتين ، نخصُّ كُلاًّ منهما بشيءٍ من الدَّرس والتفصيل ، لِمَا أَنَّهما مختصتان بالدلالة على معنًى إنشائي .

ا ـ أَمّا ليتَ فالأَصل في معناها أَن تكون للتَّمنِّي ،وقدتكون للترجي إذا كان خبرها ممكنَ الحصول كما سبق القولُ في صدر هذا الباب . ولا تقع سوف في خبرها ، فلا تقول : ليت الشَّبابَ سوف يعود .

ولعلَّ السرَّ في هذا المنع خشيةُ التناقض أَو الخلاف ، لأَنَّ ليت موضوعةٌ للمُحال ، وللمكنِ في عُسْر ، وسوف تدلُّ على الممكن في يُسْرٍ وإن تراخَتْ به مُدَّته .

ثم إنَّها كما تعمل مجرّدة من ما الزائدة ، وهو الأَصل ، تعمل أَيضاً مع اتصالها بها ، وذلك لبقاء اختصاصها بالجمل الاسمية . غير أَنَّها في

---

(١) انظر نهاية الباب السابق ص ٣٦ س ٣٤ ـ ٣٥ .

حال اتصال «ما» بها لا يجب إعمالُها ، بل إعمالُها جوازيٌّ . وَرُوِى قول النابغة :

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا إلَى حمامَتِنَا أو نصفُه فقَدِ

بنصب الحمام على الإعمال ، وبالرفع عَلَى الإهمَال .

ومن خصائصها أنَّ المفتوحة تقع بعدها فتسدُّ هى ومعمولاها مسدَّ اسمها وخبرها . تقول : ليت أنك تزورنا . وقاس الأخفش لعلَّ عَلَى ليت فجوّز : لعلَّ أنَّ زيداً قائم .

ومن خصائصها أنْ يحذف خبرها إذا كان اسْمُهَا كلمة «شِعرى» ، أى عِلْمِى ، إذا وليها أداة استفهام . تقول ليت شعرى كيف صنعت هذا ؟ وقال :

ليت شعرى هلْ ثم هلْ آتِيَنْهم أم يحولنَّ دون ذاكَ حِمَام(١)

وقال :

* ألا ليت شعرى كيف جادت بوصلها(٢) *

فشعرى مصدرٌ اسم ليت ، وجملة الاستفهام بعده فى محل نصب معمولةٌ له ، أمَّا الخبر فمحذوف وجوباً ، والتقدير : ليت عِلمى كذا ثابت ، أو موجود ، أو واقع . وإنما لم تُجْعَل جملة الاستفهام هى الخبر لما يلزم عليه من الإخبار بالجملة الطلبية .

لكن قال المبرد والزجاج : إنَّ جملة الاستفهام فى محل رفع خبراً لليت ، والتَّقدير : ليت علمى واقع بكيفَ جادت بوصلها ، ثم حذف

---

(١) للكميت بن معروف ، كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٦١ .

(٢) همع الهوامع ١ : ١٣٦ . والبيت لامرئ القيس فى ديوانه ٤٢ . وعجزه :

* وكيف تراعى وصلة المتغيب *

وأضاف اتّساعاً . وردّ بأنّه يؤدّى إلَى الإخبار فى هذا الباب بالجملة الطلبية ، وإلَى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرّابط .

ب ـ وأمّا لعلّ فقد أفضْت القول فى معناها فى أوائل هذا الباب ، وأعيد هنا أنّ دلالتها عَلَى الاستفهام فى بعض استعمالها يوجب تعليق الفعل ، كما فى قوله تعالَى : «ومايدريك لَعَلّه يزّكّى[1]».

وأزيد هنا بعض خصائصَ لها ذكرها ابن هشام :

١ ـ أنّ خبرها يقترن بأنْ كثيراً ، حملًا عَلَى عَسَى ، كقول متمم ابن نويرة :

لعلّك يوماً أن تلمّ ملمّةٌ عليك من اللّائى يدَعْنَكَ أجدعا

٢ ـ أنّ خبرها يقترن بحرف التنفيس قليلًا ، كقوله :

فَقُولَا لَهَا قَوْلًا رَفِيقاً لَعَلَّها سترحَمُنى من زفرةٍ وعويلِ[2]

٣ ـ ولا يمتنع كون خبرها فعلًا ماضياً ، خلافاً للحَريرى . وفى الحديث : «وما يُدْريكَ ، لعلّ الله اطلّع عَلَى أهل بَدْر فقال : اعملوا ما شئتم فقد غفرتُ لكم» . وقال امرؤ القيس :

وَبُدِّلتُ قَرحاً دامياً بعد صحّة لعلّ منايانا تحوّلْن أبؤسا

ومّما يُؤيِّد بطلان قول الحَريرى ثبوتُ ذلك فى خبر ليت ، وهى بمنزلة لعلّ ، نحو : «يا ليتنى كنتُ معهم[3]» ، «يا ليتنى متُّ قبلَ هذا[4]» ، «يا ليتنى كنتُ تُرَابًا[5]» ، «ياليتنى قدّمتُ لحياتى[6]» .

---

(١) الآية ٣ من سورة عبس .
(٢) من شواهد المغنى . وانظر السيوطى فى شرح الشواهد ٢٣٧ .
(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء .
(٤) الآية ٢٣ من سورة مريم .
(٥) الآية ٤٠ من سورة النبأ .
(٦) الآية ٢٤ من سورة الفجر .

المراجــع :

سيبويه ١ : ٢٧٩ – ٢٩١ ابن يعيش ١ : ١٠١ – ١٠٥ الرضى ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣ الشذور ٢٤١ – ٢٤٣ ، ٣٣٥ ، ٣٤٥ ابن عقيل ١ : ٣٠٦ – ٣٤٨ التصريح ١ : ٢١٠ – ٢٣٥ الأشمونى والصبان ١ : ٢٦٩ – ٢٧٣ الهمع ١ : ١٣٤ – ١٤٤ الصاحبى ١٤١ .

٨

لا النافية للجنس

الذى أُريدُ أَن أَتناوله فِى هذا الباب قضيّةٌ واحدة لها تعلُّقٌ بموضوعنا تلك هى : دخول الهمزة عَلَى « لا » ، لأَنَّها تصير بذلك أُسلوباً إِنشائيًّا .

وحينما تدخل عليها الهمزة لا يتغيَّر عملها ، وإِنْ تغيَّر أُسلوبها فى اعتباره وفى معناه .

ولهذه الهمزة الداخلة عَلَى « لا » أَربعة أَحوال :

١ ـ الحال الأُولَى : أَن تكون للاستفهام الصريح ، ومنه قول قيس ابن الملوَّح :

أَلَا اصطبارَ لسلمى أَمْ لها جلدٌ إِذا تُلَاقِى الذى لَاقاه أَمثالِى

وخالف فى ذلك الشَّلَوبين ، إِذْ زَعَم أَنَّها لا تقع للاستفهام المحض دون إِنكارٍ أَو توبيخ .

قال أَبو حيان : والصحيح وجودُ ذلك فى كلام العرب لكنّه قليل . واستشهد عَلَى ذلك بالبيت السابق .

٢ ـ الحال الثانية : أَن تكون للتوبيخ والإِنكار . ومنه قوله :

أَلَا ارعواءَ لمن وَلَّتْ شبيبتُه وآذنَتْ بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ (١)

الحال الثالثة : أَن تكون للتمنِّى ، وهى فِى هذه الحال ـ عَلَى ما] ذهب إِليه المبرد والمازنى ـ يجوز أَن تُعمل وأَن تُلغى ، وإِذا أُعملت يجوز أَن تعمل عمل إِنَّ أَو عمل ليس . وَلَا بد أَن يكون لها خبر ملفوظ به أَو مقدَّر . ويجوز إِتباع اسمها باعتبار لفظِه أَو باعتبار محلِّه .

(١) لم أجد له نسبة . وهو فى شرح شواهد المغنى ٧٦ والعينى ٢ : ٣٦٠ .

فتقول عَلَى أعمالها عمل إنَّ : أَلَا ماءَ لِي ، بذكر الخبر ، وأَلَا ماءَ ، بحذف الخبر مع تقديره ، وَأَلَا ماءَ باردًا لِي ، عَلَى إتباع اسمها باعتبار اللَّفظ . وَأَلَا ماءَ باردٌ لِي عَلَى الإتباع باعتبار المحل . وهكذا مع حذف الخبر فيهما .

وذهب الخليل وسيبويه والجرمى إِلَى أَنَّ « أَلَا » فى هذه الحالة بمعنى أتمنَّى فتعمل عمل إنَّ فقط ويصير فى اسمها معنى المفعول ، فمعنى قولك : أَلَا خَلَاصَ من الضيق : أتمنَّى خَلَاصاً من الضيق . ثم هى عندهم فى هذه الحالة لا تحتاج إِلَى خبرٍ ، لَا ملفوظٍ به ولَا مقدّر ، وَلَا يتبع معمولها إِلَّا عَلَى اللَّفظ فقط . أى لَا يجوز فى متبوع ذلك المعمول إِلَّا النَّصب ، فتقول أَلَا خَلَاصَ مريحاً !

هذا هو الفرق فى المعاملة الإعرابية فى هذين المذهبين .

وأَمَّا الفرق من جهة المعنى عَلَى هذين المذهبين ، فهو أن التَّمَنِّىَ واقع عَلَى الخبر فى المذهب الأَوَّل ، وَعَلَى معمول لا فى المذهب الثانى .

٤ ـ الحال الرَّابعة : أن تكون للعَرْض ، ذكره السِّيرافى ، وتبعه الجُزُولىّ[1] وابن مالك ، ومذهبهم أَنَّ حالَ أَلَا فِى العرض كحاله قبل دخول الهمزة ، أى تعمل عمل إنَّ .

ورَدّ الأندلُسى[2] ذلك ، وقال : هذا خطأ ، لأَنَّها إذا كانت عَرْضاً ، كانت من حروف الأفعال كإِنْ ، ولو ، وحروف التحضيض ، فيجب

---

(١) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت الجزولى ، نسبة إلى جزولة بضم الجيم ، قبيلة من البربر ، كما فى تاج العروس . وهو من نحاة المغرب والأندلس . توفى سنة ٦٠٧ . بغية الوعاة ٢٦٩ .

(٢) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقى ٥٧٥ — ٦٦١ . بغية الوعاة ٣٧٥ والأشباه والنظائر ٢ : ٧٦ . شرح المفصل فى أربعة مجلدات ، وسمى شرحه (الموصل فى شرح المفصل) كما فى كشف الظنون .

انتصاب الاسم بعدها فى نحو : أَلَا زيداً تكرمُه . ونحوه قول الشاعر (١) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خيراً   يدلُّ عَلَى مُحَصِّلة تُبِيتُ

المراجــع :

سيبويه ١ : ٢٧٩ – ٢٩١ ابن يعيش ١ : ١٠١ – ١٠٥ الرضى ١ : ٢٤١ – ٢ : ٣٢٠ ، ٣٢٣ الشذور ٩٣ – ١٠١ ابن عقيل ١ : ٣٤٨ – ٣٦٧ التصريح ١ : ٢٣٥ – ٢٤٥ الأشمونى والصبان ٢ : ١٤ – ١٦ الهمع ١ : ١٤٧ .

(١) هو عمرو بن قعاس المرادى . الخزانة ١ : ٤٥٩ وسيبويه ١ : ٣٥٩ .

٩

الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر

تلك الأَفعال تنقسم بحسب مدلولها إلى خمسة أَقسام :

١ ـ ما يدل على يقينٍ فى الخبر ، وهو أَربعة :وَجَد ،أَلفى ،دَرَى ،تَعَلَّمْ .

٢ ـ ما يدل عَلَى الرُّجحان ، وهو خمسة : جَعَل ، حَجَا ، عَدَّ ، زَعَمَ ، هبْ .

٣ ـ ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه لليقين ، وهو اثنان: رَأَى ، وعلم .

٤ ـ ما يرد بالوجهين السابقين ويغلب كونه للرّجحان ، وهو ثلاثة : ظَنَّ ، حَسِب ، خال .

وتسمَّى هذه الأَقسام الأَربعة أَفعالَ القلوب .

٥ ـ ما يدل على التصيير والتحويل ، وله سبعة أَفعال : صيّر ، جعل ، رَدّ ، ترك ، تَخِذ ، اتّخذَ ، وَهَبَ . حكى هذا الأَخير ابنُ الأَعرابيّ فى قولهم : وَهَبَنِى الله فداءَك ، أَى صيّرنى . وَوَهَبَ هذا ملازم للمضىّ ، لأَنَّه إِنَّما سُمع فى مَثَلٍ(١) ، والأَمثال لا يتصرف فيها .

وهذه الأَفعال الواردة فى القسم الخامس عارضَ بعضُ النحاة فى أَنَّها داخلةٌ عَلَى مبتدأ وخبر . فقولك : صَيَّرت الفقير غَنِيًّا ، إِذا رددته إِلى أَصله كانت صورته : الفقير غَنِىٌّ ، وهذا ما لا يكون .

---

(١) هذه هى عبارة صاحب التصريح ١ : ٢٥٢ . وعقب عليه يس بقوله : «قال الدنوشرى: قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك ، مثلا » .

قلت : لا توقف ، فإنهم كانوا يعنون بالمثل ماهو أعم من الأمثال التى لها مضرب ، أى يدخلون فى ذلك بعض العبارات والأساليب النموذجية كقولهم : لله دره ، ولعمرك ، وحبذا ، ونحوها .

وردّ عليهم بأن نحو : الفقير غَنِىٌّ ، معناه : الفقير فيما مضَى تجدَّدَ له الغِنَى . وَهَكذا تقول فِى نظائره .

وَيُرَدُّ عليهم أَيضاً بأَنَّ أفعال التصيير يماثلها سائر أَفعال الباب ، تكون تارةً داخِلَةً عَلَى مبتدأ وخبر ، وهو الغالب ، وتارةً داخِلَةً عَلَى غير مبتدأ وخبر ، كقولك : ظننت زيداً عمراً .

وجميع أَفعال الباب تنصب المبتدأ والخبر عَلَى أَنّهما مفعولان . والذى يعنينا من ذلك هو أَفعال القلوب المتصرّفة ، وهى ما عدا هبْ وتعلمْ ؛ فهذه الأَفعال تعتريها حالتان من حيث مظهر إعمالها ، وهما الالغاء والتعليق .

أَمّا الإِلغاءُ فيكون بتأَخُّر تلك الأَفعال عن معموليها أَو توسُّطها بينهما .

وأَمّا التعليق فيكون بتقدمها على ما له الصدارة .

وهى فى حالة الإِلغاء يبطل عملُها فى اللَّفظ وفى المحلّ ، وفى حالة التعليق يبطل عملها فى اللَّفظ ويبقى فى المحلّ . والإِلغاءُ حكمه جائزٌ لَا واجب ، وأَمّا التعليق فإِنّه واجبٌ عند وجود مقتضيه .

وبعد ذكر هذه الخلاصة الموجزة فى أَفعال هذا الباب نتّجه إِلَى الغرض فنبيِّن ما فى أَفعاله من مظاهر الإِنشاء . ويمكن أَن نحصر النَّظر فى ذلك فى ناحيتين :

الناحية الاولَى : النَّظر فى الصِّيغ الإِنشائية التى تَرِدُ بها :

هذه الأَفعال كما تعمل وهى فى أُسلوب خبرى كقولك : ظننت زيداً صالحاً ، فى الماضى ، وزيد يظنُّ عمراً صالحاً ، فى المضارع ، تعمل أَيضاً وهى فى أُسلوب إِنشائى ؛ بل إِنَّ منها ما لا يعمل إِلَّا إِذا كان هو بصيغة إِنشائية . وذلك هَبْ بمعنى ظُنَّ ، وتعلَّمْ بمعنى اعلمْ . فهذان الفعلانِ لا يعملان إِلَّا إِذا كانا بلفظ الأَمر .

فتقول فى أسلوب الأمر من هذه الأفعال : ظُنَّ بالنّاس خيراً .

وفى النّهى : لا تظنّ بالصّديق سوءًا . وقال تعالَى : «فَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُله[1]» .

وفى الاستفهام مع الماضى : أظننت زيداً قائماً ، ومع المضارع : أتظُنُّ زيداً قائماً ، وقال تعالَى : «أَفَحَسِبْتُم أَنَّما خَلَقْنَاكُم عَبَثًا[2]» .

وفى الدُّعاء : لَا ظَنَّ النّاس بك سُوءًا !

وهكذا تقول فى بقية ضروب الإنشاء .

٢ — الناحية الثانية : النّظر فى معموليها .

أَمّا معمولها الأَوّل الذى هو مبتدأٌ فى الأَصل ، فكمايكون مفرداً لَا مَعْنَى للإنشاء فيه ، تكون كذلك اسمَ استفهام فتقول : أَىَّ الطريقين ظننت أَسلكُ ؟

وأَمّا معمولها الثانى الذى هو خبر فى الأَصل ، فإنّه كما يكون مفرداً يكون جملة ، سواء أكانت الجملة خبريّة أم إنشائية ، كما تقدم فى باب الخبر . وقد يسدُّ مسدَّ معموليها — إذا كانت من أفعال القلوب — جملةٌ اشتملت عَلَى معلّق من المعلّقات ، ومن بين تلك المعلّقات الاستفهام سواء أكان بالحرف أم بالاسم .

تقول والاستفهام بالحرف : علمت أَزيد قائم ، أَو هل زيد قائم . وقال تعالَى : «وَإِنْ أَدرِى أَقريبٌ أَم بعيدٌ ما تُوعَدُون[3]» . وحرف الاستفهام المعلّق هو الهمزة باتّفاق النحويين ، وكذا (هل) ، عَلَى خلاف فيها كما ذكر الرضى .

وأَمّا إذا كان التعليق باسم الاستفهام فإنّه لَا يخلو حالُ اسم الاستفهام من أَنْ يكون مبتدأً أَو خبراً فى الأَصل ، أَو مضافاً إليه المبتدأ أَو مضافاً

(١) الآية ٤٧ من سورة إبراهيم .
(٢) الآية ١١٥ من سورة المؤمنين .
(٣) الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .

إليه الخبر ، أو يكون فضلة : حالًا ، أو مفعولًا مطلقاً ، أو مفعولًا به ، أو مفعولًا فيه ، أو غير ذلك من أنواع الفَضَلات .

وإليك أمثلَةَ هذا عَلَى الترتيب :

١ – قال تعالى : «لنعلَم أَيُّ الحِزْبينِ أَحْصَى[1]» . علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الأَول اسم استفهام .

٢ – علمت أبو مَنْ زيد . علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الأَوّل مضاف إلى اسم استفهام .

٣ – علمت متى السَّفرُ .علِّق الفعل لأَنَّ مفعوله الثانى اسم استفهام.

٤ – علمت صبيحةَ أَيِّ يومٍ السَّفَرُ . علِّق الفعل لأَنَّ مفعولَه الثانى مضاف إلَى اسم استفهام .

٥ – علمت كيف أقبل عليٌّ . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت علَى حال واجبه التصدير .

٦ – قال تعالَى : «وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ[2]» . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت عَلَى مفعولٍ مطلق واجبِ التصدير .

٧ – علمت أَيَّ الغُلامين ضَربت . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت عَلَى مفعول به واجبِ التصدير .

٨ – علمت أَين تذهبون . علِّق الفعل لأَنَّ الجملة بعده اشتملت علَى ظَرْفٍ واجب التصدير .

هذا كله إذا كان التعليق عن المفعولين معاً . وقد يكون التعليق عن المفعول الثانى فقط ، وذلك إذا وقعت أداة التعليق بعد استيفاءِ هذه الأَفعال مفعولَها الأَول ونَصبِهِ ، مثاله قولك : علمت زيداً أبو من هو . فى هذا يجوز نصب زيد ، وهو الأَجود لأَنَّه غير مستفهَم به وَلَا مضاف إلَى

---

(١) الآية ١٢ من سورة الكهف . (٢) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .

مستفهم به ؛ ويجوز رفعه لأَنَّه المستفهم عنه فى المعنى .

وهذا شبيه بقولهم : إنَّ أَحداً لا يقول ذلك ؛ فإن « أَحداً » لايستعمل إلَّا بعد نفى ، وهنا وقع قبل النَّفى ، بل ورد بعد إثبات مؤكَّد ، لكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئاً واحداً فى المعنى نُزِّل منزلة الواقع بعد النَّفى[1] .

وليس من قبيل هذا : أَرأَيت زيداً أَبو من هو ؟ فإنَّ هذا بمعنى أَخْبِرْنِى عن زيد ، فزيد فيه منصوب بنزع الخافض وجوباً والجملة بعده مستأنفة[2] لا تعليق فيها ، أَو هى بدل كلّ بتقدير مضاف أَى شأْن زيد ، أَو هى بدل اشتمال بدون تقدير . فإنْ وقع فى نحو هذا التعبير الكافُ أَو متصرِّفاتُها بعد التَّاءِ كانت حرف خطاب ، نحو أَرأَيتَكَ ، أَرأَيتَكِ ، أَرأَيتَكما ، أَرأَيتَكنَّ .

قال الشهاب فى حواشى البيضاوى : استعمال أرأيت بمعنى أَخْبِرْنِى مجاز ، ووجه المجاز أَنَّه لما كان العلم بالشىءِ وإبصارُه سبباً للإخبار عنه استعْمل رأَى بمعنى علم وأَبصر فى الإخبار ، والهمزة التى للاستفهام عن الرّؤية فى طلب الإخبار لاشتراكهما فى مطلق الطلب . ففيه مجازان .

* * *

وهنا أَمران متعلِّقان بما سبق من القول :

١ — نَبَّه الرّضىُّ عَلَى أَنَّ أَداة الاستفهام الواقعة بعد عَلِم ليست دالة عَلَى استفهام المتكلم ، بل هى لمجرد الاستفهام ، وذلك لما يترتب عَلَى إفادتها لِاستفهام المتكلِّم من التناقض فى نحو قولك : علمت أَيُّهم قام ، إذْ يقتضى أَن تكون عالماً بنسبة القيام إِلَى القائم المعيَّن بمقتضى قولك

(١) يس على التصريح ١ : ٢٥٥ .
(٢) الصبان ٢ : ٣٢ .

«علمت» ، وغير عالم بها بمقتضى استفهامك عنها .

والذى يدفع التناقض فى هذا التركيب ونحوه ، هو جعل أداة الاستفهام لمجرد الاستفهام . وعليه فكأنَّك قلت فى المثال السابق : علمت المشكوك فيه المستَفْهَم عنه .

والمتكلم كثيراً ما يَعْمِد إِلَى إبهام الشىء عَلَى المخاطَب مع علمه بذلك المبهم لغرض له فى ذلك . ولعلّ أظهر مثال لذلك قوله تعالَى : «وإنَّا أَوْ إيَّاكُم لَعَلَى هُدًى أَوْ فى ضلالٍ مبين[1]» .

٢ – وأمْر آخر يخصُّ التعليق .

ذهب بعضُ النحاة إلَى أَنَّ التعليق لَا يكون إلَّا فيما كان بمعنى العلم ، أَمَّا الظَّنّ ونحوه فلا يعلَّق . وهو مذهب ثعلبٍ والمبرد وابن كَيْسان . ورجَّحه الشَّلوبين .

وقد وجَّه إدريس ذلك بأَنَّ أداة التعليق فى الأَصل : حرف الاستفهام وحرف التأكيد . فأَمَّا التحقيق – يعنى التأكيد – فلا يكون بعد الظَّنّ لأَنَّه لَا يقتضيه . وأَمَّا الاستفهام فتردُّد ، والظَّنّ أَيضاً تردُّد ، فلا يدخل عَلَى مثله .

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ٦١ – ٦٤ ابن يعيش ٧ : ٧٧ – ٨٧ الرضى ٢ : ٢٥٧ – ٢٦٤ الشذور ٤٤١ – ٤٤٤ ابن عقيل ١ : ٣٦٧ – ٤٠٨ التصريح ١ : ٢٤٦ – ٢٦٤ يس على التصريح ١ : ٢٥٥ الأشمونى والصبان ٢ : ١٨ – ٣٣ الهمع ١ : ١٤٨ – ١٥٥ .

(١) الآية : ٢٤ من سورة سبأ . وانظر ما سبق فى ص ٥٢ .

١٠

باب الاشتغال

الصورة الكاملة لأُسلوب الاشتغال : أَن يتقدَّم اسم ويتأَخر عنه فعل أَو شبهه ، اشتغل ذلك الفعلُ أَو شبهه بضمير الاسم السابق أَو بسببيِّه ، بحيث لو تفرَّغ ذلك الفعل أَو مناسبُه له لنصبَه لفظاً أَو محلا . نحو : زيداً أَكرمته أَو أَكرمت أَخاه ، وهذا علمته أَو علمت فَحواه .

ولهذا الاسم المشغول عنه أَحكام خمسة :

١ – وجوب النصب . ٢ – وجوب الرّفع .
٣ – رجحان النصب . ٤ – رجحان الرّفع .
٥ – جواز الوجهين عَلَى حدٍّ سواء .

فَأَمَّا الحالتان الرابعة والخامسة : فلم أَجد فيهما شيئاً يتعلَّق بالإِنشاءِ، فلسنا بحاجة إِلَى الخوض فيهما . لذلك سأَقصر الكلام عَلَى الأَحوال الثلاثة الأُولى ، لأَجلوَ ما فيها من مظاهر الإِنشاء .

(الحالة الأُولَى) : وهى حالة وجوب النصب .

من الأُمور التى يجب فيها نصب المشغول عنه أَن يأْتى بعدما يختص بالأَفعال كأَدوات التحضيض ، وأَدوات الاستفهام غير الهمزة ، وذلك لأَنَّ أَدوات الاستفهام ما عدا الهمزة تختص بالفعل إِذا كان فى حيِّزها . وأَمَّا الهمزة فلا تختصّ به ولو كان فى حيِّزها ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب كما يقولون ، وهم يتوسّعون فى الأُمهات كما توسّعوا فى (أَنْ) من النواصب فَأَعملوها ظاهرة ومضمرة ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب . وكما توسّعوا فى (كان) من النواسخ ، فَأَعملوها ظاهرةً ومقدَّرة ، وذلك لأَنَّها أُمُّ الباب .

وإِنَّما كانت الهمزة أُمَّ الباب لدلالتها عَلَى الاستفهام بذاتها ، ودلالةُ غيرها عليه إِنَّما هو بالتضمين أَو التطفُّل .

وإِنَّما لم تجعل (هل) أُمَّ الباب لأَنَّها لا تكون إِلَّا لطلب التصديق ، وأَمَّا الهمزة فإِنَّها تكون للتصديق والتصوُّر ، كما أَنَّ بقية الأَدوات لا تكون إِلَّا لطلب التصوُّر .

ومثال ورود المشغول عنه بعد أَدوات التحضيض : هلَّا زيداً أَكرمته أَو أَلَّا ، أَو لولا ، أَو لوما .

ومثال وروده بعد أَدوات الاستفهام : هل زيداً أَكرمته ، أَو مررت به ، أَو رأَيت غلامه ؟ متى زيداً رأَيته ؟ أَين زيداً لقيته ؟ كيف هذا الشَّرَّ حسمته ؟

فهذه الأَمثلةُ جميعها لا يجوز فيها رفع المشغول عنه عَلَى الابتداءِ عَلَى القول المعتمد ، الذى يمنع وقوعَ المبتدأ بعد أَدوات التحضيض والاستفهام .

وهذا لا ينافى رفعه عَلَى أَنَّه فاعلٌ أَو نائب فاعلٍ لفعل محذوف . وَعَلَى هذا الوجه حَمَلُوا قول النَّمر بن تَولب :

لا تجزعى إِنْ منفسٌ أَهلكتُه   وإِذا هلكتُ فعند ذلِكِ فاجزعى

فى رواية رفع «منفس» ، أَى إِنْ هلك منفسٌ .

(الحالة الثانية) : وهى حالة وجوب الرّفع . وما يتعلّق بالأَساليب الإِنشائية منها صورتان :

الصورة الأُولَى : أَن يقع الاسم المشغول عنه بعد (ليتما) المفيدةِ للتمنِّى نحو قولك : ليتما بشرٌ زرته . فلا يجوز نصب «بشر» على أَنَّه مفعول لفعل محذوف يفسِّره المذكور ، لأَنَّ ليتما لا يليها فعل ، كما سبق القول فى باب إِنَّ وأَخواتها .

وهذا لا ينافى أنَّه يجوز نصبه على أنَّه اسمٌ لليتما ، لأَنَّ اتّصال ما الزائدة بليت لا يمنعها من العمل ، كما تقدم[١] .

والصورة الثانية : أن يقع المشغول بعد شيء لا يعمل ما بعده فيما قبله ومن ذلك أدوات الاستفهام ، وليت ، وألَا التى للتمنى ، وأدوات العرض والتحضيض ، للزومها جميعاً للصدارة ، كقولك : زيد أضربته ؟ أو هل ضربته ؟ أو أين لقيته ؟ أو متى لقيته ؟ وزيد أَلَا رجل يعينه ؟ فزيد فى جميع هذه الأمثلة ونحوها واجبٌ رفعُه عَلَى الابتداء ، وَلَا يجوز نصبُه بفعل يفسّره المذكور ، لأَنَّ الفعل المشغولَ جاء بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فلا يفسِّر محذوفاً .

ومن ذلك أيضاً الاسمُ الذى بعده فعلُ التعجُّب ، لأَنَّه لا يُتَصَرَّف فى معموله بالتقديم عليه ، نحو : زيدٌ ما أحسنه ، أو أحسن به .

(الحالة الثالثة) : حالة رجحان النصب ، وما يتعلّق بالأساليب الإنشائية منها صورتان :

الصورة الأُولَى : أن يقع المشغول عنه بعد همزة الاستفهام نحو : أزيداً أكرمته ؟

فإنَّ همزة الاستفهام ، وإنْ جاز دخولها عَلَى الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، دخولُها عَلَى الفعلية أكثر .

الصورة الثانية : أن يقع المشغول عنه قبل فعلِ طلب ، كالأمر والنَّهى والدعاء ونحو ذلك ، كقولك : زيداً أكرمْه ، أو لَا تُهِنه ، أو يرحمه الله .

وإنَّما رجح نصب المشغول عنه فى هذه الصورة لأَننا لو رفعناه عَلَى

---

(١) انظر ص ٥٧ — ٥٨ .

الابتداءِ كان خبره فعل الطلب ، ووقوع الجملة الطلبية خبراً مختلَفٌ فيه ، وَعَلى جوازه فهو قليل .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤١ — ٤٣ ، ٤٦ — ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٤ — ٧٥ ابن يعيش ٢ : ٣٠ — ٣٩ الرضى ١ : ١٤٨ — ١٦١ الشذور ٢٥٥ — ٢٥٧ ، ٥١٦ — ٥٢٠ ابن عقيل ١ : ٤٥٦ — ٤٦٩ التصريح ١ : ٢٦٩ — ٣٠٨ الأشمونى والصبان ٢ : ٧٢ — ٧٤ الهمع ٢ : ١١١ — ١١٥ .

١١

المفعول المطلق

حدُّ المفعول المطلق أنَّه الاسم الذى يؤكِّد عامله ، أو يبيِّن نوعَه أو عدده ، وليس خبراً ولا حالًا . وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدراً .

والمصدر : اسمٌ للحدث الذى يُحدثه الفاعل . وهو نوعان : مبهم ، ومختص .

فالمبهم : ما لا يدلُّ عَلَى معنًى زائد عَلَى معنى فعله ، نحو قولك : ضربت ضرباً . وهذا المبهم هو الذى يسمَّى فى باب المفعول المطلق مصدراً مؤكِّداً . ولهذا النوع أحكامٌ كثيرة : منها أنَّه لا يجوز حذف عامله ، لأنَّه لا يحذف المؤكَّد ويبقى مؤكِّده . ولا يعترض بمثل قولهم : ضرباً زيداً ، دالاًّ عَلَى الطلب ؛ لأنَّ المصدر فيه ليس من قبيل المؤكِّد ، بل من قبيل النائب عن فعله ، بدليل أنَّه لا يجوز الجمع بينه وبين فعله ، ولو كان مؤكِّداً لجاز الجمع بينه وبينه ، بل لوجب . ومنها : أنَّه لايثنى ولا يجمع .

وقد ينوب عنه مرادفه كفرحت جذلًا ، أو اسمٌ مشارك له فى مادَّته وحروفه ، وهو ثلاثة : اسم مصدر نحو : اغتسل غُسْلًا ، واسم عَينٍ نحو: «والله أنبتكم من الأرض نباتاً[1]» ، ومصدر لفعلٍ آخر نحو : « وتَبَتَّلْ إليه تَبْتِيلًا[2]» .

والمختص : ما دل على معنى زائد على فعله ، وهو نوعان : مبين للنوع ، ومبين للعدد .

---

(١) الآية ١٧ من سورة نوح . (٢) الآية ٨ من سورة المزمل .

فالأول نحو قولك : أكرمت زيداً إكراماً جميلًا ؛ والثانى نحو قولك : ضربته ضربة أو ضربتين ، أو ضَرَبَاتٍ .

وقد ينوب عن النوع الأول غيرُهُ مِمّا له علاقةٌ به : كالآلة نحو : اضرب المذنب سوطاً أو عصا ، وككلٍّ وبعضٍ المضافين إلى المصدر ، نحو : « فلا تَمِيلُوا كلَّ الميل[1] » ، « ولو تَقَوَّلَ علينا بَعْضَ الأَقاويل[2] » أو لفظٍ دالٍّ على نوع منه كَقَعَدَ القُرْفُصاء ، ورجع القَهقَرى ، أو صفة المصدر نحو : « اعملُوا صالحاً[3] » .

وقد عدّ الأشمونىّ أربعة عشر شيئاً ينوب كلُّها عن هذا المصدر المبيِّن للنوع .

وتقول فى المبيِّن للعدد : اضربْه مرّة أو مرّتين ، أو مرّات .

وننتقل بعد هذا التمهيد إلَى الغرض الخاصِّ بنا ، وهو بيان مظاهر الإنشاءِ فى المفعول المطلق .

والمَنْفذ الذى ننفُذ منه إلَى المقصود ، هو أنَّ عامل المفعول المطلق غير المؤكِّد يُحذف إمَّا جوازاً ، وإمَّا وجوباً . وفى كلتا الحالتين لا بدّ من قرينةٍ لفظية أو معنوية .

ومثال الحذف الجائز والقرينةُ لفظية قولك : سريعاً ، فى جواب من قال : أىّ سير سرته ؟ ومثال الحذف الجائز والقرينةُ معنوية قولك للقادم من الحجّ : حَجًّا مبروراً .

أمَّا الحذف الواجب فضابطُه أن يقع المصدر بدلًا من فعله ، سواءٌ أكان له فعلٌ مستعمَل من لفظه أم لم يكنْ له فعل مستعمل . فمثال الأول : سقياً ، ورعياً ، وحمداً ، مقصوداً بها الدُّعاءُ . فهذه المصادر الثلاثةُ عاملها

---

(١) الآية من سورة النساء . (٢) الآية ٤٤ من سورة الحاقة .

(٣) الآية ٥١ من سورة المؤمنين والآية ١١ من سورة سبأ .

محذوفٌ وجوباً ، ولها فعل من لفظها هو سقَى ، ورعَى ، وحَمِدَ . ومثال الثانى قولهم : دَفْراً ، بمعنى نتناً ، وَبَلْهَ بمعنى تركا[١] . ودفراً وَبَلْهَ مصدرانِ حذف عاملهما وجوباً ولا فعل لهما من لفظهما ، بل لهما فعل من معناهما ، وهو نَتَنَ للأَوّل ، واترك للثانى .

وهذا النوع الأَخير الآتى بدلًا من فعله ، أَعنى المحذوفَ عاملُه وجوباً ، تارةً يُراد به الإِخبار ، وتارةً يراد به الإِنشاء :

ا ـ أَمَّا ما يراد به الإِخبار فهو عَلَى ضربين : سماعىٌّ يقتصر فيه عَلَى ما ورد ، نحو قولهم : لا أَفعل ذلك ولا كرامةً ، وأَفعل ذلك وكرامةً. وقياسىٌّ وهو أنواع : منه ما ذكر لتفصيلِ عاقبةِ ما قَبْلَه ، نحو قوله تعالَى : « فَشُدُّوا الوَثَاق فإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وإِمَّا فِدَاءً[٢] » . ومنه المكرَّر والمحصور النائبان عن فعل مسنَد لاسمِ عين ، نحو : أَنت سيرًا سيرًا ، وما أَنت إِلَّا سيرًا .

ب ـ وأَمَّا ما يُراد به الإِنشاءُ ـ وهو ما يعنينا ـ فإِنَّه يأْتى عَلَى خمسة أَضرب :

١ ـ ما يراد به الأَمْر ، نحو قولك : ضرباً زيداً ، بمعنى اضربْه . ومنه قوله[٣] :

عَلَى حِينَ أَلهَى النَّاسَ جُلُّ أُمورِهمْ   فَنَدْلًا زُرَيقُ المالُ نَدلَ الثَّعَالِبِ[٤]

و« نَدلًا » بمعنى اندُلْ ، أَى اخطَفْ .

---

(١) يشترط فى « بله » المصدرية أن تكون مضافة . فإذا ورد ما بعدها منصوبا كانت اسم فعل أمر . ولها استعمال ثالث حين يرفع ما بعدها ، فتكون اسم استفهام بمنزلة كيف ، نحو قولك : بله زيد ؟ أى كيف زيد . وهى حينئذ خبر مقدم مبنى على الفتح . وما بعدها مبتدأ مؤخر . الصبان ٢ : ١٢١

(٢) الآية من سورة محمد .

(٣) هو أعشى همدان يهجو بعض اللصوص ، وقيل جرير ، وقيل الأحوص . العينى ٣ : ٤٦ ـ ٤٩ .

(٤) زريق : قبيلة .

والمصدر فى هذين المثالين منصوبٌ بفعل حُذف وجوباً لنيابة المصدر عنه فى الدلالة .

٢ ــ ما يراد به أمر أو نهى ، نحو قولك : شكرًا لَا كُفْرًا ، وقياماً لَا قعُودًا . أى اشكر النِّعْمَة وَلَا تكفُر بها ، وَقُمْ وَلَا تَقْعُد .

٣ ــ ما يراد به الدُّعاءُ ، وهو كثير . ومنه قولهم : سَقْيًا لك ، أى سقاك الله . وكذا قولهم : سُحْقًا ، وَبُعْدًا ، وَتَبًّا ، وَبُؤْسًا ، وَجَدْعًا ، فى الدُّعاءِ عَلَى بغيض . فهذه المصادر كلُّها منصوبة بفعلٍ محذوفٍ قُصد به الدُّعاءُ . ومصادر هذا الضَّرب لا تُضَاف إلَّا نادرًا فى قبيح الكلام ، ومِمَّا جاءَ منها مضافاً : بُعدَك وَسُحْقَك . وأنشد الكسائى :

إذا ما المَهَارى بلَّغتْنَا بلادَنا فَبُعْدَ المَهَارِى من حسيرٍ وَمُتْعَب

وقد جاءَ بعضها مرفوعاً فى الشعر عَلَى قلة ، قال أبو زُبيدٍ الطَّائىُّ يصف أسدًا :

أقام وأقوى ذاتَ يوم وَخَيبةٌ لأَوَّل مَن يَلقى وَشَرٌّ مُيَسَّرُ

هذا كلُّه إذا كان لمصادر هذا الضَّرب الدُّعائى فعلٌ من لفظها .

وأمَّا إذا لم يكن لها فعلٌ من لفظها نحو : ويحاً له ، بمعنى رحمةً له ، وَوَيْلًا له ! وَوَيْباً ! بمعنى عذاباً ، فَإِنَّها تُنصبُ بفعلٍ محذوف وجوباً مقدَّر من معنى المصدر . وَلَا يقوَى النَّصبُ فى هذا النَّوع الذى لَا فعلَ له من لفظه قوّةَ ما قبله ، أى ما له فعلٌ من لفظه ، لذلك كثر فيه الرفع ، تقول : ويل له ، وَوَيْبٌ ، وَوَيْحٌ .

أَمَّا إذا أُضيفت هذه المصادر كأَنْ قلت : وَيْحَك ، وَيْلَك ، وَيْبَك ، فإنَّه يجب نصبهاوَ لَا يجوز رفعُها ،لأَنَّها لو رفعت لكانت مبتدآتٍ لَاخبرلها .

وأَمَّا المعرَّف بأَلْ فالرفع فيه أَحسنُ من النَّصب ، لأنَّه صار معرفةً فَقَوىَ فيه الابتداءُ ، نحو : الويلُ له ، والخيبةُ له .

٤ ـ ما يراد به القَسم ، كقولهم : عَمْرَك الله ، وَقَعِدْكَ الله[١] ، وَقَعِيدَك الله. وهو ضربان :

١ ـ الضرب الأوَّل : القَسم المقصود به السؤال ، وأكثر ما يستعملان فيه ، ويكون جوابهما حينئذٍ مافيه من الطَّلب ، كالأَمر والنَّهى . ومنه قوله :

قعِيدَكِ أَنْ لَا تُسْمِعِينى مَلَامَةً وَلَا تَنْكَئِى قَرْح الفؤادِ فَيِيجَعا[٢]

وأَن فى هذا البيت زائدة . وقال :

أَيُّها المنكِح الـثُّريَّا سُهيـلًا عمْـرَك اللهُ كيفَ يلتقيانِ[٣]

٢ ـ والضرب الثانى : القَسَم الذى لا سؤال فيه ، وهو ما ذكره الجوهرى من قولهم : قِعْدك لا آتيك ، وكذا قَعِيدَك ؛ وَقِعْدَك الله لا آتيك وكذا قَعِيدك ؛ وعمرَ اللهِ ما فعلتُ كذا ، وَعَمْرَكَ الله ما فعلته .

ومعنى القسم فى قولهم : عَمْرَ اللهِ ، أَحلف ببقاءِ الله ودوامه ، وفى قولهم عمرَك الله : أَحلف بتعميرك الله ، أَى بإِقرارك له بالبقاءِ .

ومعناه فى قولهم : قَعِدْكَ لَا آتيك : أَحلفُ بصاحبك الذى هو صاحبُ كلِّ نجوى . وفى قولهم : قعدك الله : أُقسم بمراقبتك الله .

على أَنَّ الجوهرى ذكر أَيضاً أَنَّ عَمرَك الله ، يأْتى فى غير القسم أَيضاً . وحمل على ذلك قوله :

* عَمرك الله كيفَ يلتقيانِ *

وقال : المعنى سأَلتُ الله أَن يطيلَ عمرك . فحمَله على معنى الدُّعاءِ لَا على معنى القسم .

٥ ـ ما يراد به التَّوبيخ ، كقولك : أَتَوانياً وقد جدَّ قُرناؤك ؟ مِمَّا هو مسبوق بالهمزة . وقد يكون بدونها كقوله :

---

(١) هو بكسر القاف وفتحها ، كما فى الخزانة ١ : ٢٣٥ .

(٢) لمتمم من نويرة فى المفضيلات والخزانة ١ : ٢٣٥ .

(٣) لعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ٤٩٥ والخزانة ١ : ٢٣٩ .

اذلاًّ إذا شَبَّ العِدَى نارَ حربهمْ   وَزَهْوًا إذا ما يَجْنَحُون إلَى السَّلْمِ

وقوله :

خُمُولًا وإهْمَالًا وغيرُك مولعٌ   بتثبيتِ أسباب السِّيادة والمجدِ

والأكثر فى التَّوبيخ أنْ يكون للمخاطب ، وقد يكون للمتكلِّم ، كقول عامر بن الطُّفيل فى توبيخ نفسه : «أَغُدَّةً كغُدَّة البعير ، وموتًا فى بيتِ سَلُوليّة ! » .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٥٧ – ١٧١ ، ١٧٤ – ١٧٧ ابن يعيش ١ : ١٠٩ – ١٢٤ الرضى ١ : ١٠٢ – ١١١ الشذور ٢٦٩ – ٢٨١ ابن عقيل ١ : ٤٩٠ – ٥٠٣ التصريح ١ : ٣٢٣ – ٣٣٤ الأشمونى ٢ : ١٠٩ – ١٢٢ الهمع ١ : ١٨٦ – ١٩٤ الصحاح واللسان وتاج العروس فى مادتى (غدد ، عمر) .

١٢

المفعول معه

المفعول معه هو الاسم المنصوب التالي لواوِ معيّة مسبوقة بفعل أوشبهه .

والاسم الواقع بعد الواو باعتبار العطف والنصب على المفعول معه على خمسة أقسام :

١ ــ ما يجب نصبه على أنّه مفعول معه .

٢ ــ ما يجب عطفه ولا يجوز نصبه على أنّه مفعول معه .

٣ ــ ما يختار فيه النصب على أنه مفعول معه ، مع جواز العطف .

٤ ــ ما يختار فيه العطف ، مع جواز النصب على أنه مفعول معه .

٥ ــ ما يمتنع فيه الأمران ، لانتفاءِ المشاركة وانتفاءِ المعية .

ولكلِّ قسم من هذه الأقسامِ أحكامُه وموجباته ، والذى نخصُّه بالقول هنا هو القسم الأول والقسم الرابع ، حيث إنَّ من أكثر أحوالهما أن يقعا بعد استفهام ، وهو متعلِّق بموضوعنا .

القسم الأول : وهو ما يجب نصبه على أنّه مفعول معه ، وضابطه أن يتقدَّمَ على الاسم التّالى لواو المعية جملةٌ فعلية أو اسمية متضمِّنة معنى الفعل ، وقبلَ واو المعية ضميرٌ متّصل هو ضمير جرّ مسبوق بحرف جر أو مضاف ، ولم يؤكّد ضمير الرّفع المتصل بضمير منفصل أو يُفْصَل بفاصلٍ ما ، ولم يؤكد ضمير الجر بضمير منفصل أو يُعَدْ بعده الجارّ .

مثاله مع ضمير الرفع المتصل : ما صنعت وزيداً ، أو وإيّاه ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالحرف : مالك وزيداً ؟

ومع ضمير الجر المسبوق بالمضاف : كيف حالك وعمراً ؟

فالاسم التالى لواو المعية فى الأَمثلة السابقة وفى كلِّ ما شاكلها ، يجب نصبه على أنَّه مفعول معه ، وقد تقدَّمه جملة تضمنت معنى الاستفهام . والناصب له فى المثال الأَول الفعلُ قبله ، وفى الثانى والثالث فعل محذوف مدلول عليه بمالَكَ ؟ وكيف محذوفة ، والتقدير : ما يكون لك وزيداً ؟ وكيف يكون حالُك وزيداً ؟ أَو بمصدرِ لابَس منويًا . فالتقدير : مالك وملابستك زيداً . وهذان التوجيهان أَجازهما سيبويه ، لكن الثانى يخرج إلى كونه مفعولابه .

وإنما وجب النصب فى هذا القسم جرياً على القاعدة النحوية المقرّرة التى تمنع العطف على ضمير الرفع المتصل إلا بعد الفاصل ، وعلى ضمير الجر المتَّصل إلا بعد إعادة الجار .

ويجب نصبه أَيضاً إن امتنع العطفُ لمانع معنوىّ ، نحو : سرتُ والنِّيل ، ومشى اللصُّ والحائط . ولكن هذا الضرب لايعنينا .

(القسم الرابع) : وهو مايختار فيه العطف مع جواز النصب على أنه مفعول معه .

وضابطه : أَن يتقدَّم على الاسم التالى لواو المعية جملةٌ متضمِّنة معنى الفعل ، وقبل واو المصاحبة اسمٌ ظاهر أَوضمير رفع منفصل ، نحو : ماشأْنُ عبدِ اللهِ وزيدٍ ؟ وما أَنت وزيدٌ ؟ كيف أَنت والهواءُ ؟

فالأَحسن جرُّ زيد فى المثال الأَول ، ورفعُ مابعد الواو فى الثانى والثالث لإِمكان العطف فيهما ؛ وهو الأَصل . ويجوز فيه النصب مفعولا معه ، ومَنَعه بعضُ المتأَخرين كابن الحاجب ، ورُدَّ بالسماع ، ومنه قولهم : كيف أَنت وقصعةً من ثريد ؟ وقوله :

ماأَنت والسَّيرَ فى مَتْلَفٍ   يبرِّح بالذكر الضَّابطِ[1]

(١) لأسامة بن الحارث الهد . ديوان الهذليين ٢ : ١٩٥ . ويروى : « ما أنا والسير » .

قال سيبويه : أى كيف تكون وقصعةً من ثريد ، لأنَّ كنت وكان يقعان هنا كثيراً .

قال الفارسي وغيره : وكانَ هذه المضمرة تامّةٌ ، لأنَّ الناقصة لاتعمل هنا ، فكيف حالٌ دون ما (١) . واختاره الشّلوبين .

وقال أبو حيان : الصحيح أنّها الناقصة ، وأنّها تعمل هنا ، فكيف خبرها ، وكذا «ما» .

وعلى كلا التقديرين يكون الضمير «أنت» هو الضمير المستتر فى الكون انفصل بعد حذف فعلِ الكون .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٥٠ – ١٥٦ ابن يعيش ٢ : ٤٨ – ٥٢ الرضى ١ : ١٧٧ – ١٨١ الإنصاف ١٥٥ – ١٥٨ الشذور ٢٨٣ – ٢٩١ ابن عقيل ١ : ٥١٩ – ٥٢٤ التصريح ١ : ٣٤٢ – ٣٤٦ الأشمونى والصبان ٢ : ١٣٥ – ١٤١ الهمع ١ : ٢١٩ – ٢٢٢ .

---

(١) «ما» أى التى فى الشاهد «ما أنت» . وقال يس ١ : ٣٤٣ إنها مفعول مطلق .

١٣
الحَـال

الحال وصفٌ صريح أو مؤوّل فضلة دالٌّ على هيئةِ صاحبه ، منصوب نصبا لازما .

وما يخص الإنشاء فى هذا الباب ذو شِقَّين : شِقٌّ يتعلق بعامل الحال ، وشقٌّ يتعلق بالحال نفسها .

١ ــ ما يتعلق بعامل الحال :

كما يكون عامل الحال خبريا نحو قولك : أَقبلَ زيد راكبا ، وعليٌّ منطلق مسرعا ، يكون كذلك عاملاً إنشائيا ، سواءٌ أكان الإنشاءُ طلبيا أم غير طلبي .

فالطلبي نحو قولك : سِرْ متَّئدا ، لاتمشِ مسرعا ، نَزَالِ مكافحا ، ليت هندًا مقيمةً عندنا ، لعلَّك جالساً عندنا ، ياربَّنا منعِمًا . فما كان من هذه العوامل الطلبية مضمَّنا معنى الفعل دون حروفه لايصح تقدُّم الحال عليه ، ومنه : ليت ، ولعل ، والاستفهامُ المقصود به التعظيم ، كقول الأَعشى :

بانت لتَحزُننا عَفَاره يا جَارتَا ماأَنتِ جاره

وغير الطلبي نحو قولك : ماأَروع زيداً فارساً ، ونعم عمرٌو قائداً ، وبعتك الضيعةَ مثمرةً .

٢ ــ مايتعلق بالحال نفسها :

تكون الحال مفردة ، وتكون جملةً أَوشبه جملة .

والحال المفردة منها ماهو متضمِّن معنى إنشائيًّا ؛ نحو كيف خرج زيدٌ ؟ وما ليس متضمنا معنى إنشائيًّا ، وهو كثير .

أما الحال الجملة فهى موضع عنايتنا فى هذا الباب .

ويشترط فى الجملة الواقعة حالا شروط أربعة :

الأول : أن تكون مشتملةً على رابطٍ يربطها بصاحب الحال .
والرابط إمّا الواو ، وإمّا الضمير ، وإمّا هما معا ، على ماهو مفصّل فى موضعه .

الثانى : ألّا تكون مصدَّرة بعلَم استقبال ، كالسين ، وسوف ، ولن ، وأدوات الشرط .

الثالث : ألّا تكون جملةً تعجُّبية ، حتى مع القول بخبريتها .

الرابع : ألا تكون جملةً إنشائية . وفى هذا نسوق البحث . فالحال تشبه الخبر وتشبه النعت . تشبه الخبر فى كونه محكوماً به . وتشبه النعت فى كونه قيداً مخصِّصا . لكن شبهها بالنّعت أقوى ، ولذلك منعوا أن تقع الحال جملةً إنشائية كما منعوا النعت بالجملة الإنشائية ، كما سيأتى القول فى بابه .

أما وجه منع وقوع الجملة الإنشائية حالًا ، فهو أنَّ الغرض من الحال هو تقييد وقوع مضمونِ عاملها بوقتِ مضمونها هى . والنحويون يقولون : الحال قيدٌ فى عاملها وصفٌ لصاحبها . فقولك : جاءَ زيد راكبا ، يكون فيه المجىءُ الذى هو مضمون العامل ، واقعاً وقت الركوب الذى هو مضمون الحال ، ومن ثَمَّ قيل : إن الحال يشبه الظرف معنًى .

ولاريب أنَّ الجملة الإنشائية سواءٌ أكانت طلبية ، أم إيقاعية كبعت واشتريت ، لاتفى بهذا الغرض إلّا مع التأويل ، وذلك :

١ ــ لأنَّ المتكلم ، فى الطلبية ، ليس على يقينٍ من حصول مضمونها ، فكيف يمكنه أن يخصِّص مضمون العامل بوقتِ حصول هذا المضمون غير المتيقَّن ، أى مضمون الجملة الحالية الطلبية ؛ إذ التخصيص والتقييد لايكونانِ إلّا بما هو معلومٌ مضمونُه . وأعنى بالمضمون

المجهولِ فى الجملة الطلبية — المعنى المصدرىَّ لهـا ، وهو مايدلُّ عليه الفعل بجوهره ومادته ، وهو المنظور إليه ، وأما طلب الفعل فإنه مدلولٌ للصيغة العارضة .

٢ — ولأَنَّ المتكلم فى الإيقاعية نحو : بعت ، وطَلَّقت ، مرادًا بهما إنشاءُ البيع والطلاق ، لاينظُر إلى وقتٍ يحصُل فيه مضمونها ، بل مقصودُه مجرَّدُ إيقاع مضمونها ، بقطع النَّظَر عن الوقت الذى يقع فيه ، ولذلك لايتأَتى التقييد بها .

وكون الجمل الإيقاعية لادلالَة لها على الزمن منظورٌ فيه إلى الدلالة اللفظية ، وهى المعتبرة فى علم النحو . وهذا لايعارض أَنها تدلُّ عليه عليه دلالةً عقلية ، لأَنه يُعلم بطريق العقل أَن وقت التلفظ بوقتِ الإيقاعِ وقتٌ لوقوع مضمونه .

وكون الحال لاتقع جملة إنشائية ، هو ماعليه جمهور النحاة .

١ — وأَجاز الفراءُ وقوعَ جملةِ الأَمر حالا ، مستدلاًّ بقول أَبى الدرداءِ : «وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلَه» . ولاعبرةَ بهذا المذهب ؛ لأَنَّ الكلام فيه محمولٌ على تقدير القول .

٢ — وأَجاز الأَمين المحَلِّىُّ فى كتابه المفتاح[1] ، وقوعَ جملة النَّهى حالا ، مستدلاًّ بقول الشاعر [2] :

اطلبْ ولاتضجَرَ من مَطلبٍ   فآفة الطَّالبِ أَن يَضْجرا [3]

ولاعبرةَ به أَيضاً . والصواب أَن الواوَ عاطفةٌ مفيدة للمعية ، عطفت مصدراً مؤوّلا على مصدر متوهَّم من الأَمر السابق ، أَى ليكن

(١) التصريح ١ : ٣٨٩ .
(٢) ذكر العينى ٣ : ٢١٧ أنه بعض المحدثين ، وكذا ذكر صاحب التصريح ، كما سيأتى .
(٣) بعده كما فى العينى والتصريح :

أما ترى الحبل بتكراره   فى الصخرة الصماء قد أثرا

منك طلبٌ وعدم ضجر ، ففتحهُ الفعل فتحة إعراب . أو الواو عاطفةٌ لجملةِ نهيٍ على جملة أمر ، والفعل مبنيٌّ على الفتح بتقدير نون التوكيد الخفيفة بعده ، التي حذفت للضرورة .

على أنّ هذا الشاهد الذى ساقه ، ذكر صاحب التصريح أنّه من أشعار المولّدين .

٣ـ وذكر ابن الشجرى فى أماليه أنَّ جملة الدعاءِ وقعَتْ حالا فى قوله تعالى : «والملائكةُ يَدخُلونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كلِّ بابٍ . سلامٌ عليكم بماصَبَرتُم[1]» . وهذا بتقدير القول ، أى يقولون : سلام عليكم .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ١٨٦ – ٢٠١ ، ٢٤٧ – ٢٤٨ الإنصاف ١٦٠ – ١٦٤ ابن يعيش ٢ : ٥٥ – ٦٩ الرضى ١ : ١٨٣ الشذور ٢٩٥ – ٣٠٣ ابن عقيل ١ : ٥٤٩ – ٥٧٩ التصريح ١ : ٣٨١ – ٣٨٥ ، ٣٨٨ – ٣٩٣ الأشمونى والصبان ٢ : ١٨٦ – ١٨٧ الهمع ١ : ٢٤٦ أمالى ابن الشجرى ٢ : ١٥٠ .

(١) الآية ٢٣ ، ٢٤ من سورة الرعد .

الإضافة

يرى الباحثُ بعضَ كلمات ملازمة للإضافة إلى الجمل ، وهى ضربان :

ا ـ ظروف معيَّنة ، وهى : ١ ـ حيث ٢ ـ إذْ ٣ ـ إذا .

ب ـ كلمتان مشبَّهتان بالظُّروف ، وهى : ١ ـ آية ٢ ـ ذُو .

ا ـ الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل :

١ ـ حيث ، تأْتى للزَّمان وللمكان ، ويجب إضافتها إلى جملة سواءٌ أَكانت فعلية أَم اسمية ، وإن كانت إضافتها إلى الفعلية أَكثر .

فالاسميَّة نحو : جلست حيث زيدٌ جالس ، والفعلية نحو : جلستُ حيث جلستَ ، « الله أَعلم حيث يجعل رسالته[1] » .

وشذَّ إضافتها إلى المصدر ، كقوله .

ونطعنهم تحتَ الحُبا بعد ضربهمْ ببيض المواضى حيثُ ليِّ العمائِم[2]

وإلى مفردٍ غيره كقوله :

* أَما ترى حيثُ سهيلٍ طالعا[3] *

٢ ـ إذْ ، وهى ظرفٌ للزمان الماضى يجب إضافتُه إلى إحدى الجملتين ، غير أَنه يشترط فى الاسمية أَلَّا يكون عجزها فعلا ماضيا ،

---

(١) الآية ١٢٤ من الأنعام .

(٢) للفرزدق ، كما فى شرح شواهد المغنى للسيوطى ١٣٣ نقلا عن العينى ٣ : ٣٨٧ .

(٣) بعده كما فى العينى ٣ : ٣٨٤ والسيوطى ١٣٤ :

* نجما يضىء كالشهاب لامعا *

وفى الفعلية أن يكون فعلها ماضياً لفظا ، نحو: «إذْ كُنتم قليلًا (١)» أو معنًى نحو : «وإذ يرفَع إبراهيمُ القواعدَ (٢)» .

٣ـ إذا ، وهى ظرفٌ للاستقبال غالبا ، وقد تجىءُ للماضى نحو قوله تعالى : «وإذا رأَوا تجارة أولهوًا انفضُّوا إليها (٣)» ، أو للحال كقوله تعالى : «واللَّيلِ إذَا يَغْشَى (٤)» .

ثم هى لاتضاف إلَّا إلى الجملة الفعلية ، على نقيض إذا الفُجائية (٥)

ب ـ ثم ننتقل إلى الأَسماءِ الشبيهة بالظروف :

١ ـ الكلمة الأُولى آية بمعنى علامة ، وقد التزم العربُ إضافتها إلى الجملة الفعلية ، مع ماالمصدرية أو النافية ، أو بدونهما ، كقوله (٦) :

* بآية تُقدِمون الخيلَ شُعثًا (٧) *

وقوله : * ألِكْنى إلى سلمى بآيةِ أومأَتْ (٨) *

ومثالها مع المصدرية :

ألا أبلغ لدَيْكَ بنى تميمٍ بآيةِ مايحبُّون الطعاما (٩)

ومع النافية :

---

(١) الآية ٨٦ من سورة الأعراف . (٢) الآية ١٢٧ من سورة البقرة .

(٣) الآية ١١ من سورة الجمعة . (٤) الآية الأولى من سورة الليل .

(٥) إذا الفجائية حرف عند الأخفش وابن مالك ، وظرف مكان عند المبرد وابن عصفور ، وظرف زمان عند الزجاج والزمخشرى . وهى على الظرفية عاملها ما فى خبرها من معنى الفعل .

(٦) هو الأعشى ، كما فى الخزانة ٣ : ١٣٧ نقلا عن سيبويه . ولم أجد هذه النسبة فى سيبويه ١ : ٤٦٠ .

(٧) عجزه :

* كأن على سنابكها مداما *

(٨) عجزه ، كما فى الدرر اللوامع ٢ : ٦٣ :

* بكف خضيب تحت كفة مدرع *

المدرع : ثوب الجارية . والكفة بالضم : حاشية الثوب .

(٩) ليزيد بن عمرو بن الصعق ، كما فى سيبويه ١ : ٤٦٠ والخزانة ٣ : ١٣٨ .

* بآيةِ ما كانوا ضِعافاً ولا عُزْلا[١] *

وهى حين تضاف إلى الفعل المسبوق بما المصدرية تكون فى الواقع مضافة إلى المصدر المؤوّل ، ولذلك ذهب بعضُهم إلى أنها مضافة دائماً إلى مصدر مؤوّل سواء أكانت «ما» ملفوظا بها ، أم مقدّرة كما فى الشاهدين الأَولين .

أَما ابنُ جنِّى فيرى أَنها مضافةٌ إلى جملة فعلية ، وما وُجدت فيه ما التى تُعَدُّ عند بعضهم مصدرية فإنَّ «ما» هذه زائدةٌ لامصدرية . ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أَصلًا ، وبأَنها قد تضاف إلى الجملة الاسمية ، كما جاءَ فى قوله :

* بآية الْخالُ منها عند بُرقُعِها[٢] *

٢ ـ ذو فى قولهم : اذهبْ بذى تَسْلَم[٣] ، أَى بذى سلامتك ، والمعنى بوقت ذى سلامتك . ويقال أَيضاً : اذهبا بذى تسلمان ، واذهبوا بذى تسلمون ، واذهبْن بذى تَسلمْن ، بمثل هذا التقدير . وقيل إن «بذى تسلم» خبر فى معنى الدعاء ، أَى والله يسلِّمك . فيكون هذا من الأَساليب الإنشائية المنقولة عن الخبرية . وقيل : هى للقسم ، أَى بحق سلامتك ، فتكون من الإنشاءِ غير الطلبى .

* * *

---

(١) لعمرو بن شأس الأسدى ، كما فى السيوطى ٢٨٢ . وصدره :

* ألكنى إلى قومى السلام رسالة *

(٢) همع الهوامع ٢ : ٥١ والدرر ٢ : ٦٤ واللسان (قضض ٩) . والبيت لمزاحم بن عمرو السلولى . وعجزه :

* وقول ركبتها قض حين تثنيها *

(٣) هذا إذا اعتبرت «ذو» بمعنى صاحب . وقيل «ذو» هذه موصولة ، وأعربت على لغة فيها ، فلا تكون الجملة بعدها مضافة إليها ، بل هى صلتها . والتقدير : تسلم فيه ، ثم حذف الجار ثم الضمير .

والذى أرمى إليه من ذكر هذه الظروف والأسماء هو أنّه يجب فى الجملة التى تقع موقع المضاف إليه أن تكون جملة خبرية ، وذلك لأنّ القصد من الإضافة هو التخصيص أو التعريف ، وكلاهما لايكون إلا بأمر محقّق الوقوع ، ومضمون الجملة الإنشائية غير محقق الوقوع ، فلا تصلح لذلك .

* * *

وهناك كلمتان إنشائيتان ملازمتان للإضافة إلى المفرد ، إحداهما من الإنشاء الطلبى ، وهى أىّ الاستفهامية ، والأُخرى من الإنشاء غير الطلبى ، وهى كم الخبرية .

١ ــ أمّا أىّ الاستفهامية فلها أحكام :

منها : أنّها تضاف إلى النكرة مطلقاً ، كما تضاف إلى المعرفة الدالّة على متعدّد ، نحو أىُّ الرجال أفضل ؟ أو المعرفة المفردة المقدّر قبلها دالٌّ على متعدد ، نحو أىُّ زيدٍ أحسن ؟ أى أىُّ أجزائه ؟ وأىُّ الدينار دينارك ؟ أى أىّ أفراده ، أوالمعرفة المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو ، كقوله :

*أيّى وأيُّكَ فارس الأحزاب [١] *

وقد تنقل من الاستفهام إلى إرادة الوصف دالّةً على الكمال ، فتقع نعتاً بعد النكرة ، نحو أعجبت برجلٍ أىِّ رجل . وحالًا بعد المعرفة كقوله :

فأومأتُ إيماءً خفيًّا لحبترٍ فللّهِ عينا حَبتر أيّما فَتى [٢]

ومن أحكامها : أنها لازمة للإضافة معنى ولفظاً كما فى الأمثلة السابقة ، أو معنى لالفظاً كقولك : أىٌّ عندك ؟

(١) العينى ٣ : ٤٢٠٢ ولم يعرف قائله . وصدره : * فلئن لقيتك خاليين لتعلمن *
(٢) للراعى النميرى . كما فى الحماسة ١٥٠٢ بشرح المرزوقى ، والعينى ٣ : ٢٤٣ . وحبتر : ولد الراعى .

وأما كم الخبرية فهى لفظٌ يدلُّ على إنشاء التكثير ، وهو إنشاءٌ غير طلبيّ . ومميِّزها يكون جمعاً أومفرداً مجروراً بالإضافة ، أو مجرورا بمن مستّرة فى قول الفراء والكوفيين ، ومن الأول قوله :

كم ملوكٍ بادَ ملكهمُ ونعيمٍ سوقةٍ بادوا[1]

ومن الثانى قوله :

وكم ليلةٍ قد بتُّها غيرَ آثمٍ بساجية الحِجْلين مُفْعَمة القُلْب[2]

وإفراد تمييزها المضاف أكثر وأفصح من جمعه ، وليس الجمع بشاذّ كما زعم بعضهم .

ويشترط لجرِّ مميِّزها أن يكون متَّصلا ؛ فإنْ فُصِل نصب حملًا على كم الاستفهامية ؛ فإن ذلك جائزٌ فيها فى السعة . وربّما جاء مجروراً مع الفصل بظرف أوجار ومجرور ، كما فى قوله :

كم ، دون مَيَّةَ ، موماةٍ يُهالُ لها إذا تَيمَّمَها الخِرِّيتُ ذو الجَلَدِ[3]

وقوله :

كم ، بجودٍ ، مقرفٍ نال العلا وكريم بُخْله قد وضَعَه[4]

وذهب الكوفيون إلى جوازه فى الاختيار لافى ضرورة الشعر فحسب.

فإن كان الفصْل بجملة ، أو بظرف وجارٍّ ومجرور معاً ، تعيَّن.

فمن الأول قول القُطاميّ :

كم نالنى منهم فضلًا على عُدُمٍ إذْ لاأكاد من الإقتار أجتملُ[5]

ومن الثانى قول زهير :

---

(١) العينى ٤ : ٤٩٥ ولم يعرف قائله .

(٢) العينى ٤ : ٤٩٦ ولم يعرف قائله . الساجية : الساكتة الصامتة . صمت حجلاها لامتلائها . مفعمة : مملوءة . والقلب بالضم : السوار .

(٣) نسب إلى ذى الرمة عند العينى ٤ : ٤٩٦ .

(٤) لأنس بن زنيم ، كما فى الخزانة ٣ : ١١٩ والعينى ٤ : ٤٩٣ .

(٥) العينى ٤ : ٤٩٤ والخزانة ٣ : ١١٩ .

نؤمُّ سـناناً وكم دونه من الأَرض محدوباً غارُها(١)

ومن أَحكام كم الخبرية : أَنه يجوز حذف مميزها إذا دل عليه دليل، نحو : كم ملكتُ ! وكم صُمت !

ومن أَحكامها : أَنها تختص بالماضى، كرُبَّ، فلا يجوز : كم ضياعٍ لى سأَشتريها، كما لايجوز : ربَّ ضياع لى سأَشتريها.

ومن أَحكامها :

١ ـ أَنَّ الكلام معها لايستدعى جواباً، بخلافه مع الاستفهامية.

٢ ـ وأَن الاسم المبدل منها لايقترن بالهمزة، بخلاف المبدل من الاستفهامية. فيقال فى الخبرية : كم عبيدٍ لى، خمسون بل ستون ! وفى الاستفهامية : كم مالُكَ، أَعشرون أَم ثلاثون؟

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٣٩٧ – ٤٠١ ابن يعيش ٢ : ١٢٥ – ١٣٣ الرضى ٢ : ٩٦ – ٩٧
الشذور ٨٩ – ٩٢ ابن عقيل ٢ : ٣٦ – ٧٢ التصريح ١ : ١٣٥ – ١٣٦/
٢ : ١٤ – ٤٢ الأشمونى والصبان ١ : ٢/١٦٧ : ٢٥٣ – ٢٥٥، ٢٦١ – ٢٦٢
الهمع ١ : ٩١ – ٩٣، ٢٠٤ – ٢٠٦، ٢/٢١٢ : ٥١.

---

(١) الغار : المطمئن من الأرض.

التعجب

اشتدّ الخلاف بين البلاغيين والنّحاة ، وبين طوائف كل من الفريقين ، فى فهم الجملة التعجبية ، أخبرية هى أم إنشائية ؟ ورتّب النحويون على هذين الاعتبارين أحكاماً نحوية ، منساقين فى تيّار القياس المنطقى على القواعد التى رسموها لكلّ من الإنشاء والخبر.

صيغ التعجب السماعية :

والمتتبع لأساليب القول العَربى ، يجد فيها ضروباً شتى سماعية تدلُّ على التعجب ، منها :

١ ـ لله درُّه ، لله درُّه فارساً ، لله ثوباه ، لله أنت ، سبحان الله ، العظمةُ لله ، ونحو ذلك ، مما ورد فيه لفظ الجلالة وقُصِد به التعجب .

٢ ـ ومنها : ماورد بصيغة الأمر ، كقولهم : اعجبوا لزيد فارساً ، انظروا إليه راميا .

٣ ـ أو بصيغة اسم الفعل ، كما فى قوله :

* واهاً لسلمى ثم واهاً واها (١) *

٤ ـ أو بصيغة النداء ، كقولك : يالهُ من ظالم . وقول امرئ القيس :

فيالكَ من ليلٍ كأنَّ نجومَــه ... بكلِّ مُغار الفَتــلِ شُدَّتْ بيذبلِ

وقول الآخر (٢) :

يادينَ قلبك منها لستَ ذاكرها ... إلا ترقرق ماءُ العين أو دمَعَا

(١) فى الخزانة ٣ : ٣٣٨ : « قال العينى وتبعه السيوطى فى شرح أبيات المغنى : نسبهما الجوهرى إلى أبى النجم » . وانظر العينى ٣ : ٣٣٦ .

(٢) هو الأحوص. ديوانه ١٣٢ والأغانى ٤ : ٧٣ .

وقولهم : ياشيءَ مالى ، ويافىءَ مالى ، وياهىءَ مالى ، وياشىَّ ، ويافىَّ وياهىّ ، وشيء هنا يهمز ولايهمز . ومنه قوله (١) :

ياشيءَ مالىَ من يعمَّر يُفنــه مرُّ الزمان عليه والتقليبُ

٥ ــ أو بصيغة الاستفهام ، نحو : «كيف تكفرون بالله(٢) » ، « القارعة ما القارعة » ، وقول الأعشى (٣) :

* ياجارتَا ما أنت جاره *

فى تقدير «ما» استفهامية.

٦ ــ أو بصيغة النفى ، كما فى قول الأعشى :

* يا جارتَا ما أنت جارَه *

فى تقدير «ما» نافية. وكقولهم : مارأيت كاليوم رجلا ، وكالليلة قمراً.

فهذه الأساليب كلُّها سواءٌ أكانت بصيغة الخبر أم بصيغة الإنشاء ، قد نُقلت من معناها الأصلىِّ إلى إفادة معنى التعجُّب .

وهذه الأساليب كذلك لم يبوَّب لها فى كتب النحو ، لأنها سماعية ، وإنَّما المبوَّب له صيغتان : ماأفعله ، وأَفعِلْ به.

ولا يسعُنا فى هذا البحث إلا أن نقصر كلامنا على هاتين الصيغتين ونبدأ بذكر بعض الأحكام التى تتعلَّق بهما معاً ، ثم نعقِّب على ذلك بما يخصُّ كلَّ واحدةٍ منهما .

الأحـــكام العامة :

١ ــ هاتان الصيغتان لاتصاغان إلَّا من فعلٍ مستوفٍ لثمانية شروط:

---

(١) هو نويفع بن نفيع الفقعسى ، كما فى أمالى الزجاجى ٨١ – ٨٢ واللسان (مرط) . ونسب أيضاً إلى الجميح بن الطماح ، أونافع بن لقيط الأسدى ، فى اللسان (هيأ) .

(٢) الآية ٢٨ من سورة البقرة .

(٣) صدره : * بانت لتحزننا عفاره *

وانظر العينى ٣ : ٦٣٨ .

أَن يكون ثلاثياً ، متصرفاً ، تامًّا ، غير منفى ، قابلًا معناه للتفاوت ، ليس الوصف منه على أَفعل فعلاء ، غير مبنىٍّ للمفعول ، لم يُستَغن عنه بالمصوغ من غيره ، نحو قال من القائلة ؛ فإِنَّهم لايقولون : ماأَقْيَله ، استغناءً بما أَكثر قائلته.

فإِن كان الفعل غير مستوف لهذه الشروط فإِنَّهُ يتوصَّل إِلى التعجب منه بنحو ماأَشدّ فى الصِّيغة الأُولى ، ونحو أَشدِدْ فى الصيغة الثانية . وذلك ماعدا الجامد وغير القابل للتفاوت ، فإِنه لايتعجب منهما البتة.

٢ ـ لايجوز تقديم المتعجب منه على صيغتى التعجب ، وذلك لعدم تصرُّفهما . فلا تقول : زيداً ماأَحسن ، ولامازيداً أَحسَنَ ، ولا يزيدٍ أَحسِنْ .

٣ ـ لايُفصَل بين فعلَى التعجب وبين المتعجَّب منه بفاصلٍ غير متعلِّق بهما . فإِنْ تعلَّقَ بهما جاز الفصل إِن كان الفاصل ظرفاً ، أَوجارًّا ومجروراً ، نحو : ماأَحسن اليومَ إِنشادك ، ماأَصبر على البلاءِ زيداً . قال عبّاس بن مرداس :

وقال نبىُّ المسلمين تقدَّموا وأَحببْ إِلينا أَن تكون المقدَّما(١)

هذا كلُّه إِذا لم يتعلَّق بالمعمول ضميرٌ يعود على المجرور بالباءِ ، فإِن تعلق وجب تقديم المجرور على المعمول بلا خلاف ، كما يؤخذ من كلام السيوطى فى الهمع ، فتقول : ماأَحسن بالرَّجل أَن يصدُق .وأَنشد:

خليلىّ ما أَحرى بذى اللُّبِّ أَن يُرى
صَبوراً ولكن لا سبيلَ إِلى الصَّبر (٢)

---

(١) العينى ٣ : ٦٥٦ .

(٢) لم ينسب إلى قائل معين ، وهو من شواهد شروح الألفية . انظر العينى ٣ : ٦٦٢ .

وأجاز بعضهم الفصل بالحال [١] ، أو المصدر [٢] ، أو النداء [٣] ، أو لولا الامتناعية [٤] .

٤ - يشترط فى المتعجب منه أن يكون مختصاً بالتعريف ، أو بأى نوع من أنواع التخصيص.

صيغة ما أفعل :

إذا قيل : ما أحسن زيداً : اختلف النحويون فى تخريج كلمة « ما » ، فقال بعضهم : إنها موصولة ، وقال آخرون : إنها استفهامية مشُوبة بتعجب ، ومنهم من قال : إنها نكرةٌ موصوفة وما بعدها صفة لها . وقال سيبويه : هى نكرة تامة بمعنى شىء .

والذى أُرجِّحه من تلك الأقوال ماذهب إليه الفرّاءُ وابنُ دُرُستَوَيه : أنَّها استفهامية مضمَّنة معنى التعجب ، وذلك لأمرين : أحدهما معنوى ، والآخر صناعى .

أما المعنوىّ فلأنَّ أبلغ أساليب التعجُّب ما كان منقولا عن الاستفهام ، تقول : ما هذا الجمال ، وما ذاك الحسن ! وفى هذا الأُسلوب يسأَل المتعجِّب عن سبب الحسن ، إشارة إلى أن للحُسن أسبابا كثيرة تستدعى السؤال.

وأما الصناعى فلأنَّها وهى بمعنى الاستفهام لاتحتاج إلى تقدير محذوف ، وبمعنى الموصولة والنكرة الموصوفة تحتاج إلى تقدير الخبر ، أى شىءٌ عظيم . ولا يخفى مافى ذلك من التكلُّف.

---

(١) أجازه الجرمى من البصريين ، وهشام من الكوفيين ، نحو : ما أحسن مجردة هندا . الأشمونى ٣ : ٢٥ .

(٢) وذلك نحو قولك : ما أحسن إحسانا زيداً . وقد أجازه الجرمى . ومنعه الجمهور ، لمنعهم أن يكون له مصدر.

(٣) ورد فى الكلام الفصيح ، نحو قول على كرم الله وجهه فى حق عمار بن ياسرحين رآه مقتولا : « أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا » .

(٤) أجازه ابن كيسان فى نحو قولك : ما أحسن لولا بخله زيدا . ولا حجة له فى ذلك.

وأمر آخر يدعَم هذا الرأى فيما أَرى ، وهو مراعاة التّناسق بين هذه الصيغة وأُختها ، أى صيغة أَفعِلْ به ، لتكون كلٌّ منهما صيغةً إنشائية من جهة اللفظ والمعنى معاً ، أومن جهة اللفظ فحسب.

ثم ننتقل إلى (أَفعَلَ) فنجد فيها أَيضاً خلافاً بين البصريين والكوفيين من حيث اسميّتُها وفعليتها . فذهب الكوفيون إلى اسميتها ، مستدلّين بأَدلّةٍ منها :

١ ـ أن هذه الكلمة جامدة لاتتصرّف ، والجمود خاصّة من خواص الأَسماء .

٢ ـ أنّه يدخلها التّصغير ، والتّصغير من خواصّ الأَسماء ، وأنشدوا :

يا ما أُميلحَ غزلاناً شَدنَّ لنا ... من هؤليّائكنَّ الضّال ِ والسَّمُر(١)

٣ ـ أَنّها تصحُّ عينها فى نحو: ماأَقومَه وما أَبيعه ، وتصحيح عينِ مثل هذا من خصائص الأَسماء ، تقول : هو أَقْوَم وأَبيَع ، فى التفضيل.

وذهب البصريّون إلى أَنّها فعل ماضٍ ، ونقضوا كلَّ ماأورده الكوفيو ن . وقد سجّل ابن الأَنبارى فى الإِنصاف هذا النقض فى إسهاب.

ومن بين الأَدلة التى استمسك بها البصريون :

١ ـ أَنّه تلحق (أَفعَلَ) نونُ الوقاية ، ونون الوقاية خاصّة من خواصّ الأَفعال ، وأَمّا لحاقها ببعض الحروف كإِنَّ ، ولكنّ ، وليت ، فهو على خلاَف الأَصل .

٢ ـ أَنّه لزم الفتح ، ولو كان اسماً لارتفع ، لأَنّه خبرٌ لما .

٣ ـ أَنّه يعمل النصب فى المعارف كما يعمله فى النكرات ، ولو

---

(١) البيت للعرجى ، أوالمجنون ، أو ذى الرمة ، أوالحسين بن عبد الله ، أوكامل الثقفى . الخزانة ١ : ٤٧ .

كان اسماً لاختص بنصب النكرات خاصة على التمييز ، نحو قولك : زيد أكبر منك سناً .

ومذهب البصريين فى هذا أقوى حجةً ومسايرةً لقواعد النحو ، فقد استطاع البصريون أن ينقُضوا كلّ ما استدل به الكوفيون ، أَضفْ إلى ذلك ما يقتضيه اعتبار «ما» قبلها استفهامية من نصب المعمول بعد الفعل .

صيغة أَفعِل به :

لا خلاف بين النحويِّين فى فعلية (أَفعِلْ) فى قولك : أَحسِنْ بزيد ، وإنَّما اختلفوا فى هذا الفعل أهو فعل أَمْرٍ لفظاً ومعنى ، أم هو فعل أمر لفظاً فقط ؟

١ – فالذى عليه الفَرّاءُ – وتبعه الزمخشرى وابن كَيسان وابن خروف – أن أَفعِلْ فعل أَمْرٍ حقيقةً لفظاً ومعنى . وعليه فإذا قال المتكلم : أَحسِنْ بزيد ، يكون قد أمر كل واحد بأَن يجعل زيداً حسناً ، وإنما يجعله حَسَناً كذلك بأَن يصفه بالحسن ، وكأَنَّه قال : صفْ زيداً بالحسن كيف شئت ، فإن فيه منه كلَّ ما يمكن أن يكون فى شخص حسن ، كما قال أبو الطيب[1] :

وقد وجدتَ مكان القول ذا سَعَة فإن وجدتَ لساناً قائلًا فقلِ

وقد فهم ابن كيسانَ وحدَه أنّ الضمير فى الفعل راجعٌ إلَى المصدر المفهوم من فعل التعجب ، فالتقدير فى أَحسنْ : أَحسن ياحُسْن بزيد ، أى دُمْ به والزمْه .

وعلى مذهب الفراءُ ومن تبعه : تكون الهمزة للنقل ، أى نقل الفعل

(١) ديوانه ٢ : ٦٩ .

من اللُّزوم إلَى التعَدِّى ـ والباءُ زائدة فى المفعول ، أو هى للتعدية .
ويحتمل أن تكون الهمزة للصَّيرورة ثم للتصيير ، والباءُ للتعدية لا زائدة
وأصل أكرم بزيد : أكرمَ زيدٌ ، أى صار ذا كَرَم ، ثم غُيِّر الماضى
بالأَمر وجىءَ بالباءِ المعدّية التى تصيِّر الفاعل مفعولًا ، وقيل أكرمْ بزيد ،
وصار المعنى : اجعل زيداً صائراً ذا كرم .

٢ ـ والذى ذهب إليه جمهور البصريِّين أنَّ هذه الصيغةَ أمْرٌ فى
اللَّفظ لكنَّها ماضٍ فى المعنى أتى عَلَى صيغة الأَمر مبالغةً . فأَصل قولك :
أَحسِنْ بزيد، قبل نقله إلَى إفادة إنشاءِ التعجب : أَحْسَنَ زيدٌ : صار زيدٌ
ذا حُسْن ، ثم غيِّرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأَمر إلى الاسم الظاهر ،
فزيدت الباءُ فى الفاعل ليصير على صورة المفعول ،كامرُر بزيد .والتُزمتْ
زيادتها لذلك ، بخلافها فى نحو : كفى بالله شهيداً .

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين فيما إذا اضطُرَّ شاعرٌ إلَى حذف الباء
من المتعجَّب منه ـ أى مع غير أنْ ، لأَن ذلك جائز فى الاختيار ـ فإنَّه
يجب رفع المتعجَّب منه على مذهب البصريِّين ، ونصبه على المذهب
الآخر ، كما ذكره الدمامينى .

وأما بعد فالذى أميل إليه هو المذهب الأَول ، وذلك لما فيه من بقاء
اللفظ على معناه ، وبعدِه عن التأوّل والتكلُّف والخيال .كما أنَّه لم يُعهد
مجىءُ الأَمر بمعنى الماضى ، وإنما المعهود العكس ، أى أن يجىءَ الماضى
بمعنى الأَمر ، كقوله : «اتّقَى الله امرؤٌ فَعل خيراً يُثَبْ عليه» ؛ أى
ليتّق الله.

المراجع :

سيبويه ١ : ٣٧ الإنصاف ٨١ – ٩٣ ابن يعيش ٧ : ١٤٢ – ١٥٢ الرضى
٢ : ٢٨٥ – ٢٨٩ ابن عقيل ٢ : ١١٧ – ١٢٥ التصريح ٢ : ٨٦ – ٩٤
الأشمونى والصبان ٣ : ١٦ – ٢٦ الهمع ٢ : ٨٩ – ٩٣ .

١٦

نعم وبئس

من بين كلمات العربية كلمتان وُضِعَتا للمدح العامّ والذمّ العامّ ، وهما : نعم ، وبئس .

وقد اختلف النُّحاة فى اسمية هاتين الكلمتين وفعليّتهما ، فذهب الكوفيون إلى أنهما اسمان ، والبصريُّون إلى أنَّهما فعلان . وقد تكفَّلت كُتب النّحو ، وَلَا سيما كتاب الإنصاف لابن الأَنبارى ، ببيان أَدلَّة الفريقين . والذى يظهر للباحث أَنّ أَدلَّة البصريِّين أَقوَى وأَشدُّ أَسْرًا ، من نواحٍ شتَّى يضيق المقام بسردها .

عَلَى أَنَّ الخلاف فى اسميتهما ليس يعنينا هنا كما عنانا الخلافُ من قبلُ فى فعلية صيغتى التعجب ، فقد كان الخلاف هناكَ منصبًّا عَلَى إنشائية اللَّفظ وخبريته أَيضاً . أَما هنا فالإجماع عَلَى أَن هاتين الكلمتين تأْتيان لإِنشاءِ المدح أَو الذمّ ، وأَنَّ الإِنشاءَ الذى يفيدانه من قبيل الإِنشاءِ غير الطَّلبى .

ثم إنَّ هاتين الكلمتين فى حالة إفادتهما لإِنشاءِ المدح والذمّ جامدتان غير متصرفتين ، للزومهما إنشاءَ المدح والذم على سبيل المبالغة ، والإِنشاءُ من المعانى التى حقُّها أَن تُؤدَّى بالحروف ، والحروفُ لا تتصرَّف ، فهذا علَّة جمودهما .

وأَمَّا إذا لم يُرَد بهما إنشاءُ المدح والذم فإنهما يكونان متصرفين ، تقول :نِعمَ زيد وبِئْس عمرو ، من النعيم والبؤس على لغة بنى تميم[١] ،

(١) الرضى ٢ : ٢٩٠ واللسان (بأس ، نعم) .

فَإِنَّهم يقولون فى كل فِعِل على وزن فَعِلَ إذا كانت فاؤه مفتوحة وعينه حلقية أربع لغات : فَعِل على الأَصل ، وَفَعْلَ بإسكان العين مع فتحِ الفاءِ، وفِعْلَ بإسكان العين مع كسر الفاءِ ، وفِعِلَ بكسر الفاءِ إتباعاً للعين.

قال الرّضى : والأَكثر فى هذين الفعلين خاصّة كسر الفاءِ وإسكان العين إذا قُصِد بهما المدح والذّمُّ عند بنى تميم وغيرهم .

توضيح إفادة هاتين الصيغتين للإنشاء :

ووجه إفادة نعم وبئس للإنشاءِ ـ كما ذكر الرضى ـ أَنَّك إذا قلت نعم الرجل زيد ، فإِنَّما تنشئُ المدح وَتُحْدثه بهذا اللَّفظ ، وليس المدحُ موجوداً فى الخارج فى أَحد الأَزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خبراً ، بل تَقْصِد بهذا الكلام مدحَه على جودته الحاصلة خارجاً . ولو كان إخباراً صرفاً عن جَودته خارجاً لدخله التصديق والتكذيب . فقول الأَعرابى لمن بشَّره بمولودة وقال له : نعم المولودة! : «والله ما هى بنعم المولودة !» ، ليس تكذيباً له فى المدح إذْ لا يمكن تكذيبه فيه ، بل هو إخبارٌ بأَنَّ الجودة التى حكمت بحصولها فى الخارج ليست بحاصلة ، فهو إنشاءٌ جزؤه الخبر . وكذا الإنشاءُ التعجبى ، والإنشاءُ الذى فى كم الخبرية وربّ .

ثم قال الرضى : هذا غايةُ ما يمكن ذكره فى تَمْشية ما قالوا من كون هذه الأَشياءِ للإنشاءِ . ومع هذا كلِّه فلى فيه نظر ؛ إذ يطَّرد ذلك فى جميع الأَخبار لأَنَّك إذا قلت : زيد أَفضل من عمرو ـ ولا ريب فى كونه خبراً ـ لم يمكن أن تكذّب فى التفضيل ويقال لك : إنك لم تفضِّل ، بل التكذيب إِنَّما يتعلق بأَفضلية زيد . وكذا إذا قلت : زيد

قائم – وهو خبرٌ بلا شك – لا يدخله التَّصديق والتكذيب من حيث الإخبار ، إذْ لا يقال إنك أخبرت أو لم تخبر ، لأَنَّك أوجدتَ بهذا اللفظ الإخبار ، بل يدخلان من حيث القيام ، فيقال إنَّ القيام حاصل أَو ليس بحاصل . فكذا قولُه «ليستْ بنعم المولودة» بيان أَن النِّعمية ، أَى الجَوْدَة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست ثابتة . وكذا فى فعل التعجب وفى كم ورُبَّ .

ويريد الرضى أَن يقول : إن جميع العبارات الخبرية تشارك هذه العبارات الإنشائية غير الطَّلبية فى أَن فيها جانباً لا يحتمل التصديق والتكذيب ، وهو التفضيل فى أَفعل التفضيل ، والإخبار فى كل عبارة خبرية ؛ إذ لا يقال مطلقاً للمتكلِّم فعلًا : إنَّك أخبرت أَو لم تخبر .

وقد أَجاب السيد الشريف الجرجانى المتوفى سنة ٨١٦ عَلَى هذا الاعتراض الذى أَورده الرضىّ وسكتَ عليه دون أَن يَكشف القِناع عن الجواب عليه ، بقوله فى براعة ظاهرة[١] :

لا يخفى عليك أَنَّ التفضيل ها هنا ليس بمعنى جَعْلِك إيّاه أَفضل ، بل بمعنى الإخبار عن كونه أَفضل . ثم الإخبار الذى هو فعل المتكلِّم ليس مدلولًا أَصلياً للكلام الخبرى وَلَا مقصوداً منه ، بل مدلوله الأَصلى المقصود منه هو الحكم بالنسبة بين طرفيه ، وذلك محل للصدق والكذب كقولك : زيد قائم ، فلا يكون إنشاءً أَصلًا . وأَمَّا صيغة التعجب فالمقصود منها التعجُّب وإحداثه وذلك مَّما لا يتطرَّق إليه صدق وَلَا كذب وأَمَّا كون المتعجَّب منه كحُسْن زيدٍ مثلًا ، حاصلًا فى الواقع فهو لَازِمٌ عرفىٌّ للمعنى المقصود ، وليس مقصوداً من الصيغة ، فلا يلزم كونُها

(١) تعليقاته المثبتة فى حواشى شرح الرضى على الكافية ٢ : ٢٩٠ .

خبراً . وكذا الحال فى صيغة المدح . وأمّا نحو قولك : كم رجلٍ عندى فمعناه : الحكم بحصول الرِّجال عنده ، واستكثارُهُ لتلك الرجال ؛ والأَول خبر ، والثانى إنشاءٌ . وقِسْ على ذلك مثلَ ربَّ رجلٍ عندى . وحينئذٍ فلا إشكال .

ملحقات نعم وبئس :

وهناك أفعال أُخرى تلحق بنعم وبئس . وهى :

١ ــ ساءَ ، وهى فعلُ ذمّ . قال تعالَى : «بِئْسَ الشَّرابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقاً[١]» . وقال : «سَاءَ مثلًا القومُ الذين كذَّبوا بآياتنا[٢]» .

ويشترط فى فاعل (ساءَ) ما اشترط فى فاعل نعم وبئس ، من حيث وجوبُ كونِه معرَّفاً بأَل ، أَو مضافاً لما فيه أَل ، أَو مضافاً لمضاف إِلَى ما فيه أَل ، أَو مضافاً لضمير ما فيه أَل ، أَو ضميراً مستتراً مفسَّراً بالتمييز ، على ما فى هذا من اختلاف .

ثم إنَّ هذه الأَفعال الثلاثة : نعم ، وبئس ، وساءَ ، قد يتصل بها (ما) كقولك : نعم ما صنعتَ ، وبئس ما فَعَل ، و «ساءَ ما كانُوا يَعْمَلُون[٣]» .

فللنحاة فى معنى (ما) هذه أَقوالٌ شتى ، أَقربها وأَقلها تكلفاً أَن تكون (ما) موصولة والجملة بعدها صلة ، وهى مع صلتها فاعل لفعل المدح والذم ، استغنى بها وبصلتها عن المخصوص لتمام المعنى به .

ويلى هذا فى القوة ــ فيما أَرى ــ أَن تكون (ما) معرفةً تامة هى فاعل

---

(١) الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٢) الآية ١٧٧ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ٩ من سورة التوبة و١٥ من سورة المجادلة و٢ من سورة المنافقين .

نعم وبئس ، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف ، والتقدير فى المثال نعم الشئ شئ صنعتَه ، وفى الثانى : بئس الشئ شئ فَعَلَه ، وفى الثالث : ساءَ الشئ شىءٌ كانوا يعملونه .

٢ ــ وكذا كلُّ فعل ثلاثى على وزن (فَعُل) بضم العين ، أصالةً نحو ظرُف، وحسن ، وخبُث ؛ أو بالتحويل عن صيغة أخرى ، نحو: ضَرُب ، وفهُم ، ونجُس ، بشرط تضمينه معنى التعجب .

ويشترط فى فاعل هذه الأفعال ، إذا أُجريت هذا المجرى ما يشترط فى فاعل نعم وبئس ، تقول : ظرُف الرجل زيد ، فى المدح . وخبُث غلامُ القوم عمرو ، فى الذمّ ، وهكذا .

٣ ــ وكذلك ألحقوا بهما حَبَّ وحُبَّ ، فى المدح . ولا حَبَّ ولا حُبَّ فى الذم . وأكثر ما يستعمل هذان الفعلان مقرونين باسم إشارة متّصل بهما ، ملازم للإفراد والتّذكير . تقول : حَبَّذا زيد ، وَحَبَّذا الزيدان ، وَحَبَّذا الزيدون ، وَحَبَّذا الهندات ، وَلَا حَبَّذا زيد ، وَلَا حَبَّذا الزيدان . وهكذا . وإنّما لم يتغير اسم الإشارة بحسب المشار إليه لجريانه مجرى الأمثال ، والأمثال لا تُغَيَّر .

والجمهور عَلَى أن (حَبَّ) و (لَا حَبّ) إذا اتصلت بهما (ذا) فعلان ماضيان ، وأن (ذا) بعدهما فاعل هو اسم إشارة ملازمٌ للإفراد والتذكير كما سبق القول . والاسمُ الذى بعده هو المخصوص بالمدح والذم ، ولهذا المخصوص المماثل لمخصوص نعم وبئس ، أعاريبُ شتّى مماثلة لإعراب مخصوص نعم وبئس :

أشهرها أن يكون المخصوص مبتدأً مؤخراً ، والجملة قبله خبراً له ، والرابط فيها هو اسم الإشارة . وأمّا الرابط فى أسلوب نعم وبئس فهو العموم فى فاعلها فى نحو: نعم الرجل زيد ، إنْ قلنا إنَّ أل الداخلة على الرجل للجنس ، أو إعادة المبتدأ بمعناهُ إن قلنا إنّها للعهد .

وذهب بعضُهم إلى مذهب التركيب : يجعل (حبذا) كلمة واحدةً هى فعل وفاعلها الاسم الظاهر بعدها ، أو يجعلها كلمة واحدة ، هى اسم مبتدأ وخبره الاسم بعدها .

فمن جعلها فعلًا قال : الفعل هو المقدَّم . فالغلبة له . ومن جعلهما اسماً قال : الاسم أقوَى فالغلبة له .

المراجع :

سيبويه ١ : ٣٠٠ – ٣٠٢ الإنصاف ٦٦ – ٧٨ ابن يعيش ٧ : ١٢٧ – ١٤٢
الرضى ٢ : ٢٨٩ – ٢٩٧ ابن عقيل ٢ : ١٢٧ – ١٣٧ التصريح ٢ : ٩٤ – ١٠٠
الأشمونى والصبان ٣ : ٢٦ – ٤٢ الهمع ٢ : ٨٤ – ٨٨ أمالى ابن الشجرى ٢ : ١٥١
حواشى السيد الجرجانى على الرضى ٣ : ٢٩ .

١٧

النعت

النعت هو التابع المكمِّل لمتبوعه ببيانٍ صفةٍ من صفاته أو من صفات ما تعلَّق به ، أى سببيِّه .

والأَصل فى النعت أن يكون بالاسم المفرد المشتق أو المؤوّل به ، لذلك نُعتت به المعرفة والنكرة . وقد يأْتى النعت جملة لتأَوُّلها بالمفرد . ومثلها فى ذلك شبه الجملة .

غير أن الوصف بالجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور خاصٌّ بالنكرات ، وذلك لأَنَّ الجملة إنما هى مؤوّلة بالنكرة ، فيتحقّق بوصفها للنكرة شرطُ التطابق بين النعت والمنعوت فى التعريف والتنكير .

وبيان كون الجمل مؤوّلةً بالنكرات ، أنَّك إذا قلت : جاءَ رجل قام أَبوه كان ذلك بمنزلة قولك : جاءَ رجلٌ قائم أَبوه .

ومن هنا لم يجز نعت المعرفة بالجملة ، أَو كون الجملة نعتاً للمعرفة ، لما يترتب على ذلك من فقْدانِ شرط التّطابق فى التعريف والتنكير .

فَإِذا جاءَت جملةٌ بعد المعرَّف بأَل الجنسيَّة – وهى تفيد التعريف فى اللَّفظ فحسب – كقوله تعالَى : «وآيةٌ لهم اللَّيلُ نسلخُ منه النَّهار(١)» ، وقوله : «كمثَل الحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً(٢)» ، وقولهم : «ما ينبغى للرجل

(١) الآية ٣٧ من سورة يس .

(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة .

مثلِك أن يفعل كذا » ، وقول الشاعر[1] :

ولقد أمرُّ عَلَى اللَّئيم يسبُّنى فمضيتُ ثُمَّتَ قُلت لَا يَعنينى

كان للنحاة فى ذلك مذهبان : أصحُّهُما أنَّ الجملة نعتٌ ، نظراً إلى معنى المنعوت وهو التنكير ، وذلك لأنَّ لام الجنس هى لام الحقيقة فى ضمنِ فردٍ غير معيَّن ، ويسميها علماءُ المعانى لامَ العهد الذهنى ، أى عهد الحقيقة فى الذهن . ومَنْ راعَى جانب التعريف اللفظى فى الاسم السابق جعل الجملة بعده حالًا لازِمة ، ومعنى الحال اللازمة مقاربٌ لمعنى النعت .

وقد بانَ لك ممَّا سبق أنّ النعت ضربان : مفرد ، وجملة وشبهها .

ولا فرق فى الجملة المنعوت بها بين أن تكون فعلية وبين أن تكون اسمية ، وإن كان النعت بالجملة الفعلية أكثرَ وأقوَى ، لاشتمال الفعليَّة على الفعل المناسب للوصف فى الاشتقاق . وأمَّا الاسمية فقد تخلو من المشتق خلوًّا تاماً ، نحو : جاءَ رجل أبوه زيد .

وقد لحظ الدمامينى أيضاً أنَّ النعت بالماضى أكثرُ من النعت بالمضارع . ولعلّ ذلك لما يفيده الماضى من الثبوت .

وسنتكلم على هذه الأنواع التى يوصف بها ، فيما يخصٌّ موضوعَنا .

١ ـ النعت المفرد ، والمراد بالمفرد هنا ـ كما فى باب الخبر ـ ما ليس جملةً ولا شبيهاً بالجملة .

ومن الشروط المقرّرة فى المفرد المنعوت به ألّا يكون متوغّلًا فى البناء، ومن هذا نفهم أنَّه لا يجوز النعت بالأسماءِالتى تضمَّنَتْ معًى إنشائياً ،

---

(١) لرجل من بنى سلول كما فى الخزانة ١ : ٧٣ وشرح شواهد المغنى ١٧ . وهو من أبيات سيبويه ١ : ٤١٦ .

كأسماءِ الاستفهام ، وما التعجبية ، وكم الخبرية . وكما لا يوصف بأسماءِ الاستفهام لا توصف هي أيضاً ؛ لأَن المتوغِّل في البناءِ لا يوصف به ، كما في الهمع .

٢ ـ النعت الذى هو جملة . وقد اشترط جمهور النحاة فى الجملة المنعوت بها أَن تكون خبرية ، أَى محتملة للصِّدق والكذب . فلا يصح النعت بجملة إنشائية سواءٌ أَكان الإِنشاءُ فيها طلبياً أَم غير طلبىّ . فكما لا يجوز أَن تقول : مررت برجلٍ اضربْه أَو لا تضربه ، كذلك لا يجوز أَن تقول : عندى كتابٌ بعتُه لك ، وعبدٌ حرَّرته ، قاصداً بذلك إنشاءَ البيع والعِتق؛ ولا نظرت إلى وردةٍ ما أَحسنها ، قاصداً للنعت فى كل ذلك .

فإن ورد ما يوهم النعت بالجملة الإِنشائية وَجَبَ تأْويله بتقدير إضمار القول . والوارد من ذلك قليلٌ جداً ، والمتتبِّع لأُمَّهات النَّحو يكاد يجدها جميعاً تستشهد بمثال واحد ، وهذا دليل على أَنَّه لم يقع إلَّا فى القليل النَّادر . وهذا المثال الذى يستشهد به هو قول الراجز ، وهو راجز لم يعيِّنه أَحدٌ من الرُّواة :

حَتَّى إذا جُنَّ الظَّلامُ واختلَطْ جاءُوا بِمَذْقٍ هلْ رأَيتَ الذِّئبَ قطْ

والشاهد فيه أَنَّه أَتى فيه ما ظاهرهُ النَّعت بالجملة الإِنشائية المصدَّرة بالاستفهام . فهذا يؤول على تقدير القول ، أَى جاءُوا بمذق مقولٍ فيه عند رؤيته : هل رأَيت الذِّئب قط ، يعنى أَن ذلك المَذْق ، أَى اللَّبن المخلوط بالماءِ ، يشبه لونُه لون الذِّئب فى كُدرته وغبرته .

ولَا غَرَابَةَ فى هذا التقدير ، لأَنَّ حذف القول وبقاءَ عمله كثيرٌ مطَّرد فى الأَساليب العربية . ومنه المثل المشهور : «وجدت النَّاسَ اخبُرْ تَقْلَه» ، أَى مقولًا فيهم .

والذى أرتضيه – على افتراض الوصفية – ما نقله صاحب التصريح عن ابن عمرون ، أن الأصل : بمذق مثل لون الذِّئب ، هل رأيت الذِّئب؟ واستشهد ابن عمرون لتقديره بأن العرب يقولون : مررت برجلٍ مثل كذا هل رأيت كذا ؟ وجاءَ فى الحديث : « كلاليب مثل شوك السَّعدان ، هل رأيتم شوك السَّعدان ؟ » قالوا : نعم يا رسول الله. قال : « فَإِنَّها مثل شوك السَّعدان » . يعنى بذلك أن الصفة الحقيقية محذوفة . وهذا هو السِّر فى تقدير من قدَّر : مقول عند رؤيته .

ولك أن تجعل جملة « هل رأيت » مستأنفة استئنافاً بيانياً ، أعنى واقعةً فى جوابٍ لسؤال مقدَّر ، كأَنَّ قائلًا سأله عن صفة هذا المذق ، فأجابه قائلًا : هل رأيت الذِّئب .

وقد وجدت فى نصوصهم ما يؤيد ذلك .

قال ابن سعيد : فى تذكرة ابن هشام : لا أدرى ما الذى دلَّ النحاة عَلَى أنَّ هذا وصف ؟ ويمكن أن يكون مستأنفاً ، وكأن قائلًا قال : ما صفته ؟ فقال : هل رأيت الذِّئب قطُّ ؟ أى هو مثله .

وممَّا ورد مما يوهم النعت بالجملة الإنشائية فى كتب المفسِّرين ماأورده الزمخشرى فى كشَّافِهِ من توجيه قوله تعالَى : « واتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الذين ظَلَمُوا منكم خَاصَّةً[1] » ، حَمَلَهَا عَلَى أَنَّ جملة « لَا تصيبنَّ » المصدَّرة بلا الناهية صفة لفتنة على إرادة القول ، كما سبق فى تخريج الرجز السَّالف . ويمكن أن يقال فى الآية الكريمة مثل ما قيل فى الرجز .

وقد اتفق جمهرة النحاة على اشتراط الخبرية فى الجملة المنعوت بها،

---

(١) الآية ٢٥ من سورة الأنفال .

كما اتفقوا على عدم اشتراط ذلك فى جملة الخبر ، ولم يشذَّ منهم إلَّا تعلبٌ وابن الأنبارى ، حيث منع الأول الإخبار بجملة القسم ، ومنع الثانى الإخبار بكل إنشاءٍ ، كما سبق القول فى باب المبتدأ والخبر . فما السِّرّ فى هذا التَّخالف ؟

(أقول) : إنَّ السِّرَّ فى هذا التَّخالف راجعٌ إلى طبيعة كلّ من الخبر والنَّعت .

ففى الخبر نجد آن المقصود به هو الحكم ، والأصل فى الحكم أن يكون مجهولًا فيعمد المتكلِّم إلَى إظهاره وإفادته بالكلام .

وأمَّا النَّعت ، ومثله الصلة والحال ، فإن الغرض منها هو التَّوضيح أو التَّخصيص أو التَّعريف ، أو التَّقييد(١) . وهذه المعانى لا يمكن تأديتها إلَّا بجملة تَضَمَّنَتْ حكماً معلوماً حصوله للمخاطب قبل ذكر هذه الجملة حتى يكون توضيحك إيّاه أو تخصيصك أو تعريفك أو تقييدك ، بشئ يعلمه مخاطَبك قبل ذكرك له المنعوتَ ، أو الموصول ، أو صاحبَ الحال وعاملها .

والجملة التى يمكن أن تُؤدِّىَ هذه الأغراضَ المذكورةَ هى الجملة الخبرية .

وأمَّا الإنشائية - سواءٌ أكانت طلبية أم غير طلبية - فلا يمكن أن تُؤدِّىَ تلك الأغراضَ إلَّا مع تأويل وتعسُّف . والسبب فى عدم إمكان

(١) التوضيح : رفع الاشتراك اللفظى فى المعارف . والتخصيص : تقليل الاشتراك المعنوى فى النكرات . والتعريف فى صلة الموصول ، والتقييد فى الحال . وقد يخرج النعت عن هذه المعانى إلى التعميم ، والمدح والذم ، والترحم ، والتوكيد ، والإبهام ، والتفصيل .

دلك أَنَّ المخاطب لا يعرف مضمون الجملة الإنشائية بضربَيْهَا إِلَّا بعد التَّلفُّظ بها .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٢٠٩ — ٢١٨ ، ٢١٩ — ٢٢٤ ، ٢٢٦ — ٢٤٧ ، ٢٤٨ — ٢٥٦
ابن يعيش ٣ : ٤٦ — ٦٣ ، الرضى ١ : ٢٧٧ — ٢٩٤ ، الشذور ٥٢٤ — ٥٢٦
ابن عقيل ٢ : ١٥٤ — ١٥٨ التصريح ٢ : ٩٤ — ١٠٠ الأشمونى والصبان
٣ : ٦٣ — ٦٤ حاشية ابن سعيد على الأشمونى ٢ : ٢ — ١٤ الهمع ٢ : ١١٦—١٢٢
الخزانة ١ : ٢/٢٧٥ : ٢٨٣ ، ٤٨٢ ، ٣/٥٥٣ : ٤/٢٠٣ : ٢٣٠ ، ٣٩٥
الكشاف للزمخشرى ١ : ٣٧٠ — ٣٧١ .

١٨

التوكيد

التوكيد قسمان : معنوى ، ولفظى .

فالمعنوىُّ ما كان بالنَّفس والعين ، وكُلّ ، وكِلا ، وكِلْتا ، وعامّة ، وأجمع وأجمعون ، وجُمَع ، وأكتع ، وأبصَع ، وأبتع ، وأخواتها ، وما جرى مجرى كلّ ، ممَّا أفاد معناه من الضَّرع والزّرع ، والسّهل والجبل ، واليد والرِّجل ، والبطن والظَّهر .

وهذا لا صلةَ له بموضوعنا إلَّا من حيث عاملُه ، فإنه كما يكون من العوامل الخبرية يكون أيضاً من الإنشائية ، تقول : صادقْ زيداً نفسه ، وبعت لك الدار كلَّها ، قاصداً بذلك الإنشاءَ . وأمَّا من حيث ذاتُه — وهو ما يعنينا فى هذا الفصل فهو أنَّه لا تدخله الأساليب الإنشائية ، لأنَّه يكون بألفاظ خاصّة كما سبق القول ، وجميع هذه الألفاظ وُضِعَت لمعان خبرية .

وأمَّا القسم الثانى ، وهو التوكيد اللَّفظى ، فإنه كما تدخله الأساليب الإنشائية من حيث عاملُه تدخله كذلك من حيث ذاته ، لأنَّه : إعادة اللَّفظ بنفسه أو بمرادفه ، سواءٌ أكان ذلك اللفظ المعاد المكرّر أو المذكور مرادفه اسماً ، أم فعلًا ، أم حرفاً ، أم جملة .

١ — التوكيد اللَّفظى فى الاسم : والكلام فيه ذو شِقَّين ، لأنَّه إمَّا أن يكون فى الاسم المفرد ، وإمَّا أن يكون فى الاسم المركب .

ا ـ فى الاسم المفرد: ومنه ما دلّ على معنًى إنشائى، كأسماء الاستفهام والمصادر النائبة عن فعل الأمر، والدُّعاء، واسم فعل الأمر، كقولك: أين أين ذهبت؟ كيف كيف جاء زيد؟ وتقول مع العطف: أين ثم أين كنت؟

وفى المصدر النائب عن فعل الأمر: ضرباً ضرباً زيداً، أو ضرباً ثم ضربا زيداً.

وفى المصدر النائب عن فعل الدُّعاء: سَقْياً سقياً لك، أو سقياً ثمّ سقياً لك.

وفى اسم فعل الأمر: صه صه يا زيد، أو صه ثم صه يا زيد.

قال الزُّرقانى(١): وإنّما جاز العطفُ فى التوكيد اللَّفظى دونَ ألفاظ التوكيد المعنوى، لأنَّ التوكيد اللَّفظى لما كانت ألفاظه متّفقة اغتفِر فيه العاطف، لأنَّه وإن كان يدلّ على المغايرة لكن الاتفاق ينفى ذلك، بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوى فإنَّها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقوّيا للمغايرة، فلذلك لم يَجز الإتيان به فيها.

ب ـ فى الاسم المركب: وهو ذو ضروب ثلاثة: مركب تركيباً مزجيًّا، ومركب تركيباً إسناديًّا، ومركب تركيباً إضافيًّا.

فَأَمَّا المركب مزجياً، والمركب إسنادياً، كمعديكرب وتأبط شرًّا، فقد يستعمل فى أسلوب إنشائى عند إرادة الإغراء أو التحذير.

وأمّا المركب تركيباً إضافياً، فإنّه يكون فى أُسلوب خبرى، كقولك: أخوك أخوك يجب أن تحفظ حَقَّه. وفى أُسلوبٍ إنشائى، كقول مِسكينٍ الدارمىّ:

(١) يس على التصريح ٢: ١٢٧.

أخاك أخاك إنَّ من لا أخَا له كساعٍ إلَى الهيجا بغير سلاح

وذلك فى أُسلوب الإغراءِ . وكقول الفَضْل بن عبد الرحمن القرشى :

إيَّاكَ إيَّاكَ المراءَ فإنَّه إلَى الشرِّ دعَّاءٌ وللشرِّ جالبُ

وذلك فى أُسلوب التحذير ، بناءً على مذهب الخليل القائل بأَنَّ لواحق «إيَّا» من الياءِ والهاءِ والكاف ومتصرفاتها ، ضمائرُ لا حروفٌ دالَّة على التكلم والغيبة والخطاب [١] ، ونحو ذلك : أَيُّهم أَيُّهم عندك ؟ فى الاستفهام بدون العطف ، وأَيُّهم ثم أَيُّهم عندك ، مع العطف .

وكقولك : ويْحَكَ وَيْحَكَ يا زيد ، وَوَيْلك ثم ويلك يا عمرو ، فى المصدر النائب عن فعل الدُّعاءِ مع عدم العطف ومع العطف .

٢ ــ التوكيد اللفظى فى الفعل :

كما يكون التوكيد اللفظى فى الأَفعال التى مضمونها معنى خبرىّ ، يكون أيضاً فى الأَفعال التى مضمونها معنًى إنشائى .

مثال الأَول : قام قام زيد ، أَكَّد قام بتكراره مع تقدير خلو الثانى من الضمير ، وإلَّا كان من قبيل الجمل . ومثله : صَمَتَ سَكَتَ زيد ، بذكر المرادف .

ومثال الثانى : رَحِم رحم الله زيداً ، قاصداً بذلك إنشاءَ الدُّعاءِ ، وكذا : رحم غفر اللهُ لزيد ، فى المرادف . ومنه قول الشاعر :

فَأَينَ إلَى أَينَ النَّجاءُ ببغلتى أَتاكَ أَتاكَ اللَّاحقون احبسِ احبسِ [٢]

قال البغدادى فى خزانة الأَدب : «إنَّ الأَمر الثانى توكيد للأَمر الأَول

---

(١) الأشمونى ١ : ١١٥ .

(٢) هذا البيت مع شهرته لم يعلم له قائل . الخزانة ٢ : ٣٥٣ .

وتوكيد الضمير للضمير بالتبعية ضرورة ، إذْ لا يمكن انفكاكه عن الأمر . ويجوز أن يكون توكيده مقصوداً فيكون من قبيل توكيد الجمل»

قلت : ومثل هذا يقال فى قول الشّاعر[1] :

ألا يا اسلمى ثمَّ اسلمى ثُمّت اسلمى ثلاثَ تحياتٍ وإن لم تَكَلَّمى

٣ ـ التوكيد اللفظى فى الحروف .

فمن الحروف التى تضمنت معنًى إنشائياً (هل) ، تقول : هل هل قام زيد ؟ وذلك فى إنشاءِ الاستفهام . وقال الكميت بن معروف فى التوكيد مع العطف :

ليت شعرى هَلْ ثم هل آتينهم أم يحولنَّ دون ذاك حِمَامُ[2]

ومنها (رُبَّ) ، وهى تكون لإنشاءِ التكثير كثيراً ، ولإنشاءِ التقليل قليلًا . تقول : ربّ ربّ مجتهدٍ ناجح ، فى التكثير ؛ وربّ ربّ مولودٍ وليس له أَبٌ[3] ، فى التقليل .

٤ ـ التوكيد اللفظى فى الجمل .

كما يكون التوكيد اللفظى فى الجمل الخبرية يكون أيضاً فى الجمل الانشائية ، سواءٌ أكانت فعلية أم اسمية ، وسواء أكانت طلبية أم غير طلبية .

---

(١) حميد بن ثور فى ملحقات ديوانه ص ١٣٣ .

(٢) انظر ما سبق فى ص ٥٨ .

(٣) ناظر إلى قول القائل :

ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلده أبوان

والواو فى « وليس » واو الحال ، من « مولود » . وجعل المبرد الجملة صفة . ويسمى الزمخشرى هذه الواو واو اللصوق ، أى لصوق الصفة بالموصوف . وانظر الخزانة ١ : ٣٩٧ — ٣٩٨ بولاق .

وهذه بعض النماذج من التوكيد للإنشاء الطلبي فى الجمل:

فى الأمر : أكرمْ زيداً أكرم زيداً ، لتكرم بكراً لتكرم بكراً . قال الشاعر :

قم قائماً قم قائماً قم قائمًا إنَك لا ترجعُ إلَّا سالما [١]

وفى النهى : لا تجازفْ لا تجازف . وقال تعالَى فى توكيد جملة النهى مع العطف : «لا تحسبن الذين يفرحون بما أتَوْا وَيُحِبُّون أن يُحْمَدُوا بما لم يَفْعَلُوا فلا تحسبنَّهم بمفازةٍ من العَذاب[٢]» .

وفى الدُّعاء : لا تدَعْنا يا إلهى لا تَدَعْنَا ! اغفر لنا اغفر لنا !

وفى الاستفهام : هل حانَ الوقت ، هل حان الوقت ؟ وفى التوكيد مع العطف : «وما أدراك ما يوم الدِّين . ثم ما أدراك ما يوم الدِّين[٣]» .

وفى النِّداء : يا زيد يا زيد ، ومع العطف : يا زيد ثم يا زيد .

وهذه نماذج أُخرى من التوكيد فى جمل الإنشاء غير الطَّلبى :

فى القسم : والله والله ، أو والله ثم والله لترحلنَّ معنا .

وفى المدح : نعم الرجل زيد نعم الرجل زيد ، بئس الرجل خالد بئس الرجل خالد .

وفى أفعال العقود : أنت حرٌّ أنت حرّ ، يقولها الرجل فى عتق مولاه .

هذا . والأكثر فى التوكيد اللفظى أن يكون بالجمل ، وكثيراً ما

---

(١) جاء فى اللسان (نعش ٢٤٨) : «المصدر إذا كان فعلا فقد يكسر على ما يكسر عليه فاعل ، وذلك لمشابهة المصدر لاسم الفاعل من حيث جاز وقوع كل واحد منهما موقع صاحبه ، كقولك : قم قائما ، أى قم قياما .

(٢) الآية ١٨٨ من سورة آل عمران .

(٣) الآية ١٧ ، ١٨ من سورة الانفطار.

يقرن التوكيد فيها بالعاطف ، وهو (ثمّ) خاصة ، كما فى التصريح . وجعل الرضى الفاءَ كثم .

قال الصبان : إنَّ العطف فى مثل هذا صُوريٌّ لا حقيقى ؛ لأَن بين الجملتين تمامَ الاتصال ، فلا تعطف الثانية على الأُولى حقيقةً كما صرَّح به علماءُ المعانى . ولأَنَّ الحرف لو كان عاطفاً حقيقيًّا كانت تبعيةُ ما بعده لما قبله بالعطف لا بالتأكيد .

المراجـــع :

ابن يعيش ٣ : ٣٩ – ٤٦ الرضى ١ : ٣٠٦ – ٣١١ الشذور ٥٢٠ – ٥٢٤
ابن عقيل ٢ : ١٦٨ – ١٧٠ التصريح ٢ : ١٢٠ – ١٣٠ الأشمونى والصبان
٣ : ٧٣ – ٨٥ الهمع ٢ : ١٢٢ – ١٢٥ الخزانة ١ : ٤٦٥/٢ : ٣٥٣ الدسوقى
على المغنى ١ : ١٤٦ الصاحبى ١٧٧ – ١٧٨ .

١٩

عَطف النسق

تتسرب أساليب الإنشاء إلَى باب عطف النسق من مساربَ شتّى :

١ ــ فمن ذلك أنَّ العامل فى المعطوف عليه ، كما يكون عاملا خبرياً يكون عاملًا إنشائياً ، تقول فى الإنشاء الطلبي : أَكرم زيداً وعمراً ، وفى الإنشاء غير الطَّلبى : بعت لك الدَّار والفرسَ ، قاصداً إنشاءَ البيع .

٢ ــ ومن ذلك أَنَّه كما يجوز عطف مفردٍ على مفردٍ لم يتضمنا معًنى إنشائياً يجوز أَن تَعطف مفرداً على مفردٍ وكلٌّ منهما متضمِّن معًنى إنشائياً . تقول : متى ثم كيف جاءَ زيد ؟ أَيُّهم وأَيُّهنّ عندك ؟

٣ ــ وفى الجمل تعطف الإنشائية على الإنشائية كما تعطف الخبرية على الخبرية . ولا فرقَ فى الإنشائيتين بين أَن يكونا متَّحدتى النوع وبين أَن يكونا غير متَّحدتين . وإذا كانتا من نوعٍ واحد فقد تكونان من قسم واحد كالأَمر مثلًا ، أَو كلٌّ واحدة من قسمٍ معين ، كأَن تكون إحداهما من الأَمر والأُخرى من النهى . وإليك أَمثلة فى ذلك :

ا ــ تقول : قرِّبْ بكراً وأَبعد خالداً . متَّحدتان فى النوع وفى القسم ، لأَنهما من نوع الإنشاء الطَّلبى ، وكلاهما من قسم الأَمر .

ب ــ بِعْنِى هذا الثوب الأَبيض وبعتُ لك هذا الثوب الأَحمر ، قاصداً إنشاءَ البيع للثَّوب الأَحمر . كلتاهما من قبيل الإنشء

لكنهما اختلفتا فى النوع ، لأن الأُولى إنشاءٌ طلبىّ والثانية إنشاءٌ غير طلبى .

حـ ـ أكرمْ أباك ولا تعقّه . اتّحدت الجملتان فى نوع الإنشاء ، إذ هما من الإنشاء الطلبى ، ولكنهما اختلفتا بأنّ الأُولى من قسم الأمر ، والثانية من قسم النهى .

فهذا مافى عطف الجملة الإنشائية على الجملة الإنشائية .

وأما عطف الجملة الخبرية على الجملة الإنشائية ، أو العكس ، فقد منعه البيانيون وكثيرٌ من النحويين ، ومنهم ابن عصفور فى شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين ، وابن مالك فى التسهيل ، كما ذكر الأشمونى والسيوطى فى الهمع .

وقيّد السّيدُ منْع البيانيين ـ كما فى حاشية الصبان ـ بالجمل التى لامحلّ لها من الإعراب ، وأما الجمل التى لها محلٌّ فيجوز فيها اتفاقا ، نحو قولك : زيد أبوه رجلٌ كريم وما أبخله ! فقد عطفت جملة التعجب الإنشائية على جملة « أبوه رجل كريم » الخبرية الواقعة خبراً للمبتدأ قبلها . وكلا الجملتين ذات محلّ إعرابى : الخبرية موضعها الرفع لأنها خبر ، والإنشائية موضعها الرفع لعطفها على سابقتها . ومثله قوله تعالى : « وقالوا حَسبُنا اللهُ ونعْمَ الوكيل[1] » إذا اعتبرت جملة المدح من مَقُول القول أيضاً .

ووجه هذا التقييد الذى قيّد به السيِّد ومن وافقه ـ أنّ الجملة التى لها محلٌّ فى قوة المفرد ، أى لم تكن النسب بين أجزاءها مقصودةً

(١) الآية ١٧٣ من سورة آل عمران .

بالذات ، فلا التفاتَ إذن إلى اختلاف النِّسبة بالخبر والإنشاء ، بخلاف الجمل التى ليس لها محل.

ويقابل هذا المقيَّد إجازةٌ مطلقة ، أجازها الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة ، مستدلِّين بنحو قوله تعالى : «أُعِدّت للكافرين . وبشِّر الذين آمنوا (١)» وقوله : «نصرٌ من الله وفتحٌ قريبٌ ، وبشر المؤمنين (٢)» وقال تعالى : « إنَّا أعطيناك الكوثر . فصَلِّ لربِّك وانحر (٣)» .

قال أبو حيان : وأجاز سيبويه : جاءنى زيدٌ ومن عمرو العاقلان . ويؤيِّده قول امرئ القيس :

وإنَّ شفائى عَبرةٌ مُهَراقةٌ وهل عند رسمٍ دارس من مَعَوّلِ

وقوله :

تُناغى غزالاً عند دار ابن عامر وكَحِّلْ أماقيكَ الحسانَ بإثمدِ(٤)

فهذه أقوال ثلاثة :

والذى أستصوبه وأرتضيه هو القول الثانى الذى يقيِّد إجازة العطف بكون الجمل ذاتَ محل إعرابى ، لأنَّ جميع ماذكره المجيزون إجازةً مطلقة من شواهدَ وأمثلة — مقولٌ فيه ، متأوّل له . وأقل تأوُّل فيه إنْ يقال إن الواو فيه للاستئناف ، أو الفاءُ فيه مصدّرة فى جواب شرط مقدّر . ولنا أيضاً أن نعدَّ تلك الواواتِ حروفَ عطف ، تعطف الجملَ بعدها على مقدرات مماثلة لها حذفتَها من الكلام بغية الإيجاز .

---

(١) الآية ٢٤ ، ٢٥ من سورة البقرة .

(٢) الآية ١٣ من سورة الصف . (٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الكوثر .

(٤) وكذا أنشده ابن هشام فى المغنى ٢ : ٩٩ والسيوطى فى شواهده ٢٩٥ ، فتكون الواو عاطفة على محذوف ، والتقدير : فتشبه بالنساء وكحل . وأنشد السيوطى بعده بيتاً شبيهاً به لحسان ابن ثابت فى ديوانه ١٣٢ :

فناغ لدى الأبواب حوراً نواعماً وكحل مآقيك الحسان بإثمد

٤ ـ ومن ذلك أن بعض حروف العطف يغلب فيها أن يتقدّمها أسلوب إنشائى ، وذلك كأَمْ ، ولكن ، وبل ، وأَو ، ولا.

ا ـ أمّا (أَمْ) فهى أكثر حروف العطف صلةً بباب الإنشاء ، حتى أنكر ذلك أبو عبيدة ـ كما ذكر السيوطى فى الهمع ـ وتبعه كذلك محمد بن مسعود الغَزْنىّ فقال : ليست بحرف عطف ، بل هى بمعنى همزة الاستفهام ، ولهذا يقع بعدها جملةٌ يستفهم عنها كما تقع بعد الهمزة ، نحو : أضربت زيداً أم قتلته ؟ أَبكر فى الدار أم خالد ؟ أَى أَخالد فيها ؟ قال : ولتساوى الجملتين معها فى الاستفهام حسُن وقوعهما بعد سَواء ، لكنْ لما كانت تتوسَّط بين محتملى الوجود لشيئين أَحدهما بالاستفهام ، كتوسُّطِ (أَو) بين اسمين محتملَى الوجود ، قيل أَنَّها حرف عطف .

ثم إنَّ (أَمْ) على قسمين : متصلة ، ومنفصلة .

(أَمْ المتصلة) :

لأَم المتصلة حالتان :

الحالة الأُولى : أَن تقع بعد همزة التسوية .

الحالة الثانية : أَن تقع بعد همزة يطلبْ بها وبأَم التعيين .

فنى الحالة الأُولى : لاتقع غالبًا إلَّا بين جملتين مؤوّلتين بمفردين ، سواءٌ أَكانت الجملتان المتعاطفتان فى هذه الحالة اسميَّتين أَم فعليَّتين أَم مختلفتين . والأَغلب فى الفعليَّتين المضىّ .

وهمزة التسوية هى المسبوقة بما يدلُّ على تسويةٍ لفظًا ومعنى كقولك: سواءٌ ، ويستوى ، وسِيّان ، أَومعنى فقط كقولك : ليت شعرى ،

ولاأدرى ، وإنْ أدرى وما أبالى ، ولايعنينى . وهمزة التسوية تدخل على جملة فى محلّ مصدر متوهَّم ، وهو مايسمونه المصدر المتصيَّد ، أى المنسبك بغير سابك.

وهذه الهمزة لاتحتاج إلى جوابٍ ، لانسلاخها من معنى الاستفهام وتحوُّلها إلى الإخبار عن التسوية ، وبذلك يكون الكلام معها قابلا للصدق والكذب . فقولك : سواء على أقعدت أم قمت ، تقديره : قعودك وقيامك سواء علىّ . وهو أُسلوب خبرىٌّ لفظا ومعنى . وكذلك قوله :

ولستُ أُبالى بعد فقدِىَ مالكاً أموتى ناءٍ أم هو الآنَ واقعُ (١)

أى سواء علىّ نـأىُ موتى ووقوعه الآن.

وفى الحالة الثانية : حالة وقوعها بعد همزة يُطلب بها وبأم التَّعيين ، يغلب فى(أم) أن تقع بين مفردين ، كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ أى أيُّهما عندك ؟ وقال تعالى : « وإنْ أدرى أقريبٌ أم بعيدٌ ماتوعدون (٢) » ؛ فقد توسّطت فى هذين المثالين بين مفردين.

وتقع قليلا بين جملتين :

ومثال توسُّطها بين جملتين فعليتين قولك : أأكرمت زيداً أم أهنته ؟

وبين جملتين اسميّتين قول الشاعر(٣) :

لعمرك ماأدرى وإن كنت دارياً شُعَيثُ ابنُ سهمٍ أم شعيثُ بنُ مِنقَر

---

(١) أنشده العينى فى ٤ : ١٣٦ ولم يعرف قائله .

(٢) الآية ١٠٩ من الأنبياء .

(٣) هو الأسود بن يعفر ، كما فى شرح شواهد الألفية للعينى ٤ : ١٣٩ .

بحذف همزة الاستفهام ضرورةً وقيل اختيارا ، وبحذف التنوين من «شُعيث» فى الأُولى والثانية لإرادة معنى القبيلة .

لكن شرط ابن يعيش فى شرح المفصَّل فى(أَم المتصلة) هذه أَلَّايكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر ، نحو قولك : أَزيد عندك أَم عمروعندك؟ فقولك بعدها «عمروعندك» يقتضى أَن تكون (أَم) منقطعة . ولو قلت : «أَم عمرٌو» من غير خبر ، أَى«عندك» كانت متَّصلة . فأَمَّا إذا قلت: أَعطيت زيداً أَم حرمته ؟ كانت (أَم) متَّصلة لأَنَّ الجملة بعدها إنَّما هى فعل وفاعل لامبتدأٌ وخبر .

والمعتمد أَن الهمزة قد تحذف مع (أَمالمتصلة) ، بحالتيها إذا لم يحصل بذلك لَبس ، لكثرة ذلك فى النظم والنثر .

ووجه تسمية (أَمْ) هذه بأَنَّها (متصلة) هو أَنَّ ماقبلها ومابعدها لايستغنى بأَحدهما عن الآخر.

وتسمَّى أَيضاً (أَم المعادلة) وذلك لأَنَّه يليها عديل مايلى همزة التسوية فى الحالة الأُولى ، أَو عديل مايلى همزة التعيين فى الحالة الثانية من حالتيها .

(أَم المنقطعة) :

وسميت بهذا الاسم لأَن الجملة بعدها منقطعة عما قبلها ومستقلة عنه ، وهى فى ذلك لايفارقها معنى الإضراب.

ومن شرطها أَن تقع بعد غير همزة الاستفهام ، وذلك بأن تقع بعد (خبر محض) ، أَوبعد (هل) ، كقوله تعالى : «هل يستوى الأَعمى

والبصير أَمْ هل تستوى الظلمات والنور [١] » أو بعد (همزة لغير الاستفهام) كهمزة الإنكار أى النفى ،كقوله تعالى : « أَلَهُمْ أَرجلٌ يَمشُون أم لهم أيدٍ يَبطشون بها [٢] » ، وكهمزة التقرير بمعنى التثبيت ، أى جعل الشيء ثابتا ، نحو : «أَفى قُلوبهم مرضٌ أم ارتابوا [٣] » ، أى لابدّ أن يكون فى قلوبهم مرض.

وهى فى هذه الحالة بمنزلة (بل) الابتدائية ، لذلك لابدّ فى مدخولها أن يكون جملةً لفظا أو تقديراً ، لأَنَّ حرف الابتداء لايدخل إلّا على جملة .

وذكر الدمامينى – كما نقل الصبّان – أن فى كون (أم المنقطعة) عاطفةً ثلاثةَ أقوال :

فابنُ جنى والمغاربة يقولون : ليست للعطف أَصلًا فى مفردٍ ولافى جملة .

وابن مالك يقول : للعطف فى المفرد قليلا ، سمع فى كلامهم : إنَّ هناك لإبلًا أم شاءً . وفى الجمل كثيراً.

وجماعةٌ يقولون : هى للعطف فى الجمل فقط . وتأَوّلوا ماسمع بتقدير عامل ، أى أم أرى شاءً.

ب – وأمّا (لكنْ) فإن وليها كلام فهى حرف ابتداءٍ لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة . ويجوز أن تستعمل بالواو نحو : «ولكن كانوا هم الظّالمين[٤]» ، وبدونها نحو قول زهير :

---

(١) الآية ١٦ من سورة الرعد . (٢) الآية ١٩٥ من سورة الأعراف .

(٣) الآية ٥٠ من سورة النور . وانظر ما سبق فى ص ٢١ .

(٤) الآية ٧٦ من سورة الزخرف .

إنَّ ابن ورقاءَ لاتخشَى بوادره لكن وقائعه فى الحرب تنتظرُ(١)

وإنْ وليها مفرد فهى عاطفة ، بشرطين :

١ ـ أن يتقدمها نفى أو نهى ، نحو ماقام زيد لكن عمرو ، ولايقمْ زيد لكن عمرو.

٢ ـ ألَّا تقترن بالواو . قاله الفارسى وأكثر النحويين . وقال قوم: لاتستعمل مع المفرد إلا بالواو . وهذا قولٌ ضعيف .

فإذا اقترنت بالواو فالنحاة على مذاهب أربعة:

مذهب يونس : أن الواو هى العاطفة عطفت مفردًا على مفرد ، و(لكن) غير عاطفة بل هى للاستدراك.

مذهب ابن مالك : أن الواو العاطفة عطفت جملة حُذف بعضُها على جملة صرِّح بجميعها . فالتقدير فى نحو : ماقام زيد ولكن عمرو: ولكن قام عمرو . وفى : ولكنْ رسولَ الله : ولكن كان رسول الله. وعلَّة ذلك أن الواو لا تعطف مفردًا على مفرد مخالف له فى الإيجاب والسلب ، بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفُهما فيه ، نحو : قام زيد ولم يقم عمرو.

مذهب ابن عصفور : أنَّ لكن عاطفة ، والواو زائدة زيادة لازمة.

مذهب ابن كيسان : أن لكن عاطفة ، والواو زائدة زيادة غيرلازمة.

حـ ـ وأما (بل) فهى حرف إضراب ، فإن تلاها جملةٌ كان معنى الإضراب إمّا الإبطالَ ، أى إبطالَ الحكم لما قبلها ، نحو: «وقالوا اتَّخَذَ الرحمٰنُ ولداً سبحانه بلْ عبادٌ مكرمون (٢)» أى بل هُم عباد . ونحو :

---

(١) ديوان زهير ٣٠٦ . ويروى «غوائله» . وابن ورقاء هو الحارث بن ورقاء الصيداوى .

(٢) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء.

« أَمْ يقولون به جِنَّةٌ ، بل جاءهم بالحقِّ (١) » . وإما أن تكون بمعنى الإضراب الانتقالى إلى غرض آخر ، كقوله تعالى: « قد أَفْلَحَ من تَزكَّى . وذكَرَ اسمَ ربِّه فصلَّى . بل تُؤْثِرُون الحياةَ الدنيا (٢) » . فالإضراب هنا انتقالىٌّ لا إبطالىّ .

وهى فى ذلك كلِّه حرفُ ابتداءٍ لاعاطفة على الصحيح .

ومن دخولها على الجملة . قول رؤبة :

* بل بلدٍ ملءِ الفجاجِ قَتَمُه *

إذ التقدير : بل ربَّ بلدٍ موصوف بهذا الوصف قطعته ، ووهم من زعم أنها فى مثل هذا جارّة .

وإن تلاها مفردٌ فهى عاطفة ، ويختلف الغرض الذى تؤدِّيه باختلاف مايسبقها . فإن سبقها أمرٌ أو إيجاب ، كاضربْ زيداً بل عمراً ، وقام زيد بل عمرو ، جَعَلتْ ماقبلها كالمسكوت عليه ، فلايحكم عليه بشىءٍ ، وأثبتت الحكم لما بعدها .

وإن سبقها نهىٌ أو نفى كانت لتقرير ماقبلها على حالته وجعلِ ضدِّه لما بعدها . نحو : لايقم زيد بل عمرو ، فهى تفيد هنا نهىَ زيد عن القيام وأمر عمرو بالقيام . وماقام زيد بل عمرو ، نفت القيام عن الأول وأثبتته للثانى .

ومن أحكام (بل) مما يتعلق بالأساليب الإنشائية أنَّها لاتأتى عاطفة بعد الاستفهام ، فلا يقال : أضربت زيداً بل عمراً ، ونحو ذلك.

---

(١) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٢) الآيات ١٤ – ١٦ من سورة الأعلى .

ى – وأمّا (أو) فتأتى للتخيير ، أو الإباحة ، أو التقسيم ، أوالإبهام ، أو الشكّ.

والذى يهمّنا من هذه كلّها هو التخيير والإباحة ، فإنّ الثلاثة بعدهما لاتقع إلا بعد جُمل خبرية ، وأما هما فيقعان بعد الجمل الخبرية كما يقعان بعد الإنشائية ، كما صرّح الشاطبى ، وكما يُشعر به كلام ابن هشام فى المغنى حيث يقول : « والثالث التخيير ، وهى الواقعة بعد الطلب ، وقيل ما يمتنع فيه الجمع .... والرابع الإباحة ، وهى الواقعة بعد الطلب ، وقيل مايجوز فيه الجمع » . وقال ابن هشام أيضاً : وذكر ابن مالك : أن أكثر ورود أو للإباحة فى التشبيه ، نحو : فهى كالحجارةِ أو أشدُّ قسوة [(١)] » ، والتقدير نحو : « فكان قابَ قوسين أو أدنى [(٢)] » . فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب » .

لكن يُفهم من صنيع الأُشمونى أنّ التخيير والإباحة لايقعان إلّا بعد الطلب لفظاً أو تقديراً ، نحو قوله تعالى : « ففِديةٌ من صِيامٍ أو صَدَقَة أو نُسُك [(٣)] » أى ليفعل أىّ الثلاثة . فمثال التخيير : تزوَّجْ هنداً أو أُختها . والإباحة : جالس العلماء أو الزهّاد . والفرق بين التخيير والإباحة هو امتناع الجمع فى التخيير ، وجوازه فى الإباحة.

وأقول : إن الحقّ خلاف ما اشترطه ، لأنك تقول : أنت مخيَّر فى أن تتزوّج هندا أو أُختها ، وليس فى الكلام طلب ، مع أنّ (أو) أفادت التخيير . وتقول أيضاً : من المباح لك أن تصادق عمراً أو خالداً ، وليس فى الكلام طلب ، مع أن (أو) أفادت الإباحة .

---

(١) الآية ٧٤ من سورة البقرة. (٢) الآية ٩ من سورة النجم .
(٣) الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

وإذا سُبقت (أَوْ) بلاالناهية كان معناها طلب الامتناع عن فعل الجميع سواءٌ المباحُ والمخيَّر فيه قبل النهى . تقول : لاتتزوج هنداً أَو أُختها ، فيما كان قبل النهى مخيَّراً فيه.

وقد تأْتى (أَو) بمعنى الإِضراب بدون قيدٍ أَو شرط ، وهو مذهب الكوفيين ، وأَبى علىّ ، وابن بَرْهان ، وابن جنى . تمسَّكوا بقول جرير :

ماذا ترى فى عيالٍ قد برِمتُ بهم لم أُحْصِ عِدَّتَهم إِلَّا بعدَّادِ
كانوا ثمانينَ أَو زادُوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتَّلت أَولادى

وبقوله تعالى، فى قراءة أَبى السَّمَّال[1] : «أَوْ كلَّمَا عاهَدُوا عَهْداًنبذَه فريقٌ منهم[2]» ، بسكون الواو.

وذكر ابن عصفور أَن سيبويه أَجاز معنى الإِضراب لكن بشرطين:

١ ـ تقدم نفى أَو نهى .

٢ ـ إِعادة العامل.

وذلك نحو : ما قام زيدٌ أَو ما قام عمرو ، أَى بل ماقام عمرو .

و: لايقم زيد أَو لايقم عمرو ، أَى بل لايقم عمرو.

ولذلك قال سيبويه فى قوله تعالى : «ولاتُطِعْ منهم آثماً أَو كَفُوراً[3]» : «ولو قلت أَو لاتطع كفوراً انقلب المعنى» . يعنى سيبويه أَنَّك لوأَعدت

---

(١) اسمه قعنب ، كما فى القاموس . وفى طبقات القراء لابن الجزرى ٢ : ٢٧ : « أبو السمال العدوى البصرى ، له اختيار فى القراء ، شاذ عن العامة ، رواه عنه أبوزيد سعيد ابن أوس . وفى تاج العروس أنه رجل من الأعراب روى عنه أبوزيد حروفا ، وأكثر منه ابن جنى فى كتاب المحتسب الذى ألفه فى القراءات الشاذة .

(٢) الآية ١٠٠ من سورة البقرة .

(٣) الآية ٢٤ من سورة الإنسان .

العامل انقلب معناها إلى الإضراب لوجود مسوِّغه ، فصار معناها الإضرابَ عن النهى الأَوَّل والنهىَ عن الثانى فقط . وليس ذلك مراداً ، بل المراد الامتناع عن فعل الجميع .

هـ ــ وأما (لا) فهى تقع عاطفة بشروط ثلاثة:

١ ــ إفراد معطوفها ولو تأويلا ، فيجوز : قلت زيد قائم لازيد قاعد. فإنَّ مَقُول القول مؤوّل بالمفرد . ومن الواضح أَنَّ ذلك يتناول المفردات الإنشائية كأَلفاظ الاستفهام ، تقول : متى لاأَين سافر محمد ؟

٢ ــ أَن تسبق بأمر أو إثباتٍ اتِّفاقاً نحو : اضرب زيداً لاعمراً ، وجاءَنى زيدٌ لاعمرو . أَو بنداءٍ خلافاً لابن سعدان ، نحو : ياابن أَخى لا ابن عمى.

وفى معنى الأَمر الدعاءُ والتحضيض ، نحو : رحم الله أَبا بكرٍ لا أَبا جهل. وهلَّا تضرب زيداً لاعمراً . وإلى ذلك ذهب أَبو حيان.

وخالفه الرضى فقال :لاتجىءُ (لا) بعد الاستفهام والتمنى والعرض والتحضيض ونحو ذلك ، ولابعد النهى ، بل بعد الخبر المثبت والأَمر .

٣ ــ أَلا تقترن بعاطف ، فإذا قيل : جاءَنى زيدٌ لابل عمرو ، فالعاطف بل ، ولاردٌّ لما قبلها ، وليست عاطفة .

هذا . ولم تقع (لا) عاطفة لجملة اسمية ، ولالفعلية فعلها ماض ، لاتقول : قام زيد لاقعد . قال الرضىّ : « لأَنه جملة ، ولفظة (لا) موضوعة لعطف المفردات».

وقد تعطف مضارعاً على مضارع وهو قليل . نحو : أَقوم لاأَقعد. قال الرضى : « والمجوّز مضارعته للاسم ، فكأَنك قلت : أَنا قائم لاقاعد».

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤٨٤ – ٤٩٢ ابن يعيش ٨ : ٩٧ – ٩٨ الرضى ٢ : ٣٤٦ – ٣٥١
الإنصاف ٢٦٨ – ٢٨٦ الشذور ٥٤٢ – ٥٤٧ المغنى ٢ : ٩٩ ابن عقيل ٢ : ١٧٩ ،
١٨٣ – ١٨٤ التصريح ٢ : ١٣٤ – ١٥٤ الأشموني والصبان ٣ : ٩٩ – ١٠٤ ،
١١٠ – ١١٢ ، ١١٩ – ١٢١ الهمع ٢ : ١٣٢ – ١٣٤ .

البدل

وكلمة «البدل» بصرية ، ويسميه الكوفيون : الترجمة ، أو التبيين ، أو التكرير .

وحقيقة البدل أنّه التابع المقصود بالحكم بلا واسطة[1] .

وأقسامه سبعة ، ولكلٍّ قسمٍ منها تعريفه وأحكامه التى تكفّلت بها كتب النحو ، وذكرتْ مافيها من خلاف . وهذه الأقسام هى :

١ ـ بدل الكل من الكل ، أو المطابق .

٢ ـ بدل البعض من الكل .

٣ ـ بدل الاشتمال .

٤ ـ بدل الغلط ، غلط اللسان .

٥ ـ بدل الإضراب أو البَدَاء .

٦ ـ بدل النسيان ، عند خطأ الفكر .

٧ ـ بدل الكلّ من البعض . قال السيوطى : وقد وجدت له شاهداً فى التنزيل ، وهو قوله تعالى : «فأُولئك يدخلُون الجنّة ولايظلمون شيئًا .

---

(١) المراد بالواسطة هنا حرف العطف ، وإلا فقد يأتى البدل مع الواسطة ، كما فى قوله تعالى : « لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر » ، وقوله : « تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا » . وإعادة اللام الزائدة مع البدل أمر جوازى لا وجوبى ، وإنما تحسن الإعادة عند الفصل كما فى الآيتين ، وتجوز الإعادة مع عدم الفصل ، بدليل : « إن هو إلا ذكر للعالمين . لمن شاء منكم أن يستقيم » . يس على التصريح ٢ : ١٦٠ .

جنَّاتِ عَدْنٍ (١) » . —

والبدل كما يكون بين الاسمين المفردين يكون أيضاً بين الفعلين ، وبين الجملتين ، وبين الجملة والمفرد .

١ ــ فكما يكون بين الاسمين المفردين غير المتضمنين لمعنى إنشائى ، يكون كذلك بين المفردين اللذين تضمنا معنى إنشائيا ، كأسماءِ الاستفهام ، غير أنَّه إذا أُبدل من اسم الاستفهام نفسه وجب اقترانُ البدل بهمزة الاستفهام ، ليوافق البدلُ المبدل منه فى تأْدية المعنى ، وذلك نحو : كيف جئت إلينا ، أراكبا أم ماشياً ؟ مَنْ هذا (٢) ، أزيد أم خالد ؟ مالقيت ، أخيراً أم شرًّا ؟ متى تزورنا ، أغداً أم بعد غد ؟ كم غنمك ، أخمسون أم ستون ؟ وهكذا .

فأداة الاستفهام فيما سبق هى المبدل منه .

أما إذا كان المبدل منه هو مدخول أداة الاستفهام فإن البدل يأتى مجردًا من أدوات الاستفهام ، لأن التصريح بحرف الاستفهام أولًا يغنى عن ذكره ثانياً لقوّته فى الاستفهام ، بخلافه فى الحال الأُولى فإنَّه لم يصرح فيها بالحرف وإنما صرِّح فيها بما تضمن معنى حرف الاستفهام ، وهى تلك الأسماءُ الاستفهامية التى لاتبلغ فى قوّتها قوةَ حرف الاستفهام ، لأنَّ تلك الأسماءَ قد تأْتى لغير الاستفهام . فتأْتى مَنْ وما موصولتين وشرطيتين ، ومتى ظرفية فقط ، وكذلك أين وأيان ،

(١) الآية ٦٠ ، ٦١ من سورة مريم .

(٢) مذهب سيبويه أن « من » هذه مبتدأ واجب التقديم ، لأنه يخبر عنده بالمعرفة عن النكرة المضمنة استفهاماً ، كما يخبر عنده بالمعرفة عن أفعل التفضيل النكرة إذا كان فى جملة هى صفة لما قبلها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه . وغير سيبويه على أن مثل هذين خبران مقدمان .

كما تـأتى كيفَ (١) وكم وأىّ لغير الاستفهام.

ومثال مدخول أداة الاستفهام : هل أحد جاءكَ ، زيدٌ أو عمرو ؟

٢ ــ وكما يُبدَل الفعل من الفعل فى حال تضمُّنهما معنى خبريًّا يُبدل أحدهما من الآخر فى حال تضمُّنهما معنى إنشائياً.

وإليك أمثلةً من البدل فى فعل الأَمر .

(ا) مثال بدل الكلّ من الكلّ : اهدنا أرشدْنا إلى الصواب.

(ب) ومثال بدل البعض من الكل : صَلِّ اسجدْ للرحمن ،(باعتبار السجود جزءًا من الصلاة).

(حـ) ومثال بدل الاشتمال : عاملْنا استعن بنا نُعِنْك ، وذلك لأَن المعاملة تشتمل على الاستعانة .

(د) ومثال بدل الغلط ، وهو الناشئُ عن سَبْق اللسان : أَهِنْ أَكرِمْ زيداً . .

وهذا المثال يصلح لبدل الإضراب ، وذلك إذا كان أَمَرَ بالإهانة ثم بدا له أَنْ يـأمر بالإكرام ، كما يصلح لبدل النسيان إن كان ناتجاً عن خطإٍ ذهنىّ .

وقِسْ على ذلك سائرَ ضروب الإنشاءِ فى إبدال الفعل من الفعل.

٣ ــ بدل الجملة من الجملة ، وهى تتبع محلَّ ماقبلها إنْ كان لها محلّ . وهذا الضرب من البدل إنما يكثر فى الجمل الفعلية ، فإنِّى لم أَجد النحويين يمثِّلون للجمل الاسمية فى هذا الضرب إلَّا ما نقَله الصبان

(١) تأتى كيف للشرط الجازم إذا اقترنت بما ، كما تأتى للشرط فقط إذا جردت من ما ، نحو كيف تصنع أصنع ، بالرفع . وأجاز قطرب الجزم بها مع تجردها من ما ، كما فى المغنى .

عن المغنى ، قال ابن هشام : « جوّز أبو البقاء فى قوله تعالى : مِنْهم مَنْ كلَّم الله ، كونَه بدلًا من : فضَّلنا بعضَهم على بعض [١] . وردّ بعض المتأخرين بأنَّ الجملة الاسمية لاتبدل من الفعلية . ولم يقم دليل على امتناع ذلك » . هذا ماذكره الصبان.

وأقول : أليس قولك : مَنْ أهان زيداً مَنْ شتمه ؟ قد أبدلت فيه الإنشائية الثانية من الإنشائية الأُولى ، وهما جملتان اسميتان ؟

ومثال بدل البعض من الكل فى الجمل الإنشائية الفعلية : اقرأ الكتاب ادرسْ فصلًا منه.

٤ ـ بدل الجملة من المفرد ، وذهب إليه ابن جنى والزمخشرى وابن مالك .

مثالهفى الجمل الإنشائية : عرفت زيداً أبو من هو ؟ فجملة « أبو من هو » بدل من كلمة « زيداً » قبلها ، لأنَّ عرف لاتتعدَّى إلَّا إلى مفعول واحد . ومن ذلك أيضاً قول الفرزدق :

إلى الله أشكو بالمدينةِ حاجةً وبالشام أُخرى كيف يلتقيان

فجملة « كيف يلتقيان» فى هذا المثال بدلٌ من « حاجةً وأُخرى» بدلُ اشتمال .

وقال صاحب التصريح :«إنما صحَّ لرجوع الجملة إلى التقدير بمفرد ، أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذُّرَ التقائهما .

ومثلُ ذلك قوله تعالى :«أفلم ينظُروا إلى الإبلِ كيفَ خُلِقَتْ[٢]» ، أُبدلت فيه الجملة الإنشائية من المفرد قبلها ، وهو الإبل.

---

(١) الآية ٢٥٣ من سورة البقرة . (٢) الآية ١٧ من سورة الغاشية .

٥ ـ ويبدل المفرد من الجملة أيضاً . صرَّح أبو حيان فى تفسيره ـ كما ذكر يّس فى حاشيته على التصريح ـ أن المفرد يبدَل من الجملة ، كقوله تعالى : «ولم يَجْعل له عِوَجاً . قَيِّمًا [١]» . فـ«قَيِّمًا» بدَل من جملةِ «لم يجعل له عوجا» لأنها فى معنى المفرد ، أى جعله مستقيما .

فعلى هذا الضوء نستطيع أن نأتى بمثال فى هذا من الأساليب الإنشائية : عرفت أبو من هو زيداً ، وذلك بتعليق الفعل وإعماله فى محل جملة المبدل منه ، وهى «أبو من هو» . والمعنى عرفت زيداً أبو من هو ؟

المراجـع :

سيبويه ١ : ٧٥ – ٨٢ ، ٢١٨ – ٢١٩ ، ٢٢٤ – ٢٢٦ ابن يعيش ٣ : ٦٣ – ٦٩
الرضى ١ : ٣١١ ، ٣١٧ الشذور ٥٣٣ – ٥٤١ ابن عقيل ٢ : ١٩٣ – ١٩٩
التصريح ٢ : ١٥٥ – ١٦٣ الأشمونى والصبان ٣ : ١٣٠ – ١٣٢ الهمع ٢ :
١٢٥ – ١٢٨ تفسير أبى حيان ٦ : ٩٦ .

(١) الآية ١ ، ٢ من سورة الكهف .

النداء

وهو طلب المنادى بأحد حُروف النداء الثمانية.

والنحويُّون يَرَون فى حرف النداء والمنادى بعده جملةً مقدَّرة بالفعلية ، فقولك : يازيد ، بمنزلة قولك : أَدعو زيدا . وهو من قبيل الإنشاء الوارد بصيغة الخبر ، كما نصَّ السيوطى فى الهمع .

وحروف النداء الثمانية هى : الهمزة وأى ، مقصورتين وممدودتين ، تقول :

أَزيدُ ، أَى زيد ، آزيد ، آى زيد . ويا ، وأَيَا ، وهيا ، ووا .

ولسنا نتعرَّض لإعراب المنادى ، فإنَّ طبيعة هذا البحث إنما هى دراسةُ الأُسلوب بالقدر الذى يمسُّ الناحية الإنشائية.

ونبدأُ بطرق استعمال حرف النداء :

١ ــ تستعمل الهمزة المقصورة للقريب المسافة ، وليس مثلها فى هذا الهمزة الممدودة (آ) خلافاً لابن عصفور . ولا (أَىْ) خلافاً لجماعةٍ من المتأَخِّرين.

٢ ــ إذا نزِّل القريبُ منزلةُ البعيد (١) استعمل له أَحدُ الحروف الباقية التى يستعمل كلُّها للبعيد . وقد أَجمعَ النُّحاة على ذلك ، كما أَجمعوا أَلَّا يخاطب البعيد بخطاب القريب ، فلايقال للبعيد : أَزيدُ

(١) فى المكانة ، أو أن يكون القريب ساهياً ، أو نحو ذلك .

٣ - يذكر النُّحاة أن (يا) أُمُّ الباب [1] ؛ لأنَّها تدخُل فى النداءِ الخالص ، وفى النداءِ المشُوب بالنُّدبة ، أو الاستغاثة ، أو التعجُّب ، كما تتعيَّن وحدها فى نداءِ اسم الله تعالى ، لبُعْد مكانته مع قُربه الشَّديدِ منَّا : « ونحنُ أقربُ إليه من حَبْل الوريد [2] » . وتتعيَّن أيضا فى نداءِ « أيُّها » . وتتعين كذلك فى باب الاستغاثة ، كما سيأتى القول . وتتعيَّن هى و(وا) فى باب النُّدبة ، و(وا) أكثر استعمالاً فى ذاك الباب.

٤ - يجوز حذف (يا) خاصّةً ، سواءٌ أكان المنادى مفرداً أم جارياً مجرى المفرد أم مضافاً ، نحو : « يُوسُفُ أعرِضْ عن هذا [3] » ، « سَنَفْرُغُ لكمْ أيُّها الثَّقَلان [4] » ، « أنْ أدُّوا إلَيَّ عبادَ الله [5] » بتقدير « (يا) قبل : يوسف ، وأيُّها ، وعباد .

وامتنع حذفها فى ثمانى مسائل :

١ - المندوب نحو : يا عُمرا .

٢ - والمستغاث نحو : يا لله . ومنه المتعجب منه نحو : يا للماءِ ، ويا للعشب ! إذا تعجَّبوا من كثرتهما .

٣ - والمنادى البعيد نحو : يا زيد ، إذا كان على بُعد .

٤ - والنكرة غير المقصودة ، كقول الأعمى : يا رجلًا خذ بيدى !

٥ - والمضمر ، مع شذوذ ندائه . ولم ينادوا إلَّا ضمير المخاطب ، وأما ضميرا الغيبة والتكلم فالمتفق عليه أنه لا يجوز نداؤهُما ؛ لأنَّ طبيعة النداءِ إنَّما تقتضى الخطاب : فمثال نداءِ ضمير المخاطب وهو يأتى فى

---

(١) انظر لأم الباب ما سبق فى ص ٧٠ .

(٢) الآية ١٦ من سورة ق .

(٣) الآية ٢٩ من سورة يوسف .

(٤) الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٥) الآية ١٨ من سورة الدخان .

صيغة المنصوب ويقع شاذًّا بصيغة المرفوع : يا إياك قد كفيتُك . وقول سالم بن دارة :

يا أَبجرَ بن أَبجرٍ يا أَنتا أَنت الذى طلَّقتَ عامَ جُعتا(١)

قال أَبو حيان فى تذكرته ، كما ذكر البغدادى : «وأَمَّا أَنت فشاذ ، لأَنَّ الموضع موضع نصب وأَنت ضمير رفع » .

وقال أَبو حيان فى تخطئة نداءِ ضمير الغائب : «فكلامُ جَهَلة الصوفية فى نداءِ الله تعالَى : يا هُو ، ليس جارياً على كلام العرب » .

٦ – مِمَّا يمتنع فيه حذف (يا) : اسمُ الله تعالَى إذا لم تُذكر فى آخره الميم المشددة عوضاً عن حرف النداءِ ، فيجب أَن يقال يا الله ، بإِثبات الحرف ، إِلَّا إِذا قلت اللَّهُمَّ بالتعويض ، فإِنَّك تحذف حرف النداءِ ، لئلَّا يُجمع بين العوض والمعوَّض . وسمع شاذًّا قولُ أَبِى خِراش الهُذَلى :

إِنى إِذا ما حدَثٌ أَلَمَّا أَقول يا اللَّهُمَّ يا اللَّهمَّا(٢)

٧ – وإِسم الإِشارة نحو يا هذا ، خلافاً للكوفيين ، احتجاجاً بظاهر قوله تعالَى : «ثم أَنتم هؤُلَاءِ تقتُلونَ أَنفسَكُم(٣)» ، وردّ عليهم بأَنَّ هؤلاءِ خبر لأَنتم قبله .

٨ – والنكرة المقصودة نحو : يا رجلُ ، خلافاً للكوفين ، احتجاجاً بقولهم : «افْتَدِ مَخْنُوقُ» ، و«أَصبحْ ليلُ» ، وقولهم :

أَطرقْ كَرَا أَطرقْ كَرَا إِنَّ النَّعامَ فى القُرى(٤)

أَى يا كرا ، مرخم كَرَوان .

هذا مبلغ القول فى حروف النداءِ .

---

(١) الخزانة ١ : ٢٨٩ .
(٢) الخزانة ١ : ٣٥٨ .
(٣) الآية ٨٥ من سورة البقرة .
(٤) الخزانة ١ : ٣٩٤ .

أنواع المنادى :

وأما المنادى نفسه فقد ذكر النحويون له أنواعاً هى :

١ - العلم المفرد ، أى الذى ليس مضافاً ، نحو : يا زيدُ ويازيدان.

٢ - المضاف ، نحو : ياصاحبَ الدار ، ويا عبدَ الله.

٣ - الشبيه بالمضاف ، نحو : يا طالعاً جبلًا ، ويارفيقاً بالعباد .

٤ - والنكرة المقصودة ، نحو : يا رجل .

٥ - والنكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ : «يا غافلًا والموتُ يطلبه» ، وقول عبد يغوث :

فياراكبًا إمَّا عَرَضتَ فَبَلِّغَنْ ندامایَ مِنْ نَجرانَ أن لا تلاقيا(١)

ما لا يصح نداؤه :

وهناك أنواع من الأسماء لا يجوز نداؤها ، أى استعمالها فى أسلوب النداء :

١ - ضميرا المتكلِّم والغائب ، كما سبق القول .

٢ - اسم الإشارة المقرون بالكاف ، على خلافٍ فيه .

٣ - الاسم المضاف للكاف نحو غلامُك . وقد عللوا منْع ذلك بأنَّه نداءُ مخاطبَيْن(٢) ، وخطاب أحد المسمَّيَين يناقض خطاب الاخر ، ولا يجمع بين خطابين بلفظ واحد .

٤ - المحلَّى بأَلْ ، لأَنَّ نداءه يفيد التعريف ، وأَلْ تفيد التعريف ولا يجمع بين معرِّفين . فلا يجوز نداءُ المحلَّى بأَلْ إلَّا فى صور أربعة :

أ - لفظ الجلالة ، تقول : يا آلله ، بإثبات الأَلفين ، ألف يا وألف الله .

وتقول : يَللَّه بحذفهما معاً ، ويا للَّه بحذف الثانية فقط .

---

(١) الخزانة ١ : ٣١٣ .

(٢) التصريح ٢ : ١٨١ .

والأكثر أن يحذف حرف النداءِ ويعوَّض منه الميم المشددة ، وقد يجمع بينهما فى الضرورة ، كما سبق من قول أبى خراش[1] .

ب ـ الجمل المحْكيَّة ، نحو : يا المنْطلقُ زيد ، فيمن سمِّى بذلك .

حـ ـ اسم الجنْس المشبَّه به ، نحو : يا الأسد شِدَّةً ، ويا الخليفة هَيبةً ، فيما رأى محمد بن سعدان[2] . ووافقه ابنُ مالك ، لأنَّ تقديره : يا مثل الأسد ، ويامثل الخليفة . فحسُنَ ذلك لدخول يا على غير الألف واللَّام .

ى ـ ضرورة الشِّعر كقوله :

عباسُ يا الملكُ المتوَّجُ والذى عَرَفتْ له بيتَ العلا عَدنانُ[3]

وقد يقال : كيف ننادى العلم المبدوءَ بـأَلْ ؟

فالجواب أنَّه لا ينادَى إلَّا بحذف ألْ .

قال السيوطى : ولا ينادَى ما فيه ألِ العهدية ، ولا التى للغَلَبة ، ولا التى للمْح الصِّفة ، بل إذا نُودى هذا النوعُ حذفت منه ألْ . قال :

* إنَّك يا حارثُ نعم الحارث *

وقال جرير :

غَمَزَ ابنُ مرّةَ يا فرزدقُ كَيْنَهَا غَمْزَ الطَّبيبِ نغانغَ المعذورِ[4]

ما لا يكون إلا فى أسلوب النداء :

وهناك أسماءٌ أُخرى لا ينطق بها إلَّا فى أُسلوب النداءِ ، وهى :

ا ـ فُل وفُلة ، وهى كناية عن نكرة ، وقيل عَلَم ، وقيل ترخيم فلان وفلانة .

---

(١) انظر ما سبق فى ص ١٣٨ س ١٢ . (٢) الهمع ١ : ١٧٤ .
(٣) أورده العينى فى ٤ : ٢٤٥ ولم يعرف قائله .
(٤) ديوانه ١٩٤ ، واللسان (عذر) .

ب ــ لُؤْمان بالضم ، بمعنى كثير اللؤم ، ونَومان بالفتح ، بمعنى كثير النوم .

حـ ــ ما كان على وزن فُعَل من الصفات معدولاً عن فاعل ، كَغُدَر وفُسَق ، سبًّا للمذكر ، بمعنى : يا غادر يا فاسق.

د ــ ما كان على وزن فَعَالِ من الصفات معدولاً عن فاعلة أو فعيلة كَفَسَاق وَخَبَاثِ .

هـ ــ صيغة مَفْعَلَان فى المدح والذّمّ ، وهى ستّة ألفاظ : مَكرَمان ، وملأَمان ، ومَخبثان ، ومَلكَعان ، ومَطْيَبَان ، ومكذَبان .

و ــ لفظ هَنَاه للمناداة غير المصرَّح باسمها .

ز ــ لفظ اللّهمّ . وقد تستعمل بقلّةٍ تمكيناً للجواب ، أو دليلاً على الندرة : نحو : اللّهمّ نَعَمْ ، تمكيناً لجواب سؤال القائل : اللهُ أرسلك ؟ ، وكقول الفقهاءِ : «لا يجوز أكل الْمَيْتَة ، اللّهمّ إلّا أن يُضطرّ» ، تعبيراً عن الندرة .

الأُسلوب الناقص فى النداءِ :

وقد يأتى أُسلوب النداءِ ناقصاً ، وذلك فى صورتين :

١ ــ الصورة الأُولى : أن تحذف (يا) . وقد سبق الكلام على هذا فى أول الباب .

٢ ــ الصورة الثانية : أن يحذف المنادى ويبقى حرف النداء . وفى هذا خلاف بين النحويّين .

فجزم ابن مالك ــ كما ذكر السيوطىّ ــ بجوازِه قبل الأَمر والدُّعاءِ ،

وخرج عليه قوله تعالَى : « أَلَا يا اسجُدوا [١] » ، وقول الشاعر :

يا لعنةُ اللهِ والأَقوامِ كُلِّهِمِ والصَّالحين على سِمْعَانَ مِنْ جارِ[٢]

أَى يا قوم . أَو يا هؤلاءِ .

قال ابن مالك : حقُّ المنادى أَن يمنعَ حذفُه ، لأَن عامله حذف لزوماً ، إلَّا أَن العرب أَجازت حذفه والتزمَتْ إبقاءَ (يا) دليلًا عليه ، وكونَ مابعده أَمراً أَو دعاءً ، لأَنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعوّ . فاستُعمل النداءُ قبلهما كثيراً ، حتَّى صار الموضع منبِّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت (يا) ، فحُسن حذفه لذلك .

وقال أَبو حيان : الذى يقتضيه النظر أَنَّه لا يجوز ؛ لأَنَّ الجمع بين حذف فعل النداءِ وحذف المنادى إجحاف ، ولم يردْ بذلك سماعٌ من العرب فيقبل ، و (يا) فى الآية والبيت ونحوهما للتنبيه .

والذى أَرتضيه : ما ذهب إليه أَبو حيان : أَنَّها تقال فى مثل هذا الموضع للتنبيه والاستثارة . وممَّا يُؤيِّد ذلك ما ورد من قول النَّخَعية تخاطب أُمَّها لطيفة :

* أَلَّا يا فابكِ سَوَّالًا لطيفا[٣] *

زعموا أَنَّ (يا) نُودِى بها الاسمُ فى آخر الكلام ، أَى يا لطيفُ مرخم لطيفة .

وليس ذلك بالمأْلوف : أَن يفصل بين المنادى وحرف النداءِ بمثل

---

(١) الآية ٢٥ من سورة النمل . وهذه قراءة ابن عباس وأبى جعفر والزهرى والسلمى وحسن وحميد والكسائى ، وقرأ الجمهور : (ألا يسجدوا) . تفسير أبى حيان ٧ : ٦٨ ، وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٦ .

(٢) أنشده سيبويه فى ١ : ٣٢٠ بدون نسبة . وكذا أورده العينى فى ٤ : ٢٦١ .

(٣) سوال ، هنا : اسم المرثى .

هذا الفصل ، وإنّما (يا) الملفوظ بها للتنبيه ، والمنادى فى آخر الشطر مقدَّر قبله حرفُ نداء .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٣٠٣ – ٣١٣ ، ٣٢٥ – ٢٣٦ ابن يعيش ١ : ١٢٧ – ١٣٠/
٢ : ١٥ ، ٢٤/٨ : ١١٨ ، ١٢١ الرضى ١ : ١١٨ – ١٣٢ ، ١٤٥ –
١٤٧/٢ : ٣٥٤ الإنصاف ٢٠٨ – ٢١٤ الشذور ١٢٨ – ١٣٤ ، ٢٥٧
ابن عقيل ٢ : ٢٠٠ – ٢١٨ التصريح ٢ : ١٦٣ – ١٨١ الأشمونى والصبان
٣ : ١٣٣ – ١٦١ الهمع ١ : ١٧١ – ١٧٩ الصاحبى ١٤٨ ، ١٩٦ ديوان
جرير ١٩٤ واللسان (عذر) .

٢٢

الاستغاثة والتعجب

وهما ضربانِ من ضروب النداء :

فالاستغاثة يُقصَد بها طلب الغَوْث ، وله أَداةٌ واحدة وهى (يا) ، وتذكر بعدها لامٌ مفتوحة جارّة للمستغاث به ، أَمّا المستغاث له فيجر بلام مكسورة نحو : يا لزيدٍ لعمرٍو .

ويجوز أَن يختم بالأَلف عوضاً من اللام كقول القائل :

يا يزيدَا لآملٍ نَيْلَ عزٍّ   وغِنًى بعد فاقةٍ وهوانِ

فالمستغاث يزيدا ، والمستغاث له آمِل .

وقد يخلو المستغاث منهما ، أَى من اللام والأَلف ، فيعطى مايستحقه لو كان منادًى غير مستغاث كقوله :

أَلا يا قومِ للعجب العجيبِ   وللغَفلات تعرِض للأَريبِ[1]

وإذ ا عُطف على المستغاث مستغاث آخر ، فإِمَّا أَن تتكرر معه (يا) أَوْلا . فإِنْ تكررت لزم الفتح أَيضاً فى الثانية ، نحو: يا لَزيدٍ ويالَعمرو لِبكر . وإِن لم تتكرر لزم الكسر ، نحو : يا لزيد ولِعمرٍو لبكر .

وكلُّ ما صحّ أَن يكون منادًى صحّ أَن يكون مستغاثاً ومتعجَّباً منه ، ومالا فلا ، إِلَّا المعرف بأَلْ فإِنه يجوز نداؤه فيهما ، أَى فى الاستغاثة والتعجب .

وأَمَّا (التعجّب) فإِنَّما يكون لاستعظامِ الأَمر والعَجب منه ، وقد

---

(١) قوم : مستغاث مضاف لياء المتكلم المحذوفة اجتزاء بالكسرة .

أُجرى التعجُّب مجرى الاستغاثة فى الأُسلوب ، وسائرِ وجوه الاستعمال وجميع الأَحكام ، لأَن سببهما أَمرٌ عظيم عند المنادى .

وكما جاز فى المستغاث أن يختم بالأَلف عوضاً من اللام ، يجوز ذلك فى أُسلوب التعجب ، نحو قول الأَعرابى :

يا عجبَا لهـذه الفليقهْ هل تُذهبنَّ القُوَباءَ الرِّيقهْ

وقد يخلو المتعجب منه من اللام ومن الأَلف ، نحو : يا عجبُ !

والتعجب بالنداء يكون على وجهين :

١ ـ أَحدهما : أن ترى أَمراً عظيماً فتنادى جنسَه نحو : يالَلمَاءِ ، ويالَلعشب !

٢ ـ والآخر : أن ترى أَمراً عظيماً تستعظمه فتنادى مَن له نسبةٌ إليـــه أَو مُكْنة فيه ، نحو : يالَلعلماء ! إذا استعظمت شأْنَ العـلم . ويا لَلجنود ! إذا استعظمتَ شأْنَ الْجهاد .

المـراجــع :

سيبويه ١ : ٣١٨ – ٣٢١ ابن يعيش ١ : ١٣٠ – ١٣١ الرضى ١ : ١٢١ – ١٢٢ ابن عقيل ٢ : ٢١٩ – ٢٢٠ التصريح ٢ : ١٨٠ – ١٨١ الأشمونى والصبان ٣ : ١٦٢ – ١٦٦ الهمع ١ : ١٨٠ – ١٨١ .

٢٣

الندبة

والنُّدبة : اسمٌ مِن نَدَب الميِّت ، إذا ناحَ عليه وذكر خصاله الحميدة . وأكثر من يتكلم بها النِّساءُ ، لضعفهنَّ عن احتمال المصائب وتحمُّل الصَّدمات .

والنُّدبة فى اصطلاح النحويين : ضربٌ من النداءِ يُقصد به التفجُّع على مفقودٍ حقيقة ، أو منزَّلٍ منزلة المفقود ، أو الحسرةُ على المتوجَّع له ، أو إظهار الألم من المتوجَّع منه .

مثال الأوَّل :

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرتَ له　　وقُمتَ فيه بأمر الله يا عُمرا[١]

ومثال الثانى قول عُمر وقد أُخبر بجَدبٍ أصاب بعضَ العرب : واعمراه واعمراه !

ومثال الثالث :

فواكَبِدَا مِنْ حبِّ مَنْ لا يحبُّنى　　ومن عبَرَاتٍ ما لهنَّ فَنَاءُ[٢]

ومثال الرابع قولهم : وامُصيبتاه ! وارزيَّتيَهْ !

وأكثر ما يستعمل هذا الأُسلوب مصدَّرا بلفظ (وا) ، وقلَّما تستعمل معه (يا) . وهذه الأخيرة لا تستعمل إلَّا عند أمن اللبس بالمنادى غير

---

(١) لجرير فى ديوانه ٣٠٤ ، والعينى ٤ : ٧٣ .

(٢) هو قيس المجنون العامرى . التصريح ٢ : ١٨١ .

المندوب ، كأن يندب ميتاً اسمه زيد وبحضرة القوم من اسمه زيد ، فهذا لَبسٌ يمنع استعمال (يا) .

ويجوز إلحاق آخر المنادى المندوبِ ألفا نحو : وازيدًا لا تبعَدْ ! ويحذف ما قبلها إن كان ألفا كقولك : يا مُوساه ! فحذف ألف موسى وأُتى بالألف الدالة على الندبة . أو إن كان تنوينا نحو : واغلام زيداه !

وقد تلحق هذه الألف المنادى غير المندوب ، كقول امرأةٍ من العرب : « فَصِحْتُ : يا عمراه ، فقال : يالبِّيكاه » .

وإذا وقف على المندوب لحقه بعد الألف هاءُ السكت ، نحو : وازيداهْ ! أو وقف على الألف نحو : وازيدا !

ولا تثبت الهاءُ فى الوصل إلّا ضرورةً كقوله :

ألا يا عمرو عمراهُ وعمرو بن الزبيراه (١)

والحكم النحوىّ للمندوب هو حكم المنادى سواءً بسواء .

مالا ينـدب :

وهناك أسماءٌ لا تندب ، وهى الضمير ، واسم الإشارة ، والموصول إلّا ما كان خالياً من ألْ واشتهر بالصِّلة كقولهم : وامن حفر بئر زمزماه ! واسم الجنس المفرد ، والنكرة .

وقد اتخذ النحويون من هذا الباب مجالًا للتخيُّل والتصور ، فافترضوا أساليبَ وصوراً أصدروا فيها فتاوى دالَّةً على سعة الخيال وحُسْن الفقه للنَّحو ، وهى ليست من أغراضنا فى هذا البحث .

---

(١) لم يعرف قائله . العينى ٤ : ٢٧٣ . وعمرو هذا هو عمرو بن الزبير بن العوام الأسدى .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٣٢١ – ٣٢٥ ابن يعيش ٢ : ١٣ – ١٥ الرضى ١ : ١٤٢ – ١٤٥
الإنصاف ٢٢٢ – ٢٢٥ ابن عقيل ٢ : ٢٢١ – ٢٢٥ التصريح ٢ : ١٨١ – ١٨٤
الأشمونى والصبان ٣ : ١٦٧ – ١٧١ الهمع ٢ : ١٧٩ – ١٨٠ .

٢٤

الاختصاص

والاختصاص فى الاصلاح : تخصيص حكمٍ علق بضميرٍ لغير الغائب ، بما تـأَخَّر عنه من اسمٍ ظاهر معرفة معمولٍ لأَخصُّ واجب الحذف .

فقولك : أَنا القاضىَ أَلتزم الحيادَ ، قد خصّصت الحكم المتعلق بالضمير « أَنا » ، وهو التزام الحياد ، بالاسم المعرفة الظاهر ، وهو« القاضى» الذى هو معمول لعامل واجب الحذف ، تقديره أَخصّ .

والباعث عليه فخرٌ ، أَو تواضعٌ ، أَو زيادة بيان .

فالأَول نحو : عَلَىَّ أَيُّها الجواد يعتمد الفقير .

والثانى نحو : أَنا أَيُّها العبد فقيرٌ إِلَى عَفْو الله.

والثالث نحو : نحنُ أَيُّها العرب أَقرى للضيف .

والاختصاص عند جمهور النحاة أُسلوبٌ خبرىٌّ جاءَ غالباً على صوره أُسلوب النِّداءِ لفظاً ، كما جاءَ الخبر على صورة الأَمر ، والأَمر على صورة الخبر ، والخبر على صورة الاستفهام ، والاستفهام على صورة الخبر .

ووجه شبهه بأُسلوب النِّداءِ عندهم يرونه واضحاً فى الأُسلوب المستعمل فيه أَىّ وأَيّة ، حيث يبقيان على الصورة التى كانا عليها فى النِّداءِ ، وهى البناءُ على الضم . وإِنَّما لم يجعلوه نداءً لِمَا ذكروا من أَنَّ (يا) لا يمكن أَن تردَ قبل أَيُّها أَوْ أَيَّتُها فى أُسلوب الإِختصاص .

وهم يقولون فى قولهم : أَنا أَيُّها الرجل أَفعل كذا : أَى أَخصُّ الرجل

الذي هو أنا ، أي أفعل ذلك مخصوصاً بين الرجال . وفى : اللّهم اغفِرْ لنا أيّتُها العصابة ، أي مخصوصين من العصائب .

وأنا أرى ـ كما رأى الأخفش من قبل ـ أنّ ما زعموه فى الأُسلوب المستعمل فيه أيّ وأيّة ، أنّه ليس على النداء بل هو على الاختصاص ـ لا يعدُو أن يكون تخيُّلًا لا أساس له من الصِّحة ، فطبيعة النِّداءِ فيه ظاهرة ، واستعمال الطريقة الإعرابيّة فيه ناطقة بأنّه أُسلوب نِداءٍ . ولعل الذى ساق جمهرة النحاة إلى هذا الزعم ما وضعوه من قاعدة ـ ذكرتها من قبل ـ أنّ المتكلِّم لا ينادى نفسه[1]،ومن ثَمَّ منعوا : يا أنا ، كما منعوا :يا هو . فَمَا قولهم فى قول عمرَ منادياً نفسه : «كلُّ النَّاسِ أفقهُ منك يا عمر » .

وعلى ذلك إنِّى أستطيع أن أذهبَ إلَى أبعد ممَّا ذهب إليه الأخفش فأرى أنّ ما أتى فى هذا الأُسلوب مضافاً ، أنّه كذلك من باب النِّداءِ ، فإذا نظرتَ فى نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « نحن معاشرَ الأنبياءِ لانُورث» وجدتَ أُسلوبية النِّداءِ ظاهرةً فيه ، وأنَّه معربٌ إعرابَه . وليس بمنكَر أن يكون الرسولُ قد عبَّر بنداءِ معاشرِ الأنبياءِ الذين هو منهم . ولذلك فظائر ونظائر فى لغتنا العامية ، تقول العامّة : « نحن يا فقراءُ لا نبخل هذا البخل » ، « نحن يا كبارَ السنّ لا نجرؤ أن نفعل كذا » ، يستعملون أُسلوب النِّداءِ كاملًا فى كلِّ أُسلوب اختصاص مضافٍ أو غير مضاف .

كما أنّه ليس بمنكَر أن يكون الراجز فى قوله :

* نحن بنى ضَبَّةَ أربابُ الجملْ[2] *

---

(١) انظر ص ١٣٧ .

(٢) أنشده فى الكامل ٦٥ ، ٢٢٤ ليبسك بدون نسبة . ونسب فى الحماسة ٢٨٩ بشرح المرزوقى و ١ : ٢٨٠ بشرح التبريزى إلى الأعرج المعنى . وفى الطبرى ٤ : ٥١٧ – ٥١٨ إلى الحارث الضبى . وقال التبريزى : الصحيح أنها لعمرو بن يثربى .

أن يكون أراد : يا بنى ضبة ، ويكون الاختصاص من بعد ذلك أمراً مستلزَماً للنِّداءِ ، فأنت حين تنادى فرداً أو جماعةً من النَّاس إنَّما تخصُّه أو تخصُّهم بالنِّداءِ .

فلم يبق ممَّا يذكرونه من أساليب الاختصاص ممَّا يُمكن حمله على النِّداءِ إلَّا المختص المفرد كقولهم : «نحنُ العُربَ أسخَى من بذل» أى أخصُّ العرب ، وبذلك نستطيع أن نضيِّق نطاق هذا الباب على هذا النَّحو الجديد .

وأمَّا ما ذكروه من أنَّ (يا) لا يمكن أن تَرِد قبل أيُّها أَوْ أيَّتُها فى أُسلوب الاختصاص ، وأن هذا دليلٌ على أنَّه ليس بأُسلوب نداءٍ ، كما ذكرته من قبل[1] فإنِّى أراه حجّةً عليهم لا لهم ، لأنَّ العرب إنَّما فعلَتْ ذلك تنبيها على أنَّهم أرادوا بهذا الاسلوب مضاعفةَ معنى الاختصاص الذى تؤدِّيه طبيعة النِّداءِ ، كما سلف القول ، فجعلوا التزام حذف (يا) إشارةً إلى ذلك المعنى المقصود ، وهو مضاعفة معنى الاختصاص .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٣٢٧ – ٣٢٨ ابن يعيش ٢ : ١٧ – ١٩ الرضى ١ : ١٤٧ – ١٤٨ الإنصاف ٤٠٦ – ٤١١ الشذور ١٥٨ – ٢٦٥ ابن عقيل ٢ : ٢٣٣ التصريح ٢ : ١٨١ – ١٨٤ الأشمونى والصبان ٣ : ١٨٥–١٨٧ الهمع ١ : ١٧٠ – ١٧١ .

(١) ص ١٥٠ .

٢٥

التحذير والإغراء

فالتَّحذير : تنبيه المخاطب على أَمرٍ مكروه ليجتنبه .

والإِغراءُ : تنبيه المخاطب على أَمرٍ محمود ليفعله .

ا ــ أَمَّا التَّحذير فله أَساليب أَشهرها :

١ ــ إِيّاكَ ومتصرّفاتها ، مع ذكر معطوفٍ بعدها نحو : إِيّاكَ والشَّرّ ! أَو بدون العطف كما فى قوله :

فإِيّاكَ إِيّاكَ المِراءَ فإِنَّه إِلى الشرِّ دعّاءٌ وللشَّرِّ جالبُ[١]

٢ ــ إِيّاىَ وإِيّانا مع ذكر معطوف بعدها . وهو استعمال قليل ، ومنه قول عمر : « لتُذَكِّ لكم الأَسَلُ والرِّماح ، وإِيّاىَ وأَنْ يحذف أَحدُكم الأَرنب » .

٣ ــ إِياه ومتصرّفاتها مع ذكر معطوف بعدها ، كما فى قول بعضهم : « إِذا بلغ الرجل الستِّينَ فإِيّاه وإِيّا الشوابِّ[٢] » . وهذا استعمال قليل جدا.

٤ ــ ذكر الاسم معطوفاً عليه آخر ، نحو : رأْسَك والسَّيفَ ! أَهلَك واللَّيلَ !

٥ ــ تكرار الاسم نحو : الضَّيغم الضيغم ! رأْسَك رأْسَك !

والعامل فى هذه الضروب الخمسة واجب الاستتار.

---

(١) للفضل بن عبد الرحمن القرشى ، كما فى الخزانة ١ : ٢٦٥ . وانظر سيبويه ١ : ١٤١.

(٢) ويروى : « وإيا السوءات » كما فى الصبان . قال الأشمونى : « والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب » . وقال الصبان : « فحذف الفعل مع فاعله ، ثم تلاقى ، ثم نفس ، فانفصل الضمير وانتصب . وأقام إيا مقام أنفس » .

٦ ـ ألّا يكون هناك عطفٌ ولا تِكرار ، نحو نفسَك الشرَّ ! الأَسد !
فهذا الأُسلوب الأَخير يجوز فى عامله الاستتار والظُّهور.

وجمهرة النَحويِّين يجعلون كلَّ هذه الأَساليب من قبيل الإِنشاءِ ، أى الإِنشاءِ الطَّلبى ، بتقدير عامل طلبىّ مناسب ، نحو : احذَرْ ، بادِرْ ، باعدْ ، نحِّ .

ب ـ وأَما الإِغراءُ فهو نقيض التحذير ، ولايتصوّر مع (إِيّا) بضروبها الثلاثة ؛ لأَنَّها التُزِمَتْ فى التحذير.

وعلى هذا فالأَساليب التى تصح فيه هى :

١ ـ أُسلوب العطف ، نحو المروءة والنجدة!

٢ ـ أُسلوب التكرار ، كقوله :

أَخاكَ أَخاك إنَّ مَنْ لا أَخَا له   كساعٍ إِلى الهَيجا بغير سلاحِ[1]

وهذان الأُسلوبان يتحتَّم فيهما إِضمار العامل : الزمْ، أَو نحو ذلك.

٣ ـ أُسلوب الإِفراد ، نحو : الصَّلاةَ جامعةً [2] .

المراجــع :

سيبويه ١ : ١٣٨ – ١٤١ ابن يعيش ٢ : ٢٥ – ٣٠ الرضى ١ : ١٦٥ – ١٦٨
الشذور ٢٦٥ – ٢٦٩ ابن عقيل ٢ : ٢٣٥ – ٢٣٦ التصريح ٢ : ١٩٢ – ١٩٥
الأشمونى والصبان ٣ : ١٨٧ – ١٩٤ الهمع ١ : ١٦٩ – ١٧٠ .

---

(١) البيت لمسكين الدارمى ، كما فى الخزانة ١ : ٤٦٦ . ونسبه الأعلم فى شرح شواهد سيبويه ١ : ١٢٩ إلى إبراهيم بن هرمة القرشى .

(٢) قال الأشمونى : « الصلاة نصب على الاغراء بتقدير احضروا ، وجامعة حال . فلو صرحت باحضروا جاز » .

٢٦

اسم الفعل والصوت

واسم الفعل : ضربٌ من الكلمات تنوب عن الفعل فى العمل، ولاتتأثر بالعوامل ، وليست من الفَضَلات.

فَشَتَّان : اسم فعلٍ ينوب عن افترقَ ، الماضى . وأوَّهْ: اسم فعل ينوب عن أتوجَّعُ ، المضارع . وصَهٍ : اسم فعل ينوب عن اسكت ، الأمر.

ولسنا نَعرِض للخلاف بين النحويِّين فى النظر إلى تلك الكلمات ودعوى أنَّها أسماء ، أو أفعال ، أو خالفة للأفعال ، أو أسماءُ أفعال ، ولاللقول فى بنائها ومحلها الإعرابى ، والقول فى تعريفها وتنكيرها ، والقول فى إعمالها وتقدُّم معمولها ؛ فإنَّ الذى يعنينا من ذلك هو زاوية الأُسلوب الإنشائى ، وهذه تبدو لنا فى الضرب الذى يسمِّيه البصريون من النحاة : اسم فعل الأَمر .

واسم فعل الأَمر أكثر أسماءِ الأَفعال عدداً واستعمالا ؛ لأَنه يمتاز بورود نوعٍ قياسى منه سيأْتى الكلام عليه ، ولأَنَّ أكثر المنقول عن غيره – كما سيأْتى – إنما يدلُّ على الأَمر .

وهم يقسِمون أسماءَ الأَفعال إلى ثلا ثة ضروب:

١ – مرتجل ، وهو ما وُضع من أوّل الأَمر اسما للفعل ، نحو: هيهاتَ بمعنى بَعُد ، وأُفٍّ بمعنى أتضجَّر ، وآمين بمعنى استجب .

وذهب بعضهم إلى أن أدوات النداءِ أسماءُ أفعال[1] .

---

(١) يس على التصريح ٢ : ١٦٣ .

٢ ــ ومنْقول عن غيره ، وهو ثلاثة أضرب : ــ

ا ــ المنقول عن ظرف أو جارّ ومجرور ، نحو : عليكَ ، بمعنى الزمْ . وعليه رجلًا ، بمعنى ليلزمْ رجلا . ومنه قوله تعالى : « عليكمْ أنفُسَكم (١) » أى الزموا شأْنَ أنفسكم : ودُونَك الكتابَ ، أى خُذْه ؛ ومكانَك ، بمعنى اثبتْ ؛ وأمامك ، بمعنى تقدمْ ؛ ووراءَك ، بمعنى تأَخَّر ؛ وإليك ، بمعنى تنحَّ .

ب ــ المنقول عن المصدر ، وهو على قسمين :

قسم استُعمل فعله ، نحو رُوَيد ، وهو مصغَّر مصدر مرخَّم ، أصله إرواد ، فرخِّم فصار رود ، ثم صغِّر . وقد استعملوه قبل النقل تارةً مضافا إلى فاعله نحو : رويد زيدٍ عمرا ، أومفعوله نحو : رويد عمرو . وتارةً منوّنا ناصبا للمفعول ، نحو : رويداً عَمراً . وبعدَ نقله إلى أسماءِ الأفعال قالوا : رويدَ عمرًا بفتحة البناء عليه . ومنه قول القائل :

رويدَ عليًّا جُدَّ ما ثدىُ أُمِّهم إلينا ولكن بعضُهم مُتماين (٢)

والقسم الثانى : ماأميتَ فعلهُ ، نحو : بَلْهَ . يقال : بلهَ زيدٍ على أنّه مصدر مضاف إلى مفعوله ، كما يقال ترك زيدٍ . ويقال أيضاً : بلهًا عمرًا بمعنى تركاً عمرا . ثم نقل إلى جماعة اسم الفعل فقيل : بلهَ زيدًا ، بنصب المفعول وبناءِ بَلْهَ على أنّه اسم فعل . قال كعب ابن مالك :

تذر الجماجمَ ضاحيًا هاماتُها بَلْهَ الأَكفَّ كأَنّها لم تُخلقِ

---

(١) الآية ١٠٥ من سورة المائدة .

(٢) للمعطل الهذلى فى ديوان الهذليين ٣ : ٤٦ . وأنشده سيبويه فى ١ : ١٢٤ منسوباً إلى الهذلى بدون تعيين . وأنشده فى اللسان (رود ، مين) بدون نسبة . والمتماين : الكذوب . ويروى « متيامن » ، أى ذاهب إلى جهة اليمين .

حـ ـ المنقول عن كلمتين ركبا تركيبًا مزجيًا كحيَّهلْ ، بمعنى أقبِلْ مسرعاً ، من «حَيَّ» بمعنى أقبِلْ واعجل ، و«هَلَا» بمعنى أسرع ، فلما ركِّبت حذفت ألفها . ويكثر استعمالُ هذه الكلمة لاستحثاث العاقل تغليبًا لحيّ ، وقد يستحثُّ بها غيره تغليبًا لـ «هَلَا» التى هى فى أصلها زَجْرٌ للخيل[1] .

وكذلك (هُلمَّ) الحجازية ، أى التى تستعمل مجرّدة من الضمائر الملحقة بها ، ذكروا أنَّهَا مركبة من «ها» التنبيه ،و«لُمَّ» التى هى فعلُ أمرٍ من لمَّ اللهُ شعثَه ، أى جَمَعه . ويدلُّ على صحة هذا التقدير أنَّهم نطقوا به فقالوا : «هالُمَّ» . وتستعمل هلمَّ بمعنى أَحضِرْ فتتعدَّى إلى المفعول بنفسها ، ومنه : «قُلْ هلمَّ شهداءَكم[2]» ، أى أحضروهم. وتستعمل أيضاً بمعنى أَقبلْ فتتعدَّى إلى المفعول بإلى ، نحو : «والقائلين لإخوانهم هَلُمَّ إلينا[3]» . هذه لغة أهل الحجاز .

وأما بنو تميم فهى عندهم فعلٌ ، تتَّصل بها الضمائر البارزة ، فيقولون: هَلُمِّى ، هُلمَّا ، هَلمُّوا ، وهَلْمُمْنَ .

وهذا الضرب الثانى بأنواعه الثلاثة ، كما رأيتَ ، يكاد ينحصر فى اسم فعل الأمر ، أى هو من قبيل الإنشاءِ الطلبى .

٣ ـ وضربٌ ثالث قياسىٌّ ينقاس فى كلِّ فعل ثلاثىٍّ تام متصرّف ، يأتون به على وزن (فَعَالِ) مبنيا على الكسر ، نحو : نَزَالِ ، ولحاقِ ، وبدَارِ ، وتراكِ . قال :

---

(١) قالت ليلى الأخيلية :

تعيرنا داء بأمك مثله وأى حصان لا يقال له هلا

(٢) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ١٨ من سورة الأحزاب . ولم ترد «هلم» فى القرآن الكريم فى غير هاتين الآيتين .

تَراكها من إبلٍ تَراكِها أَما تَرى الموتَ لدى أَوراكها(١)

وبنو أَسد يقولونه مبنيًّا على الفتح ، يقول : نَزَالَ بفتح اللام ، وكذا فى سائر الباب.

وتوسَّع بعضُ النحويين فى هذا القياس .

فأَجاز ابنُ طلحة بناءه من أَفْعَلَ ، قياسًا على دَراكِ من أَدركَ .

وأَجاز الأَخفش أَنْ يقال دَحراجِ ، وقَرطاسِ ، قياساً على ماورد من قَرقارِ الذى هو من قرقَر .

وأَما المبرِّد فلم يقس شيئاً من هذا الباب ، وقفَه جميعَه على السماع.

وهذا الضرب ينحصر كما رأَيت فى اسم فعل الأَمر ، أَى هو من قبيل الإِنشاءِ الطلبى كذلك.

* * *

ومما يلحق باسم الفعل ضربٌ من أَسماءِ الأَصوات .

وأَسماءُ الأَصوات كلمات مبهمة تنقسم إلى ضربين :

١ ــ الضرب الأَول ــ وهو الملحق باسم الفعل ــ وهو ماخُوطِب به مالايعقل ، مما يشبه اسم الفعل ، كقولهم فى دعاءِ الإِبل لتشرب : جِيءْ جِيءْ ، وهو أَمرٌ لها بورود الماءِ . وفى دعوتها لتُعلف : هاْهاْ ، وهو أَمر لها بتناول العلف . وفى دعاءِ الضأْن يقولون : حاحا ، وفى دعاءِ المعز : عاعا ، وفى زجر الخيل : هَلًا ، وفى زجر الإِبل : حَوب ، وفى زجر البغل : عَدسْ.

قال يزيد بن مفرِّغ :

عَدَسْ مالعبَادٍ عليك إمارةٌ أَمِنْتِ وهذا تحملينَ طليقُ

(١) لطفيل بن يزيد الحارثى ، شاعر فارس جاهلى . الخزانة ٢ : ٣٥٥ .

وهذا ضربٌ من ضروب الإنشاء الطلبي . وإنّما لم يُدْمجوه فى اسم الفعل لأنّه لم يتحمَّل الضمير كما تحَمَّله اسم الفعل.

والضرب الثانى : ما كان حكايةً لصوت حيوان كغاق لصوت الغراب، وشِيب لصوت مشافر الإبل عند الشرب . أو حكاية لصوت غير الحيوان، كطاق لصوت الضَّرب ، وطق لصوت وَقْع الحجارة بعضِها على بعض ، وقَبْ لصوت وقْع السيف على الضَّريبة .

والحقُّ أن ضبط هذه الأسماء وحصرَها إنما هو من عمل اللغوىّ ، أما حظُّ النحوىّ فأَنْ يتكلَّم على بنائها كما ذكر ابن قاسم (١).

قال السيوطى : وهذه الأسماءُ ـ يعنى أسماءَ الأصوات ـ كلُّها مبنية، لشبهها بالحروف المهملة فى أنَّها لاعاملة ولامعمولة .

المراجــع :

سيبويه ١ : ١٢٢ – ١٢٩ ابن يعيش ٤ : ٢٥ – ٥٢ الرضى ٢ : ٦١ – ٧١ الإنصاف ١٤٠ – ١٤٣ ، ٣٠٧ – ٣١٨ الشذور ٤٨٤ – ٤٩٦ ابن عقيل ٢ : ٢٣٧ – ٢٤٠ التصريح ٢ : ١٩٥ – ١٩٩ ، ٢٠١ – ٢٠٢ الأشمونى والصبان ٣ : ١٩٤ – ٢٠٧ الهمع ٢ : ١٠٥ – ١٠٧ الدسوقى على المغنى ١ : ٢٠٠ – ٢٠٢

(١) الهمع ٢ : ١٠٧ . وابن قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادى المصرى، ويعرف أيضاً بابن أم قاسم ، وهى جدته أم أبيه نسب إليها . واسمها زهراء . توفى سنة ٧٤٩ .

الـردع

الرَّدع معناه الزجر ، وليس للردع إلَّا حرفٌ واحد ، هو كَلَّا ، ومعناه معنى إنشائى ، قال الدسوقى : «كان يمكن أن يكون اسمَ فعل معناه ارتدعْ وانزجرْ ، إلا أنَّ تأْدية المعانى بالحروف أولى لأكثريته» .

تقول لشخص : فلان يبغضك ، فيقول لك : كلاَّ ، ردعاً لك.

ويقول المتكلم : يظنُّ فلانٌ أنَّه خير قومه ؟ كلاَّ إنَّ فى قومه من هو خير منه .

ويقول لك شخص : اجْفُ فلاناً لأنه يجفوك ، فتقول له : كلَّا لن أجفوَه .

فالزجر كما يكون مصحوباً بتكذيب المخاطب ، يكون كذلك مصحوباً بتكذيب الغائب ، أومصحوباً بإعلان المخالفة. —

تأْصيل كلمة كلَّا :

واختلف النُّحاة فى تأْصيل (كَلَّا) ، فذهب ثعلبٌ إلى أنَّها مركبة من كاف التشبيه ولاالنافية ، قال : وإنَّما شدِّدت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهُّم بقاء معنى الكلمتين.

وهى عند غير ثعلبٍ بسيطةٌ لاتركيبَ فيها .

اختلاف النحاة فى معناها :

ذهب الخليل وسيبويه ، والمبرِّد ، والزجّاج ، وأكثر البصريين إلى أنَّها حرفٌ معناه الردع والزجر ، لامعنى لها عندهم إلَّا ذلك ، حتى إنهم يجيزون أبداً الوقْفَ عليها والابتداءَ بما بعدها ، وحتى قال جماعةٌ منهم:

متى سمعتَ كَلَّا فى سورةٍ ، فاحكم أنَّها مكية ، لأن فيها معنى التهديد والوعيد ، وأكثر مانزلَ ذلك بمكة.

وهذا دفاعٌ لاطائل تحته ، إذ يحتمل أن يكون قد نزل فى المدينة مايتَعَلَّق بأهل مكة زجراً لهم عمَّا كانوا قد صنعوا من قبل .

ويُبطل قولَ الخليل ومَن وافقه ، أنَّ بعض آيِ الكتاب لايمكن حمل (كلا) فيه على معنى الزَّجر إلَّا بتعسُّف شديد . نحو :«فى أىِّ صورةٍ ماشاءَ ركَّبك . كلَّا بَلْ تكذِّبون بالدِّين (١) » ، «يوم يقومُ النَّاسُ لربِّ العالَمين ، كلَّا إن كتاب الفجار لفى سِجِّين (٢) » ، « ثمَّ إنَّ علينا بيانه . كلَّا ، بل تُحِبُّون العاجلة(٣) » .

ويَظهر هذا التعَسُّف بوضوحٍ فى تأويل الطبرىّ وجماعةٍ ، لقوله تعالى : «وما هى إلَّا ذِكْرَى للبشَر . كلا والقَمَر(٤) » حيث قالوا : إنَّه لما نزل فى عدد خَزَنة جهنم : «عليها تِسْعةَ عَشر» قال بعضهم : اكفونى اثنين وأنا أكفيكم سبعة عشر ، فنزلت « كَلَّا والقمر» زجراً له.

فالحقُّ ماقاله الكسائى وأبو حاتم ومن وافقهما ، وما أضافه النضر ابن شُميل والفراءُ ومن وافقهما : أن معنى الردع والزجر ليس مستمرًّا فيها . فزادوا من معانيها أنها :

١ ـ تأْتى بمعنى حقًّا ، وهو رأْى الكسائى ومتابعيه ، كما فى قوله تعالى : « كَلَّا والقمر » ، « كَلَّا إنَّ الإنسانَ لَيَطْغَى(٥) » .

قال الرضى : « وإذا كانت بمعنى حقًّا جاز أن يقال إنَّها اسمٌ بنيت

---

(١) الآية ٨ ، ٩ من سورة الانفطار . (٢) الآية ٥ ، ٦ من سورة المطففين .
(٣) الآية ١٩ ، ٢٠ ، من سورة القيامة . (٤) الآية ٣١ ، ٣٢ من سورة المدثر .
(٥) الآية ٦ من سورة العلق .

لكون لفظها كلفظ الحرفية ، ومناسَبةِ معناها لمعناها ، لأنّك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقاً لضدّه ، لكنّ النحاة حكموا بحرفيتها إذا كانت بمعنى حقًّا أيضاً ، لِمَا فهموا من أنَّ المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بإنَّ ، فلم يخرجْها ذلك عن الحرفيّة ».

ولما كانت بمعنى حقًّا لم يجز الوقف عليها ، لأنّها من تمام مابعدها . ويجوز الوقف إذا كانت للردْع ، لأنّها ليست من تمام ما بعدها .

٢ – وتأْتى بمعنى الاستفهامية ، وهو مافهمه أبو حاتم ومُتابعوه ، كقولِه تعالى : « كلَّا إنَّها كلمة هو قائلها[١] ».

٣ – وحرفَ جوابٍ بمعنى نعمْ . وهو ما قاله النَّضْر بن شُمَيل والفرّاءُ ومن وافقهما .

وحملوا عليه قولَه تعالى : « كَلاَّ والْقَمَرِ[٢] » .

المراجـع :

ابن يعيش ٩ : ١٦ – ٥٥ الرضى ٢ : ٣٧٢ – ٣٧٣ الهمع ٢ : ٧٤ الصاحبى ١٣٣ – ١٣٤ .
وللصاحبى رسالة خاصة فى (كلا) .

---

(١) الآية ١٠٠ من سورة المؤمنون .
(٢) الآية ٣٢ من سورة المدثر

القسم

ومعناه الحلف واليمين . والقَسَم ضرب من ضروب الإنشاء غير الطلبي .

وهو إما أن يكون بجملة فعلية نحو : أُقسم بالله . أو بجملة اسمية : نحو: يمينِ الله لأَفعلنَّ كذا . أو بأَدوات القسم الجارَّة لما بعدها .

ولنبدأْ بالكلام على أدواتِ القسم لأَنَّها أكثر استعمالاً فى هذا الغرض.

وأَدوات القسم هى : الباءُ ، الواو ، التاء ، اللام ، الميم المكسورة ، مِنْ .

١ ـ أما (الباءُ) فهى الأَصل فى القسم ؛ لأَنَّها حرف الجرّ الذى يعدَّى به الحلف ، يقال : أَحلف بالله ، وأُقسم بالله ، ونحو ذلك . قال تعالى : « وأَقسموا بالله جَهْدَ أَيمانهم[1] » . وقال زهير :

فأَقسمتُ بالبيتِ الذى طافَ حوله ... رجالٌ بنَوْهُ من قُريشٍ وجُرهُمِ

ويؤيِّد أَيضاً أَنَّها الأَصلُ فى القسم أَنَّها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر ، فتقول : بالله لأَقومنَّ ، وبه لأَفْعلنَّ . وقال الشاعر[2] :

رأَى برقاً فأَوضعَ فوقَ بَكرٍ ... فلا بِكَ ، ماأَسَالَ وما أَغاما

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، و٣٨ فى النحل ، و٥٣ فى النور ، و٤٢ فى فاطر .

٢ هو [illegible]رو بن يربوع بن حنظلة ، كما فى نوادر أبى زيد ١٤٦ . والضمير فى « رأى » للضيف فى بيت قبله ، وهو :

* ألا لله ضيفك يا أماما *

وهذا الشطر مما لم يعرف عجزه وضاع . أوضع : سار الإيضاع ، وهو ضرب من السير . والمراد بالضيف هنا السعلاة التى تزوجها واشترط عليه أهلها أن يجنبها رؤية البرق ، لئلا تهرب . فأعجزه ذلك ، وهربت منه موضعة فوق بكر من الإبل . ما أسال وما أغام : أى لم يسقط البرق مطراً ، ولم يتكاثف سحابه . وانظر الحيوان للجاحظ ١ : ١٨٦/ ٤ : ٤٨٢/ ٦ : ١٩٧ .

أما الواو فلاتدخل إلّا على المظهر ، فلا تقول : وَهُ لأفعلن . فبهذا صارت الباءُ أمَّ الباب (١).

٢ ـ الواو ، والظنُّ أنَّ أصلها الباءُ كما ذكر بعض النحويِّين . وذلك أنَّه لما كثر استعمال أُقسم بالله ونحوه وأرادوا التَّخفيف حذفوا الفعل أوّلًا فقالوا : بالله ، ثم تدرّجوا فأبدلوا الباءَ واواً ، لأنَّ الواو أخفُّ فقالوا : والله.

ولواو القَسم شروط ثلاثة :

ا ـ حذف فعل القسم معها ، فلا يقال أُقسم والله.

ب ـ ألَّا تستعمل فى قَسَم الطَّلب ـ وسيأتى الكلام عليه ـ فلايقال : والله أخبِرْنى ، كما يقال : بالله أخبرنى .

جـ ـ ألَّا تدخل على ضمير ، كما سبق القول .

٣ ـ التاءُ ، وهى بدلٌ من الواو ، كما قالوا : تُراث ، وتُكَلة ، واتَّعد ، فى : وُراث ، ووُكَلة ، واوتَعَد. فلهذا قَصُرت عن الباءِ والواو فى دخولهما على لفظ الجلالة وغيره ، فهى لاتدخل إلَّا عليه ، لكنْ حكى أبو الحسن الأخفش : تَرَبِّ الكعبةِ لأفعلنَّ ، يريدون : وربِّ الكعبة. وهو قليلٌ . وحكى السيوطىُّ أنها تدخل على الرحمن وعلى الحياة ، فيقال : تالرحمن وتحياتِك .

ويشترط للقسم بها ما اشتُرِط فى الواو .

٤ ـ اللام ، وهى تكون للقسم والتعجُّب معاً ، وتختصّ باسم الله تعالى ، كما جاءَ فى قول مالك بن خالد الخُناعىّ الهُذلىّ :

لِله يَبقى على الأيّام ذو حِيَدٍ بمشمخِرٍّ به الظَّيَّانُ والآسُ (٢)

(١) انظر ما مضى فى ص ٧٠ ، ١٣٧ .

(٢) الخزانة ٤ : ٢٣١ . ورواية الهذليين ٣ : ٢ : « والخنس لن يعجز الأيام » . ونسبه سيبويه فى كتابه ٢ : ١٤٤ إلى أمية بن أبى عائذ الهذلى .

٥ ـ مِن مكسورة الميم ، وقد تضمّ ، وهى مختصة بلفظ «ربِّى» لايقسم بها مع غيره . يقولون : مِن ربى لأَفعَلَنَّ كذا . ومَنْ ضمّ الميم أَراد الدلالة على تغيّر معناها وخروجها من بابها ، وهو معنى الابتداء.

وذهب الكوفية إلى أَنَّ «مُن» المضمومة مقصور من «أَيمُن الله» ، والمكسورة مقصورة من «يمين الله» .

وقال العرب أَيضاً : مَنَ الله ، بفتحتين . ومِنِ اللهِ بكسرتين ، كما ذكر الرضى.

٦ ـ الميم المكسورة . قالوا : مِ الله لأَفعلنَّ كذا . ذكرها ابن يعيش وقال : ذهب قومٌ إلى أَنَّ الميم فى مِالله بدلٌ من الواو ، لأَنَّها من مخرجها وهو الشَّفة ، أُبدلت منها كما أُبدلت فى فَم وأَصلها فوه[1] .

التعويض عن حرف القسم :

ويختص لفظ الجلالة بجواز حذف حرف القسم مع تعويضه بإِحدى ثلاث :

١ ـ ها التنبيه.

٢ ـ همزة الاستفهام.

٣ ـ قطع همزة «الله» فى الدَّرْج .

١ ـ فمع ها التنبيه لابدّ من أَن تجىء بلفظ «ذا» بعد المقْسم به . تقول : لاها الله ذا ، وإِى ها الله ذا .

قال الرضى : والظاهر أَنَّ حرف التنبيه من تمام اسم الإِشارة ، قدّم على لفظ المقسم به عند حذف الحرف ليكون عوضاً منه.

وأَما «ذا» فقال الخليل : إِنها خبر لمبتدأ محذوف ، أَى الأَمر ذا .

---

(١) بضم الفاء ، أو بالتحريك ، كما فى اللسان . وفيه بحث .

أوفاعل لفعل محذوف ، أي ليكونَنَّ ذا . فهي من جملة جواب القسم.

وقال الأخفش : هي من جملةِ القسم نفسه ، فتكون صفةً لله ، أومبتدأً خبره محذوف ، أي ذا قسمي .

٢ ـ وأما همزة الاستفهام فكقوله صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود لما قال : هذا رأْس أبي جهل :« آللهِ الذى لاإله غيرُه ». وكقول الحجاج في الحسن البصري :«آللهِ ليقومنَّ عبدٌ من العبيد فيقولنَّ كذا وكذا » . والاستفهام في هذا النصِّ الأخير إنكاريّ

٣ ـ وأما قطع همزة الله في الدَّرْج فهو في أُسلوبٍ معيَّن ، وذلك إذا كان قبله فاء مسبوقة بهمزة استفهام . تقول لشخص : هل بعت دارك ؟ فيقول : نَعم .فتقول : أفأَللهِ لقد كان كذا ؟

ويجوز دخول الفاءِ من غير استفهام نحو : فاللهِ لقد كان كذا ؟

وإنما لم تكن همزة الاستفهام هي العوضَ من حرف القسم هنا للفصل بينَها وبين لفظ الجلالة بفاءِ العطف .

أنواع القسم :

والقسم على ضربين :

١ ـ قسَم السُّؤال ، ويسمى قسَمَ الطلب أيضاً ، وهو ما كان جوابه متضمناً طلباً : من أمرٍ ، أو نهيٍ ، أو استفهام . وهو نحو قولك : باللهِ لتفعلنَّ ، نَشدتك الله إلَّا مافعلتَ كذا ، عَمَّرتك الله لتفعلنَّ كذا ، عَمرك اللهَ لاتنسَ ودّنا ، قَعدك الله وقَعيدك لاتُغِبَّ زيارتنا ، بدِينكَ هل فعلتَ كذا . ومنه ما أنشده البغدادي في الخزانة :

* بِعمركَ هل رأيتَ لها سَمِيًّا [1] *

---

(١) الخزانة ١ : ٢٣١ .

وقد يستعمل لعمرُك فى قسم السُّؤال . وتقول أيضاً فى قسم الطلب: باللهِ لتفعلنَّ وليفعلنَّ ، فيكون خبراً بمعنى الأَمر ، كما ذكر الرضى.

٢ ـ قَسم الإخبار ، وهو ماقُصد به تأْكيد جوابه ، كقولك : والله ما فعلت كذا ، وربِّى إنِّى لصادق ، وعهدِ اللهِ لأَفعلنَّ كذا .

الجمل القسمية :

وللقسم جملتان بمنزلةِ جملةٍ واحدة ، كما أَنَّ جملتى الشرط والجزاء بمثابة جملة واحدة . فللقسم جملةُ قسمٍ وجملة جواب.

وجملة القسم إمّا أَن تكون فعلية ، وإما أَن تكون اسمية.

فالفعلية كقولك : أُقسم بحقك لأَفعلنَّ كذا . فجملة أُقسم بحقِّك هى جملة القسم ، وجملة لأَفعلنَّ كذا هى جواب القسم .

وجملة القسم الاسمية ضربان :

١ ـ الضرب الأَوَّل ماصدِّر بلفظ خاصٍّ بالقسم لايكون فى غيرِه كايمُنِ الله ، ولعمرك . وهذا يجب حذف خبره ، كما سبق فى باب المبتدأ والخبر ، والتقدير : قسمى ؛ أَوما أُقسم به .

٢ ـ والثانى : ماصدِّر بلفظٍ غير خاصٍّ بالقسم ، كأَمانة اللهِ وعهدِاللهِ. وهذا يجوز حذف خبره وإثباته.

و(ايمن) لفظ وضِع للقسم ، مشتقٌّ عند سيبويه من اليُمن وهو البركة ، وأَلفه وصل ، ولم تجئْ همزةُ وصل فى الأَسماءِ مفتوحة غيرها ، وقد تكسر . وهو عند الكوفية جمع يمين ، وقد تصرفوا فيه بأَنواع التخفيف فحذفوا نونَه تارة فقالوا : ايمُ الله ، ومنهم من حذفَ مع النون الياءَ فقال: أَمُ الله لأَفعلنَّ ، ومنهم من يتصرَّف تصرُّفاتٍ أُخرى سبق القولُ فيها فى أَوائل هذا الباب عند ذكر الأَدوات .

وأجاز قومٌ من الكوفيين وابن كَيسان وابن دُرستويه والسِّيرافى أن تجعل همزتها همزة قطع .

حذف المقسم به :

وقد يحذف المقسَم به ، كما جاء فى قول امرئ القيس(١):

فأُقسِمُ لوشىءٌ أتانا رسولُه سِواكَ ، ولكن لم نَجدْ لك مَدفعا

أى أُقسم بالله ، أو بما يقسَم به.

حذف جملة القسم :

١ ــ قد تحذف جملة القسم ويقوم مقامها بعض حروف التصديق ، وهو (جَير) بمعنى نعم . والجامع أنَّ التصديق توكيد وتوثيق كالقسم ، تقول : جَيرِ لأَفعلنَّ ، كأنك قلت : نعم والله لأفعلنَّ.

٢ ــ وقد تحذف لدلالة بعض الظروف عليها ، لكثرة استعماله مع القسَم ، كقولك : لا أفعله عَوْضُ ، أى والله لا أفعله .

جواب القسم :

للقسم جواب كما للشرط جواب ، وقد عرفت قبل أنَّ القسم قسمان : قَسَم طلب ، وقسم إخبار .

١ ــ أما قسَم الطلب فجوابه الأَمرُ ، أو النَّهى ، أو الاستفهام ، كقول المجنون :

بدينِك هل ضَمَمْت إليك ليلى وهل قبَّلتَ قبل الصُّبح فاها(٢)

وقد يُجاب قسم الطلب بإلَّا ولمَّا ، وأنْ ، كقولك : نَشَدتك الله لَمَّا فعلت كذا . ومنه قول الأَحوص ، وهو من أَبيات الكتاب(٣):

(١) ديوانه ٢٤٢ . ولعمر بن أبى ربيعة فى ديوانه ١٦٩ قصيدة على هذا الوزن والروى ، وبعده فى الخزانة ٤ : ٢٢٧ :

إذن لرددناه ولو طال مكثه لدينا ولكنا بحبك ولعا

(٢) الخزانة ٤ : ٢١٠ . (٣) كتاب سيبويه ١ : ١٦٤ والخزانة ١ : ٢٣١ .

عمّرتكِ اللهَ إلّا ما ذكرتِ لنا هل كنتِ جارتَنا أيّامَ ذى سَلَمِ

٢ – وأما قسَم الإخبار فى جوابه تفصيل ، لأنّه لا بدّ أن يُتلَّى بجملة اسمية أو فعلية :

الجواب بالجملة الاسمية :

والجملة الاسميّة على ضربين :

(ا) اسميّة مثبتة . (ب) اسميّة منفية .

ا – فإذا كانت الجملة الاسميّة مثبتة صدِّر جوابها بإنَّ المكسورة مشدّدة أو مخففة ، أو باللام . واللام تستعمل فى الجواب بشروط معيَّنة فيها تفصيلٌ وخلافٌ وفّاه الرضى حقّه فى شرحه للكافية .

ب – وإذا كانت منفية وجبَ تصديرها بما النافية ، حجازيّةً كانت أو تميميّة ، أو بلا التبرئةِ على اختلاف أحوالها ، نحو : واللهِ ما زيدٌ فيها ولا عمرو ، واللهِ لا رجلَ فى الدّار ، واللهِ لا فيها رجلٌ ولا امرأة . أو بإنْ النافية نحو : واللهِ إن زيد قائم .

الجواب بالجملة الفعليّة :

وهى إمَّا أن يكون فعلها مضارعًا ، وإمَّا أن يكون ماضياً .

١ – فإن كان مضارعاً فإمَّا أن يكون مثبتاً وإمَّا أن يكون منفياً :

ا – فإن كان المضارع مثبتاً فالأكثر تصديره باللّام وكَسْعُه بنون التّوكيد نحو : واللهِ لأخرجنَّ ، إلّا إنْ دخلت اللّام عَلَى متعلِّق بالمضارع مقدَّم ، أو على حرف تنفيس ، فلا يؤتَى بالنون ، اكتفاءً بإحدى علامتَى الاستقبال عن الأُخرى ،

نحو : «ولئن متُّم أَو قُتلتُم لإلى الله تُحْشَرون[١]» ، ونحو : والله لسوف أَخرج .

هذا إن كان المضارع استقبالًا ، فإن كان حالًا وجب الاكتفاءُ باللّام مطلقاً ، ولا يؤتى معها بالنون ، لأَنَّها علامة استقبال تنافى الحال .

ب ــ وإن كان المضارع منفياً كان نفيه بما ، وإن ، ولا . ولايجوز نفى المضارع بلم أَو لن فى جواب القسم ، لأَنَّهم يَنْفُونه بما يجوز حذفه للاختصار كما سيأْتى ، والعامل الحرفىُّ لايحذف مع بقاءِ عمله ، وإن أَبطلوا العمل لم يتعيَّن النَّافى المحذوف .

٢ ــ وإن كان الفعل ماضياً فإمَّا أَن يكون مثبتاً ، وإما أَن يكون منفياً :

ا ــ فإن كان الماضى مثبتاً فالأَولى الجمع بينَ اللّام وقد ، نحو : والله لقد خرج .

وأَمَّا إنْ كان الفعل نعم وبئس فلا يدخل عليه إلَّا اللَّام ، ولا تدخل قد ، وذلك لعدم تصرُّف هذين الفعلين . قال زهير :

يمينًا لنعم السيِّدان وُجِدتما على كلِّ حال من سحيل ومُبرَمِ

وإن طال الكلام أَو كان فى ضرورة الشعر جاز الاقتصار على أَحدهما ــ أَعنى اللَّام وقد ــ قال تعالَى فى استطالة الكلام : «والشَّمْس وضحاها[٢]» إلَى قوله : «قد أَفلح مَنْ زكَّاها[٣]» . وقال امرؤ القيس :

حَلفت لها بالله حِلْفَةَ فاجر لَنَامُوا فما إنْ من حديثٍ ولاصالِ

ويجب تقدير (قد) بعد اللّام ، لأَنَّ لام الابتداءِ لا تدخل على الماضى المجرد .

---

(١) الآية ١٥٨ من سورة آل عمران .
(٢) الآية الأولى من سورة الشمس .
(٣) الآية ٩ من سورة الشمس .

ب ـ وإن كان منفيًّا تعيَّنَ أن تكون أداةُ النَّفى (ما) ، نحو : والله ما قام .

اجتماع الشرط والقسم :

إن كان المقسَم عليه جوابَ شرط مستقبل ، وسبق ذلك الشَّرْطَ قسمٌ قُرنت أداة الشرط كثيراً بلام مفتوحة تسمى موطِّئة ، أى ممِّهدة ومعيِّنة لكون الجواب بعدها للقسم لا للشَّرطِ ، نحو قولك : والله لئن أتيتنى لآتينَّك . ويجوز : والله إنْ أتيتنى لآتينَّك . بتجريد أداة الشَّرط من اللَّام الموطئة .

فإن حُذِف القسم وقُدِّر فالأكثر المجىءُ باللَّام الموطِّئة ، تنبيها على القسم . قال :

لئن كان إيّاه لقد حالَ بَعْدَنا عن العهد والإنسانُ قد يتغيَّر(١)

وقد يجىءُ بلا لام ، كقوله تعالَى : « وإنْ أطعتموهم إنَّكم لمُشرِكُون(٢) » .

حذف النَّافى الوارد فى جواب القسم :

لا يحذف النَّافى فى جواب القسَم إلَّا مع المضارع ، سواءٌ أكان المضارع فعلًا من أفعال الاستمرار أم كان من غيرها .

فالأوّل كقول امرئ القيس :

فقلتُ يَمينُ اللهِ أبرَحُ قاعدًا ولو قَطَعُوا رأسى لدَيكِ وأوصالى

والثانى : كقول مالك بن خالد الخُناعىّ الهذلىّ :

---

(١) البيت لعمر بن أبى ربيعة من قصيدته المشهورة التى مطلعها :

أمن آل نعم أنت غاد فمبكر غداة غد أم رائح فمهجر

(٢) الآية ١٢١ من سورة الأنعام .

تالله يبقى على الأيّام ذو حِيَد   بمشخرّ به الظَّيّانُ والآسُ[١]

والملحوظ أيضاً أنّ النّافى يحذف كثيراً مع أفعال الاستمرار ، ولو لم تكن فى جواب القسم . قال خليفة بن برّاز ، وهو جاهلى :

تنفكُّ تسمعُ ما حَيِيـ   ـتَ بهالك حتّى تكونَه[٢]

وإنّما جاز فيها خاصّة للزوم النّفى إيّاها ، فلا يلتبس بالإيجاب .

حذف جواب القسم :

يحذف جوابُ القسم فى حالتين :

١ – إذا جاء معترضاً فى أثناء الكلام ، نحو : زيد والله قائم ، أو : قام والله زيد .

وجاء فى نهج البلاغة : « قد والله لقُوا الله » .

٢ – إذا تقدَّم ما يدلُّ عليه ، نحو : زيدٌ قائم والله.

فما ورد القسمُ فى أثنائه ، وما تقدّم على القسم ، يكون جوابَ قسمٍ من حيثُ المعنى ، أى يكون دالاً على الجواب ، كما تكون « أكرمُك » فى : أكرمك إنْ أتيتنى ، دليلًا على الجواب لا جواباً .

وقد يفهم جوابُ القسم ممّا يدلُّ عليه سياق الكلام ، كما فى قوله تعالَى : « والفَجْرِ . وَلَيَالٍ عَشْرٍ[٣] » ، يقدّر جواب القسم : لَيُؤْخَذُنَّ ، أو ليعاقَبُنَّ ، لدلالة قوله بعده : « أَلَم تَرَ كيف فعل ربُّكَ بعادٍ[٤] » .

المراجـع :

سيبويه ١ : ٤٥٤ – ٢/٤٥٦ : ١٤٣ – ١٧٤ ابن يعيش ٨ : ٣٢ – ٣٧/ ٩ : ٢٠ – ٢١ الرضى ٢ : ٣٠١ ، ٣١٧ الإنصاف ٢٣٩ – ٢٤٩ المغنى ١ : ١٧٩ الهمع ٢ : ٣٨ – ٤٥ الخزانة ١ : ٤/٢٣١ : ٤٧ ، ٢١٠ ، ٢٣١ .

---

(١) انظر ما سبق فى ص ١٦٣ .

(٢) الخزانة ٤ : ٤٨ .

(٣) الآية ١ ، ٢ من سورة الفجر.

(٤) الآية ٦ من سورة الفجر .

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

نون التوكيد

ولتوكيد الفعل بالنُّون ـ ثقيلة كانت أمْ خفيفة ـ علاقةٌ وثيقة بالأَساليب الإِنشائية ، ولذا نجدُها لا يؤكَّد بها الفعل الماضي لفظاً ومعنى ؛ لأَنَّها تخلِّص الفعل للاستقبال ، وهذا ينافى المضيّ .

وممَّا سمع من توكيد الماضى قوله عليه الصلاة والسلام : « فإمَّا أَدركَنَّ أَحدٌ منكم الدجّال » . وقول الشاعر :

دامنَّ سَعدكِ إنْ رحمتِ متيَّما لولاكِ لم يك للصَّبابة جانحا[1]

فهذا فعلان ماضيان فى اللَّفظ ، ومعناهما مستقبل ، فلذا صحَّ توكيدهما .

ونحن نجد أَنَّ نونَى التَّوكيد كثيراً ما تلحقان ضروباً شتى من الأَفعال الإِنشائية أَو الأَفعال التى لها علاقة بالإِنشاء .

١ ــ فعل الأَمر ، سواء أَكان دالًّا على الطلب ، نحو : قُومَنَّ ، أَو على الدُّعاءِ نحو :

* فأَنزِلَنْ سكينةً علينا[2] *

وهذا تأْكيده جائز .

٢ ــ المضارع الواقع فى جواب القسم غير مفصول من لامه بفاصل ، وبشرط أَن يكون مثبتاً مستقبلًا ، نحو : « وتاللهِ لأَكيدَنَّ أَصنامكم[3] » .

---

(١) أورده العينى فى ٤ : ٣٤١ وفى شواهد (الكلام) . وكذا السيوطى فى شواهد المغنى ٢٥٨ .

(٢) من رجز لعامر بن الأكوع فى السيرة ٧٥٦ جوتنجن .

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

وهذا توكيده بإحدى النونين واجبٌ .

٣ — المضارع الواقع بعد أداة طلب :

ا — للأمر ، نحو : لتقومنَّ ، وليذهبنَّ .

ب — أو النَّهى ، نحو : «ولا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلًا عمَّا يَعْمَلُ الظَّالمون(١)»

حـ — أو الدعاءِ كقول خِرْنِقَ :

لا يَبعَدَنْ قومى الذين هُمُ   سَمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزْرِ

د — أو العَرْض ، كقوله يخاطب امرأة :

هلَّا تَمنِّنْ بوعدٍ غيرَ مخلفةٍ   كما عَهِدتُكِ فى أيّامِ ذى سَلَمِ (٢)

قال صاحب التَّصريح : أكد تُمنِّن بكسر النون الأُولى بعد حرف العَرْض. وأصله تمنِّينَنْ ، حذف نون الرفع مع الخفيفة حملًا على حذفها مع الثقيلة لتوالى النونات ، وحذف الياءَ لالتقاءِ الساكنين .

هـ — أو التَّمَنِّى ، نحو :

فليتَكِ يومَ الملتقى تَرَيْنَنِى   لكى تعلمى أنِّى امرؤٌ بكِ هائمُ (٣)

و — أو الاستفهام ، كقوله :

* أَفَبعدَ كندةَ تمدحَنَّ قبيلا(٤) *

وهذه الضروب من الأفعال يكثر فيها التَّوكيد .

وإذا استقرأْنا باقِىَ أنواع الأفعال ، من حيثُ التَّوكيد بالنُّونين ، وجدنا جميع الأَساليب الإنشائية خاضعةً لنظام التَّوكيد بالنُّونين ، بين الوجوب ، والجواز ، والكثرة .

---

(١) الآية ٤٢ من سورة إبراهيم . (٢) أورده العينى فى ٤ : ٣٢٢ ولم يعرف قائله .

(٣) وكذا أورده العينى فى ٤ : ٣٢٣ ولم يعرف قائله .

(٤) أورده العينى ٤ : ٣٤٠ ولم يعرف تتمته ولا قائله ، وكذا صاحب الخزانة ٤ : ٥٥٨ والتصريح ٢ : ٢٠٤ والهمع ٢ : ٧٨ . ونسب فى بعض نسخ سيبويه إلى مقنع . وقد نبه الشنقيطى فى حواشى الخزانة أنه لامرئ القيس . وقد وجدته كذلك فى ديوان امرئ القيس ٣٥٨ . وصدره فى الديوان : * قالت فطيمة حلِّ شعرَكَ مدحه *

ولا كذلك الأَساليب الخبرية التى يقلُّ فيها ذلك التَّوكيد ، أَو يمتنع

المراجـــع :

سيبويه ٢ : ١٤٩ – ١٥٤ ابن يعيش ٩ : ٣٧ – ٤٥ الرضى ٢ : ٣٧٤ – ٣٧٨
الإنصاف ٣٨١ – ٣٩٠ ابن عقيل ٢ : ٢٤١ – ٢٤٠ التصريح ٢ : ٢٠٣ – ٢٠٩
الأشمونى والصبان ٣ : ٢١٢ – ٢٢٦ الهمع ٢ : ٧٨ – ٧٩ .

٣٠

نواصب الفعل

إنّما يعنينا فى هذا الباب حرفان يُنصَب بعدهما المضارع بأَنْ مضمرةً وجوباً فى قول جمهور البصريِّين ، أَو ينصَب بهما فى قول غيرهم ، وهما فاءُ السببية ، وواو المعيَّة ؛ إذ اشترط النُّحاة قاطبةً أَن يُسبقا بنفى أَو طلب ، فكلامُنا هنا على الطَّلب السابق لهذين الحرفين .

١ — أَمَّا فاءُ السببية فتُسبق بجميع أَنواع الطلب ، وهى الأَمر ، والنَّهى ، والدُّعاءُ ، والاستفهام ، والعرض ، والتحضيض ، والتَّمنِّى ، والرَّجاءُ .

فالأَمر كقول أَبى النَّجم العجلى :

يا ناقُ سيرِى عنقاً فسيحَا إِلَى سُليمانَ فنستريحـا

والنَّهى نحو : « لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كذباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ[1] ».

وقوله :

لا يخدعنَّك مأْثور وإنْ قدُمَتْ تُرَّاثُه فَيحقَّ الحزنُ والنَّدمُ[2]

والدُّعاءُ نحو : « رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَموالِهِم واشْدُدْ عَلَى قُلوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوُا العذَابَ الأَلِيم[3] » ، وقوله :

رب وَفِّقْنى فلا أَعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السَّاعِين فى خَيْرِ سَنَن[4]

---

(١) الآية ٦١ من سورة طه .

(٢) التراث : الوراث ، جمع وارث بإبدال الواو تاء .

(٣) الآية ٨٨ من سورة يونس .

(٤) أورده العينى فى ٤ : ٣٨٨ ولم ينسبه .

والاستفهام نحو : «فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفعاءَ فَيَشْفَعُوا لنَا [١]» ، وقوله :

هل تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِى فَأَرجوَ أَنْ تُقْضَى فيَرْتدَّ بَعْضُ الرُّوحِ فى البَدَنِ [٢]

والعرض نحو : أَلَا تَزورنا فنكرمَك ، وقوله :

يا ابنَ الكرام أَلَا تَدنُو فَتُبصِرَ ما قد حدّثوك فما راءٍ كمن سمعا [٣]

والتَّحضيض نحو : «لولَا أَخَّرتَنِى إِلَى أَجلٍ قريب فاصَّدَّقَ وأَكونَ من الصَّالحين [٤]» ، وقوله :

لولَا تَعُوجين ياسلمى عَلَى دَنِفٍ فتخمدى نار وجدٍ كاد يفنيهِ [٥]

والتَّمَنِّى نحو: «يا ليتنِى كنتُ معهم فأَفوزَ فوزاً عظيما [٦]» ، وقوله :

يا ليتَ أَمَّ خُليدٍ واعَدَتْ فوفَتْ ودام لى ولها عُمرٌ فنصطحبا [٧]

وأَمَّا (الرجاءِ) فقد اختلف فى سماعه ، ورُوِىَ عن الفراءِ ثبوتُ ذلك ، كقراءَة حفصٍ عن عاصم : «لعلى أَبلُغُ الأَسبابَ . أَسبابَ السَّموات فاطَّلِعَ [٨]» ، وكذلك : «لعلَّه يزَّكَّى . أَو يذَّكَّرُ فتنفعَه الذِّكرَى [٩]» ، وكقول الرَّاجز ، وأَنشده الفراءُ :

عَلَّ صروفَ الدَّهرِ أَو دُولَاتها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِهَا [١٠]

فتستريحَ النَّفْسُ من زفْراتِها

---

(١) الآية ٥٣ من سورة الأعراف .

(٢) العينى ٤ : ٣٨٨ : «أقول : أنشده الفراء ولم ينسبه» .

(٣) العينى ٤ : ٣٨٩ . ولم يعرف نسبته .

(٤) الآية ١٠ من سورة المنافقين ، وهذه قراءة أبى عمرو ، ووافقه الحسن واليزيدى وابن محيصن . وقرأ الباقون : «وأكن» بالجزم ، عطفاً على محل فأصدق فى رأى الزمخشرى ، أو على توهم الشرط الذى يدل على التمنى فى رأى الخليل . إتحاف فضلاء البشر ٤١٧ .

(٥) من شواهد الأشمونى . (٦) الآية ٧٣ من سورة النساء .

(٧) العينى ٤ : ٣٨٩ – ٣٩٠ بدون نسبة . (٨) الآية ٣٦ ، ٣٧ من سورة غافر .

(٩) الآية ٣ ، ٤ من سورة عبس .

(١٠) العينى ٤ : ٣٩٦ : «أقول : أنشده الفراء ولم ينسبه إلى راجزه» .

وأمَّا البصريُّون فَلَا يعترفون بهذا السماع بل يؤوِّلونه .

ففى الآية الأُولَى نصب الفعل جواباً لقوله : « ابنِ لى صَرْحاً لَعَلِّى أبلغُ » ، أو عطفاً على « الأَسباب » ، على حدّ قوله :

* ولُبْس عباءَة وَتَقَرَّ عينى(١) *

أو عطفاً عَلَى المعنى فى « لعلِّى أبلغُ » ، فإنَّ خبر « لعلّ » يقترن بأَنْ كثيراً ، نحو قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « فلعلّ بعضَكم أن يكون أَلحَنَ بحُجَّته من بَعْضٍ(٢) » .

وفى الآية الثانية نُصِب الفعل عطفاً على المعنى ، كما قيل فى الآية قبلها .

وذهب أبو موسى الحامضُ فى الرّجاءِ مذهباً ، جعل ما ورد منه منصوباً فلتضمينه معنى التَّمَنِّى ، وأجاز القياسَ فى كلِّ ما ساغ فيه تضمين معنى « ليت » .

هذا . وقد اشترط جمهور النحويِّين التَّمَحُّض فى الثلاثة الأُولى ، وهى الأَمر ، والنَّهى ، والدُّعاءُ ؛ وذلك ليخرجَ الطلبُ باسم فعل الأَمر ، وبالمصدر الواقعِ بدلًا من الأَمر ، أو بما لفظه الخبر ، نحو : صَهْ فأُكرمُك ، ونحو : سكوتاً فينامُ النَّاس ، ونحو : رَزَقنى الله مالًا فأُنفقهُ فى الخير ، وحسبُك الحديثُ فينامُ النَّاس ؛ لأَنَّ « حسبك » إمَّا اسم فعلٍ مضارع بمعنى يكفيك ، أو اسمُ فاعل بمعنى كافيك ، وعَلَى كِلَا الوجهين جملتُه خبرية اللَّفظ إنشائيّة المعنى .

فليس لشىءٍ مِمَّا سبق الاحتزاز عنه جوابٌ منصوب عند جمهور النَّحويِّين .

---

(١) لميسون بنت بحدل الكلابية ، كما فى الخزانة ٣ : ٥٩٢ والعينى ٤ : ٣٩٧ .

(٢) رواه البخارى فى الأحكام والمظالم ، والشهادات . وترك الحيل . ومسلم فى القضاء . والنسائى فى القضاء ، وابن ماجه فى الأحكام .

لكن أجاز الكسائى النَّصبَ بعد الفاءِ المجاب بها اسمُ فعلِ أمرٍ، نحو: صهْ ؛ أو خبرٌ بمعنى الأمر نحو: حسبُك الحديث فينامَ النَّاس . كما أجاز النَّصب فى جواب الدُّعاءِ المدلول عليه بالخبر ، نحو : غَفَرَ الله لزيدٍ فيُدخلَه الجنَّة !

وأجاز ابن عصفور النَّصبَ فى جواب نَزَالِ ونحوِه ، من اسم الفعل المشتقِّ الدَّالِّ عَلَى الأمر . وحكاه ابن هشام عن ابن جنى .

واشترط ابن مالك للنصب فى جواب الاستفهام ألَّا يتضمن الاستفهام وقوعَ الفعل فى الزمن الماضى ، احترازاً من نحو قولك : لِمَ ضربت زيداً فيجازيك ؟ لأنَّه قد فهم من هذا الاستفهام أنَّ الضرب قد وقع .

ومن أصحاب هذا المذهب قديماً أبو عَلِىٍّ الفارسى .

٢ – وأمَّا واو المعية فقد سمع النَّصب معها بعد أربعة من أنواع الطَّلب وهى: الأمر ، والنَّهى ، والاستفهام ، والتَّمنِّى . وقاس جمهرةُ النَّحويِّين عليها باقىَ أنواع الطَّلب ، لكن قال أبو حيان : لا ينبغى أن يُقْدَمَ عَلَى ذلك إلَّا بسماع .

فمثال الأمر :

فقلت ادعِى وأدعوَ إنَّ أندى لصوت أنْ ينادىَ داعيانِ[1]

والنَّهى :

لَا تَنْهَ عن خُلق وتأْتىَ مثلَه عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ[2]

(١) لدثار بن شيبان النمرى ، كما فى العينى ٤ : ٣٩٢ . وقبله :

تقول خليلتى لما اشتكينا سيدركنا بنو القرم الهجان

(٢) قائله أبو الأسود الدؤلى . وقيل المتوكل الكنانى . العينى ٣ : ٣٩٣ وشرح شواهد المغنى ١٩٤ وحماسة البحترى ١٧٣ .

والاستفهام :

أَتبيتُ ريّانَ الجُفُونِ من الكَرَى   وأبيتَ منك بليلة الملسوع [١]

والتمنى نحو : «ياليتنا نُرَدُّ وَلَا نكذِّبَ بآيات رَبِّنَا ونكونَ من المؤمنين [٢]» ، فى قراءة ابن عامر ، وحمزة ، وحفص [٣] .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٤١٨ – ٤٢٧ ابن يعيش ٧ : ١٨ – ٤٠ الرضى ٢ : ٢٣١ – ٢٣١
الشذور ٣٦١ – ٣٧٨ ابن عقيل ٢ : ٢٧٣ ، ٢٧٨ التصريح ٢ : ٢٣٥ الأشمونى
والصبان ٣ : ٣٠١ – ٣٠٨ الهمع ٢ : ١٠ – ١٦ .

---

(١) من شواهد الأشمونى .
(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعام .
(٣) وقرأ باقى القراء : « ونكون » بالرفع . تفسير أبى حيان ٤ : ١٠٢ .

٣١

الجـوازم

والكلام فى هذا الباب ينحصر فى أربع مسائل :

١ ـ الجزم فى جواب الطَّلب .

٢ ـ الجزم بلام الأَمر ، ولَا النَّاهية .

٣ ـ اقتران جملة جواب الشرط الإِنشائية بالفاء .

٤ ـ جواب القسم الاستعطافى المجتمع مع الشرط .

وهذا بيان القول فى كلٍّ منها :

المسألة الأُولَى

الجزم فى جواب الطَّلب

أمّا الجزم فى جواب الطَّلب فالأَصل فيه أَنَّ كل ما دلَّ على الطَّلب بنوعيه ، أى طلب الفعل وطلب التَّرك ، سواءٌ أكان بلفظ إنشائى أم بلفظ خبرى ، فإِنَّ الفعل الواقع بعده إنْ قصد به الجوابُ جزم ،كقولك : جاهدْ تفزْ بالشهادة ، لا تعصِ الله تنلْ رضاه ، هل تزورنى أَزرْك . وكذا سائر ضروب الطَّلب بنوعيه التى وردت بلفظ إنشائىّ .

ومثال الجزم بعد الأَمر الذى بلفظ الخبر : «تُؤمنون بالله ورسوله وَتُجَاهِدُون فى سَبِيلِ اللهِ بأَمْوَالِكم وأَنْفُسِكُمْ ذلكم خَيرٌ لكم إنْ كنتم تَعْلَمُون. يَغْفِرْ لكم ذُنُوبَكم ويُدْخِلْكُم جَنَّات تَجْرِى من تَحْتِهَا الأَنْهار[1]» .

---

(١) الآية ١١ ، ١٢ من سورة الصف .

وقولهم(١) : « اتَّقَى اللهَ أمرؤٌ فَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه » ، فمعناهما : آمنُوا ، وليتّق . ولفظهما الخبر .

وقد اختلف النُّحاة اختلافاً فى عامل جزم هذا الجواب ، ولكن الذى نَقْصِدُه إنّما هو الأُسلوبُ نفسه الذى يَرِدُ فيه المضارع مجزوماً فى جواب الطَّلب .

ولم يشترط النَّحويُّون شرطاً معيَّناً لجزم الفعل الواقع فى جواب الطَّلب إلَّا فى ضربين من ضروب الطَّلب ، وهما الأَمر والنَّهى :

ا ــ أمَّا شرط الجزم بعد النَّهى فهو صِحَّة المعنى بإدخال إنْ قبل لَا ، ومن ثَمَّ جاز : لَا تدنُ من الأَسد تسلمْ ، وامتنع . لَا تدنُ من الأَسد يأْكلك ، خلافاً للكوفيين . وأمَّا قولُ الصحابى(٢) : « يا رسولَ اللهِ لَا تُشْرِفْ يصبْك سهمٌ(٣) » ، وقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَن أكل من هذه الشَّجَرَةِ فلا يَقْرَبَنَّ مسجدَنا هذا يُؤْذِنا بريح الثُّوم » ، فجزمُه عَلَى الإبدال من فعل النَّهى لَا عَلَى الجواب . عَلَى أنَّ الرّواية المشهورة فى الثانى «يؤذينا» بالرَّفع .

ب ــ وأمَّا شرط الجزم بعد الأَمر فهو صحَّة المعنى بتقدير إنْ تفعل خلافاً للكسائى . ومن هنا صحَّ أن تقول : أَحسنْ إلَىّ أُحسنْ إليك ، بالجزم ، وامتنع : ابتعدْ عن النَّار تحترقْ .

المسأَلة الثانية

الجزم بلام الأَمر ولَا النَّاهية

وكلاهما خاصٌّ بالدُّخول عَلَى المضارع وجزمه :

---

(١) أى العرب ، كما فى التصريح ٢ : ٢٤٣ .

(٢) هو أبو طلحة ، كما فى التصريح ٢ : ٢٤٣ ، والإصابة لابن حجر ٢٨٩٩ . واسم أبى طلحة : زيد بن سهل .

(٣) كان ذلك يوم أحد ، كما فى الإصابة . قال فى التصريح : « ويروى : لا تتطاول يصبك » .

ا ـ أمّا اللّام فالكلام عليها من حيث المعنى و الضّبط ، ومن حيث مدخولها وعملها وهى محذوفة .

أمّا معناها فهو الأمر وما أشبهه ، من الالتماس والدّعاءِ والتّهديد ، وجميعِ ما يخرج إليه الأمر من معانٍ مجازية ، وإنْ كان معظم النّحويّين لا يذكر إلاّ الأمر ، والالتماسَ ، والدّعاءَ .

وحركة اللّام هى الكسرة ، وفتحها لغةٌ لسُليم كما فى المُغْنى . وقيل إنّما تفتح فى لغة سُليم إنْ فُتح تاليها ، بخلاف ما إذا كُسِر نحو : لِتِيذَنْ ، أو ضُمّ نحو : لِتُكرم . ويجوز تسكينها بعد الواو والفاءِ وثم . وتسكينُها بعد الواو والفاءِ أكثر من تحريكها .

وقد تحذف لام الأمر ويبقى عملها ، وذلك على ثلاثة أضرب :

١ ـ كثيرٌ مطّرد ، وهو حذفها بعد قول بصيغة الأمر نحو : « قُلْ لِعبَادِىَ الذين آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاة[1] ».

٢ ـ قليلٌ جائز فى الاختيار ، وهو حذفُها بعد قول غير أمر ، كقول منظور بن مَرْثَد الأَسدىّ :

قلتُ لبوّاب لديهِ دارُها تِيذَنْ فإنى حَمْؤُها وجارُها

وليس الرّاجز مضطرًّا ، لتمكنه من أن يقول : « ايذَن » . وليس لقائل أن يقول : إنّ هذا من تسكين المتحرّك ، عَلَى أن يكون الفعلُ مستحقًّا للرفع فسكّنه اضطراراً ، لأنّه لو كان قصَد الرّفع لأمكنه أن يقول : « تيذَنُ إنّى » .

٣ ـ قليلٌ خاصٌ بالضرورة ، وهو الحذف دونَ قول بصيغة الأمر أو بغير صيغته ، كقوله :

---

(١) الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

محمدُ تَفْدِ نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من أمر تَبَالَا (١)

وقوله :

فَلَا تستطِلْ مِنِّى بقائى ومدّتى ولكنْ يكنْ للخير منك نصيبُ (٢)

أمَّا (مدخولها) من الأفعال المضارعة فهو عَلَى الترتيب التَّالى من حيثُ الكثْرَة والقلَّة :

١ – فأكثر دخولها عَلَى فعل الغائب ، نحو : ليقمْ ، وليقوما ، وليقوموا .

ويُلْحَق به فعل المخاطَب المبنىُّ للمفعول نحو : لتُكرَمْ يا زيد ؛ فهذا كثير أيضاً ، لأنَّ الأمر فيه للغائب . وكذا فعل المتكلِّم مبنيًّا للمفعول نحو : لنُكْرمْ ولأُكرمْ .

٢ – وأقلُّ منه دخولها عَلَى فعْلَىِ المتكلِّم – أعنى المضارع المبدوءَ بالألف والمبدوءَ بالنُّون – مبنيَّين للفاعل ، ومنه حديث : « قُومُوا فلأُصَلِّ لَكُمْ (٣) » ، « ولِنَحْمِلْ خطاياكُمْ (٤) » .

٣ – وأقلُّ منه دخولها عَلَى فعل الفاعل المخاطَب كقراءة عثمان ، وزيد ، وأُبَىّ ، وأنس : « فبذلك فلْتَفْرَحُوا (٥) » ، وقوله عليه الصَّلاة والسَّلام :

---

(١) فى الخزانة ٤ : ٦٣٠ : « نسبه الشارح فى الباب الذى بعد هذا لحسان ، وليس موجوداً فى ديوانه . وقال ابن هشام فى شرح شذور الذهب : قائله أبو طالب عم النبى صلى الله عليه وسلم . وقال بعض فضلاء العجم فى شرح أبيات المفصل : هو للأعشى » . وانظر العينى ٤ : ٤١٨ ، وسيبويه ١ : ٤٠٩ .

(٢) السيوطى فى شرح شواهد المغنى ٢٠٣ : « لم يسم قائله . قال العينى : يخاطب الشاعر به ابنه لما تمنى موته » . وانظر العينى ٤ : ٤٢٠ .

(٣) لكم ، باللام . والحديث أخرجه البخارى فى الأذان ، ومسلم فى المساجد ، ومالك فى الموطأ فى قصر الصلاة ، الحديث ٣١ .

(٤) الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الآية ٥٨ من سورة يونس .

« لتأخُذُوا مَصَافّكُمْ » . والأكثر في هذا الأخيرِ الاستغناءُ عنه بفعل الأمر .

ب ــ وأمّا (لَا النّاهية) فالكلام عليها من حيث معناها ، وتأْصيلها ومدخولها ، واتِّصالها بمجزومها :

أمّا (معناها) فهو النّهى أصالة . وتُحمل عليه مَجَازات النّهى ، من الالتماس ، والدُّعاءِ ، والتّهديد ، والإرشاد ، والتمنى ،ونحو ذلك ،وإنْ كان معظم النّحويِّين لا يذكر فى ذلك إلّا النّهى والدُّعاءَ والالتماس .

وأمّا (تأصيلها) فالحقُّ أنّها حرفٌ قائم بنفسه ذو أصالة فى لفظه وعمله . وزعم بعضهم أنّ أصلها لَام الأمر زيدت عليها ألفٌ فانفتحت ، وبذلك انتقل معناها من الأمر إلى النّهى . وزعم الكسائىُّ أنّها لَا النّافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها ، أى قبل لَا النّافية ، كأَنَّ أصل الكلام فى لَا تقم : للا تقم ، فحذفت لَام الأمر كراهية اجتماع لامين فى اللّفظ .

ولَا يخفى ما فى القولين الأخيرين من التّكلُّف ، وما فى القول الثانى خاصّة من أن المقصود من النّهى طلب الكفّ لا طلب النّفى بمعنى الانتفاء .

وأمّا (مدخولها) من الأفعال المضارعة فهو عَلَى الترتيب التّالى من حيث الكثرةُ والقلّة :

١ ــ فأكثر دخولها عَلَى فعل المخاطب ، كقولك : لا تفعل ، ولا تفعلا .

٢ ــ ثم دخولها عَلَى فعل الغائب ، نحو : لا يقم ، ولا يقوما ، ولا يقوموا .

ويلحق به فعلَا المتكلِّم المبنيان للمجهول ، نحو : لاأُخرَج ولا نخرج ، لأن حقيقة الأمر فيه للغائب .

٣ – ونــدر دخولُها عَلَى فعلَى المتكلِّم المبنيَّين للفاعل ، كقول النَّابغة :

لا أعرِفَنْ ربرباً حُوراً مدامعُها كأنهنَّ نِعَاجٌ حول دوّارِ

وقول الوليد بن عُقْبَة :

إذا ما خَرَجْنَا مِن دِمَشْقَ فَلَا نَعُدْ لها أبداً ما دام فيها الجُراضِمُ[٢]

وأمّا (اتصالها بمجزومها) فهو لازمٌ ، إلّا ما جاءَ فى ضرورة الشعر ، كقوله :

وقالوا : أخانا لا تَخَشَّعْ لظالِمٍ عزيزٍ وَلَا ذا حقِّ قومِكَ تظلِمِ[١]

وأجاز بعضُهم فى قليل من الكلام الفصلَ بينها وبين مجزومها بالظَّرف أو الجار والمجرور ، نحو : لا اليومَ تضربُ .

المسألة الثّالِثَة

اقتران جملة جواب الشرط الإنشائيّة بالفاء

هناكَ مَوَاضِعُ يجب اقتران جواب الشرط فيها بالفاءِ .

وهذه المسألة النَّحوية مثالٌ للتّطوّر النَّحوىّ النَّاجح .

وإليكَ سيرةَ هذه المسألة حسبَ تعقُّبى لها :

١ – فقد بدأها سيبويه بصورة واحدة من صور الجواب ، وهى صورة الجملة الاسميّة ، ولم يذكر غيرها . ونصُّ كتابِه[٣] : «واعلمْ أنّه لَا يكون جواب الجزاء – ويعنى بالجزاء الشرط – إلّا بفعلٍ أو بالفاء . فأمّا الجواب بالفعل فنحو قولك : إن تأتنى آتك ، وإن تضربْ أضرب ونحو ذلك . وأمّا الجواب بالفاء فقولك : إن تأتنى فأنا صاحبُك ،

---

(١) يعنى معاوية ؛ لأنه كان أكولا . ونسب البيت أيضاً إلى الفرزدق كما فى العينى ٤ : ٤٢٠ والمغنى وشرح شواهده ٢١٦ .

(٢) من شواهد الأشمونى ٤ : ٤ .

(١) كتاب سيبويه ١ : ٤٣٥ .

ولَا يكون الجواب فى هذا الموضع بالواو ولَا بثُمّ . أَلَا تَرَى أَن الرجل يقول : افعَلْ كذا وكذا ، فتقول : فإِذن يكون كذا وكذا . ويقول : لم أُغَثْ أَمسِ ، فتقول : فقد أَتاك الغوث اليومَ . ولو أَدخلت الواو وثم فى هذا الموضع تريد الجواب لم يجز » .

وقد علَّل السيرافىُّ ذلك بقوله : « والذى أَحوجَ إِلَى إِدخال الفاءِ فى جواب الجزاءِ أَنَّ أَصل الجواب أَن يكون فعلًا مستقبلًا ، لأَنَّه شىءٌ مضمون فعلُه إِذا فعل الشرطُ ، أَو وجد مجزوماً ملتبساً بما قبله من الشرط . وإِنْ هى التى تربط أَحدهما بالآخر ، ثم عرض فى الكلام أَنْ يجازى بالابتداءِ والخبر لنيابتهما عن الجواب ، وإِنْ لَا تعمل فيهما ، وَلَا يقعانِ موقعَ فعل مجزوم ، فأَتَوْا بحرف يقع بعده الابتداءُ والخبر وجعلوه مع مابعده فى موضع الجواب . واختاروا الفاءَ دون الواو وثمّ ، لأَنَّ حقّ الجواب أَن يكون عقيب الشَّرط متَّصلًا به ، والفاءُ توجب ذلك » .

٢ – وقد فهم النَّحويُّون من صنيع سيبويه وصنيع شُرَّاحه أَنَّ كلَّ ما لا يصلح للشرطية من الجواب وجب اقترانه بالفاءِ ؛ فتوسّع مَن جاءَ بعده من النحاة فى القاعدة ، وفى الاستقراءِ ، فجعلوا اقترانَ جواب الشَّرط بالفاءِ سارياً فى سبعة أَمور نظمها بعضهم فى قوله :

طلبيّة واسميّةٌ وبجامد وبما وقَدْ وبلنْ وبالتنفيس

٣ – ثم جاءَ الرضىُّ شارح الكافية ، وهو من علماءِ القرن السابع الفقهاءِ بالنَّحو ، فجعل كلَّ إِنشاءٍ فى الجواب موجباً للاقتران بالفاء ، سواءٌ أَكان إِنشاءً طلبياً أَم غير طلبى .

٤ – وفَطِنَ ابنُ هشام – وهو من علماءِ القرن الثَّامن – فى المغْنى إِلى أَمرين من الإِنشاءِ الطَّلبى والإِنشاءِ غير الطَّلبى ، وهما النُّدبة نحو : إِن لم

يتب زيدٌ فياخُسره ! والقسَم نحو : إنْ قام زيد فوالله لأقومنّ .

وزاد على من قبله أنْ تقترن الجملة بحرف له الصَّدر ، كقوله :

فإن أَهلِكْ فَذِى لَهَبٍ لظاهُ عَلَىَّ يكادُ يلتهبُ التهابا[١]

بتقدير « رُبَّ » قبل « ذى » ، ورُبَّ لها الصَّدر . وابن هشام هنا قد نظر إلى « رُبَّ » من ناحية الصَّدارة ، وفاته أنَّها من أساليب الإنشاء غير الطَّلبى .

٥ ـ وكأنَّ ذلك التَّفصيلَ لمْ يكنْ قد شاع بعدُ بين النُّحاة شيوعًا مستفيضاً ، فنجد الكمال بن الهمام ـ وهو من علماء القرن التَّاسع ـ يحصر مسائل الفاء محدودة فى قوله :

تَعَلَّمْ جوابَ الشرط حتما قِرانُه بفاءٍ إذا ما فعله طلباً أَتى
كذا جامداً أَو مقسَما كان أَو بقدْ ورُبَّ وسين أَو بِسوفَ ادْرِ يافتى
كذا اسْمِيَّةً أَو كان منفِيَّ ما وإن وَلَنْ مَن يَحِدْ عَمَّا عددنا فقد عَتَا

وقد نُقِدَ ما فى هذا النظم بجعل الفعلية قيداً فى الطَّلب ـ أعنى فى قوله : « فعله طلباً » لأنَّ الطَّلب أعمُّ من أن يكون فعليًّا ، فقد يكون بالفعل وقد يكون بغيره .

٦ ـ ثم زاد الدَّنَوشرىّ أبيات ابن الهُمام بقوله :

كذا إنْ يكن مجموعَ شرط مع الجزا وفى سورة الأَنعام قد جاءَ مُثْبتا

يشير إلى أنَّه إذا كان جواب الشرط جملةً شرطية وجب اقترانُها بالفاء ، كما ورد فى قوله تعالى فى سورة الأَنعام : « وإنْ كانَ كَبُرَ عليك إعراضهم فإن استطعتَ أن تبتغى نفقاً فى الأَرض[٢] » .

---

(١) لربيعة بن مقروم الضبى ، كما فى شرح شواهد المغنى ١٥٩ وحماسة أبى تمام بشرح المرزوقى ٥٤٤ .

(٢) الآية ٣٥ من سورة الأنعام .

فالقاعدة العامة التى فصّلها فقهاءُ النّحو فى جميع عصوره ، هى أنّ كل ما لا يصلح للشرط مِن جمل الجواب يجب اقترانه بالفاء . وعدم الصّلاحيّة يتحقق فى الجملة الاسميّة والإنشائية ، وجامدة الفعل لذاتها ، وفى الجمل المسبوقة بما ، أو لن ، أو إن النّافيات ، لما اقترن بها من تلك الحروف ، وفى الجمل المسبوقة بقدْ لفظاً أو تقديراً ، أو السين ، أو سوف ، لما تفيده هذه الحروف من إثبات يتنافى مع الشرط .

وإنّما لم تصلح جملة الإنشاء للشرط لأَنَّ وضع أداة الشرط على أن تَجعل الخبر الذى يليها مفروضَ الصّدق ، إمّا فى الماضى نحو : لو جئتنى أكرمتك ، أو فى المستقبل نحو : إن زرتنى أكرمتك. وأما الجزاءُ فليس شيئاً مفروضاً ، بل هو مترتِّب عَلى أمر مفروض، فجاز وقوعه جملةً طلبيةً أو إنشائية ، نحو: إن لقيت زيداً فأكرمه، وإن دخلتَ الدّار فأَنتُ حرٌّ . ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسميّة وفعليّة مصدّراً بأَىّ حرف كان .

هذا ما قرره الرّضىّ فى التّعليل[1] .

وَعَلى هذا الضّوءِ التّفصيلى نستطيع أن نحصر الأَساليب الإنشائية التى يجب اقترانها بالفاءِ حينما تقع جواباً للشرط :

١ – فى الإنشاءِ الطّلبى من الأَمر والنّهى والدُّعاءِ – ولو بصيغة الخبر – والاستفهام ، والعرض ، والتّحضيض ، والتّمَنّى ، والتّرَجّى ، والنِّداءِ . ويدخل فى ذلك جميع مجازات الاستفهام والنداء .

٢ – والإنشاءِ غير الطّلبى ، ومنه أفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذّمّ ، والتّعجّب ، وصيغ العُقود ، والقسَم ، وربّ ، وكم الخبرية .

---

(١) الرضى ٢ : ٢٤٤ .

ولستُ بحاجة إلى ذكر المُثل لهذه الصُّور ولتفريعاتها الكثيرة ، ولكنِّى أريد أن أقول :

إنَّ بعض أقسام هذين الضَّربين من الإنشاء قد يدخل فى الأقسام غيرها . فنجد مثلًا أن الجواب فى قوله تعالى : « وإن يَخْذُلْكُمْ فمن ذا الذى يَنْصُرُكُمْ من بعْده[1] » جملة إنشاءٍ طلبىّ ، وهى كذلك داخلةٌ فى (الجملة الاسمية) الواجب اقترانُها بالفاء .

ونجد أيضاً أنَّ الجواب فى قوله تعالى : « فإنْ كرهتموهنَّ فَعَسَى أن تَكرهوا شيئاً ويجعل الله فيه خيراً كثيراً[2] » جملة إنشاءٍ غير طلبىّ ، وهى كذلك داخلة فى (الجملة التى فعلها جامد) . وكذلك يقول الرجل لعبده : إنْ حججتُ فأنتَ حرّ ، فأنت حرٌّ جملة إنشاءٍ غير طلبىّ ، لأنَّها من صيغ العُقُود ، وهى مع ذلك داخلةٌ فى نطاق (الجملة الاسمية) .

وأُريد أن أقول أيضاً : إنَّ فى جواب الشرط بالاستفهام تفصيلًا خاصًّا أبدع الرضىّ فى بيانه ، فجواب الشرط المصدَّر بأداة الاستفهام إمَّا أن تكون معه الهمزة ، وإمَّا أن تكون الأداة معه غيرها من أدوات الاستفهام .

١ - فإن كان التَّصدير بالهمزة سواءٌ أكانت الجملة اسميّة أم فعلية لم تدخل الفاءُ ، لأنَّ الهمزة يجوز دخولها عَلى أداة الشَّرط ، فيقدَّر تقديم الهمزة عَلى أداة الشرط نحو : إن أكرمتك أتكرمنى ؟ كأنَّك قلت : أئن أكرمتك تكرمنى ؟

ومنه قول عَلِىّ : « وإنْ فعل ذلك أتؤمنون » . وقال تعالى : « أرأيْتَ إنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى . أَلَمْ يَعْلَمْ[3] » .

---

(١) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران .
(٢) الآية ١٩ من سورة النساء .
(٣) الآية ١٣ ، ١٤ من سورة العلق .

٢ ـ وإن كان التَّصدير بهلْ وغيرها من أدوات الاستفهام جاز حذف الفاءِ حملًا عَلى الهمزة ، وجاز دخول الفاءِ أيضاً ، لعدم عَرَاقة تلك الأَدواتِ فى الاستفهام ؛ فقد ذكر الرضىّ[1] أن أَصل هلْ أن تكون بمعنى قَدْ كما فى قوله تعالى : « هلْ أَتى عَلى الإِنْسَان حِينٌ من الدّهر[2] » ، أى قد أتى ، ثم دخلت عليها الهمزة كما جاءَ فى قوله :

سائل فوارس يَربوعٍ بِشَدَّتنا أَهَلْ رأَونَا بِسَفْح القاع ذىالأَكمِ[3]

وقول خِطام المجاشعى :

أَهَلْ عرفتَ الدَّار بالغَرِيَّيْنْ وصاليات ككما يُؤَثْفَيْنْ[4]

ثم حذفت الهمزة وأُقيمت « هل » مقامها .

وأَمَّا بيان عدم عَراقة بقيّة الأَدوات فقدسبق بيانه فى باب البدل[5] .

فشاهد حذف الفاءِ قول الله تعالى : « قل أَرأَيْتَكمْ إنْ أَتاكمْ عذابُ الله بغتةً أَوجَهْرَةً هل يَهْلِكُ إلَّا القومُ الظَّالمون[6] » ، وقوله تعالى : « قل أَرأَيتم إنْ أَخَذَ اللهُ سمعَكمْ وأَبْصَارَكمْ وَخَتَم عَلى قُلوبِكُمْ مَنْ إلهٌ غيرُ الله يَأْتِيكمْ به[7] » .

وشاهد إثباتها قوله تعالى : « قال يا قومِ أَرَأَيْتُمْ إنْ كنتُ عَلى بَيِّنَة من رَبِّى وآتانِى منه رحمةً فمن يَنْصُرُنى[8] » .

حذف فاء الجواب :

ومن تمام القول فى هذه المسأَلة أَنْ نذكر أَنَّ فاءَ الجواب الواجب

---

(١) الرضى ٢ : ٣٦١ . (٢) الآية الأولى من سورة الإنسان .
(٣) لم أهتد إلى قائله . وأنشده البغدادى فى الخزانة ٤ : ٥٠٦ .
(٤) من رجز لخطام المجاشعى ، فى الخزانة ١ : ٣٦٧/٤ : ٥٠٥ .
(٥) انظر ما سبق فى ص ١٣٢ . (٦) الآية ٤٧ من سورة الأنعام .
(٧) الآية ٤٦ من سورة الأنعام . (٨) الآية ٦٣ من سورة هود .

الاقتران بها يجوز حذفُها فى ضرورة الشعر ، ومنه قوله :

من يفعلِ الحسناتِ اللهُ يشكرُها والشَّرُّ بالشَّرِّ عِند اللهِ مثلانِ(١)

وعن الأخفش أن ذلك واقعٌ فى النثر الفصيح ، وأنّ منه : « إنْ تركَ خيراً الوصيّةُ للوالِدَين والأقربينَ(٢) » .

وقال ابن مالك : يجوز فى النّثر نادراً . ومنه حديث اللُّقَطة : « فإنْ جاءَ صاحبُها وإلّا استمتعْ بها » .

وهذا الحديث نموذجٌ لحذف فاءِ الجواب مع الجملة الإنشائية .

المسألة الرابعة

جواب القسم الاستعطافى المجتمع مع الشّرط

هذه المسألة النّادرة ذكرها الصّبان عَرَضاً(٣) عند كلامه عَلى اجتماع الشرط والقسم ، وأنّ القاعدة فى هذا أن يكون الجواب للسابق .

وقد ذكر ما يُفْهَم منه أنّ القَسَم قَسَمان : قسم حقيقى ، وقسم مجازىٌّ استعطافىّ . فمثال القسم الاستعطافىّ قوله :

بربِّك هل ضممتَ إليك ليلى قُبيلَ الصُّبح أَو قَبَّلتَ فاها(٤)

وقول الآخر :

* بعيشِك يا سَلْمَى ارحمِى ذا صبابة(٥) *

(١) نسب إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وروى أيضاً لكعب بن مالك الأنصارى . الخزانة ٣ : ٦٤٤ وسيبويه ١ : ٢٣٥ . ويروى : « سيان » .

(٢) الآية ١٨٠ من سورة البقرة .

(٣) الصبان ٤ : ٢٧ — ٢٨ .

(٤) البيت للمجنون ، كما فى شرح شواهد المغنى ٣٠٨ والخزانة والأغانى ٤ : ٢١٠ . ويروى : « بدينك » .

(٥) أنشده فى المغنى ٢ : ١٤٦ . ولم يذكر تتمته . وأنشده فى الهمع ٢ : ٤١ برواية : « بعينيك » . وعجزه كما فى الدرر اللوامع ٢ : ٤٥ :

* أبى غير ما يرضيك فى السر والجهر *

فهذا القَسم الاستعطافى لا بدّ أن يكون جوابه جملة إنشائيّة ، كما فى المغنى .

ونستطيع أن نستخلص من هذا الكلام أمراً يخصّ موضوعنا ، وهو أنّه إذا اجتمع شرطٌ وقَسم استعطافى وكان الجواب للقسم لسَبْقه ، فَلابدّ أن يكون الجواب له جملةً إنشائيّة .

والمثال الذى أراهُ منطبقاً عَلى هذه القاعدة التى استنبطتها ، هو أن تقول لمن تحثّه عَلى البرّ : بربِّك إنْ لقيتَ هذا البائسَ الفقيرَ أحسنْ إليه ، أَو لَا تدَّخِرْ جهداً فى عونه .

المراجـــع :

سيبويه ١ : ٨٠٤ – ٤٠٩ ، ٤٣٥ – ٤٣٨ ، ٤٤٣ – ٤٤٥ ، ٤٤٩ – ٤٥٤
ابن يعيش ٧ : ٤٠ – ٩/٩٤ : ٢ – ٤ الرضى ٢ : ٢٣٣ – ٢٥٠ المغنى
١ : ١٣٩ – ٢/١٤٤ : ١٤٦ – ١٤٧ الشذور ٤٠٤ – ٤١٤ ابن عقيل
٢ : ٢٨٩ – ٢٨٠ ، ٢٨٦ – ٣٠١ التصريح ٢ : ٢٤٥ – ٢٥٣ الأشمونى
والصبان ٣ : ٣٠٩ – ٣١٣/٤ : ٢ – ٣٢ الهمع ٢ : ٥٥ – ٥٦ ، ٤٠ – ٦٢
الخزانة ٤ : ٥٠٥ – ٥١١ .

٣٢

الوقف

وللوقف طرقٌ شتى ، منها : الرَّوم ، والإشمام ، والإبدال ، وزيادة الألف ، والتَّضعيف ، ونقل الحركة . وأكثر ذلك لا يعدو أن يكونَ لَهَجَاتٍ لقبائل معيّنة .

وَإِنَّما الوقف الذى نقصده هنا هو الوقف بهاء السكت ، لأنَّه هو الأكثر شيوعاً فى أساليب الإنشاء ، وهو يتناول :

١ ـ الأفعال الإنشائية التى أُعِلَّ آخِرُها بالحذف للجزم أو للبناء .

٢ ـ المنادى المندوب الذى لحقته الألفُ أو الياءُ أو الواو .

٣ ـ ما الاستفهاميّة المجرورة .

وهذا تفصيل القول :

١ ـ الأفعال الإنشائيّة التى أَعِلَّ آخِرُها بالحذف ضربان :

أ ـ ضربٌ أُعِلَّ آخره بالحذف للجزم ، وهو المضارع الذى سبقته إحدى الجوازم .

فهذا إنْ بقِيَ عَلَى ثلاثة أحرف فأكثرَ أَحدُها حرف المضارعة فإلحاق هاءِ السكت به جائزٌ لا واجب . تقول فى الوقف : لَا تسعْ وَلَا تسعَهْ ؛ ولَا تغزْ ، وَلَا تغزُهْ ، وَلَا ترمْ وَلَا ترمِهْ . وكذا تقول : لتسْعْ ولتسعهْ ، ولتغزْ ، ولتغزُه ، ولترمْ ولترمِهْ . كما تقول : لا تستقْصْ وَلَا تستقصِهْ ، ولتستقْصْ ولتستقصِهْ .

وإنْ بقِيَ عَلَى حرفين أَحدُهما حرف المضارعة فإلحاق هاءِ السكت به واجب . تقول : لَا تَرَه وَلَا تَعِهْ ، وَلْتَرْ ولتَعِهْ .

ب ـ وضرب آخر أُعِلَّ آخره بالحذف للبناءِ ، وهو فعل الأَمر فى مذهب البصريِّين .

وهذا إنْ بقِيَ عَلَى حرفين فأَكثرَ فإلحاقُ الهاءِ به جائز لَا واجب ، تقول : اسْعْ واسعَهْ ، واغْزْ واغزُهْ ، وارمْ وارمِهْ ، كما تقول : استقْصْ واستقصِهْ . ومنه قوله تعالى : «فبِهداهُم اقْتَدِه[1]» فى إحدى القراءات[2].

وإنْ بقِيَ علَى حرف واحد فإلحاقُ هاءِ السكت به واجبٌ نحو : رَه ، وعِهْ ، وقهْ .

وأَجود الوجهين فى حالةِ جواز الإِلحاق ، هو وجه الإِلحاق .

والعلَّة فى إلحاق هاءِ السكت فى كلِّ ذلك ، فى حالتى الجواز والوجوب ، أَنَّ هذه الأَفعال حذفت لاماتها وبقيت حركاتُ ما قبلها دالَّةً عليها ، فلو لم تلحق الهاءُ لذهبت الحركات بسبب الوقْف ، فيذهب الدَّليل والمدلول عليه .

٢ ـ والمنادى المندوب الذى لحقته الأَلف نحو : وازيدا ، أَو الياءُ نحو : واغلامكيه ، أَو الواو نحو : واغلامَهُوه . لك أَن تزيد فى الوقف عليه هاءَ السكت بعد أَحرف المدّ الثلاثة ، توصُّلًا إِلَى زيادة المدّ .

ولَا يجوز إثبات هذه الهاءِ فى الوصْل إلَّا للضرورة ، ومنه قوله :

أَلا يا عَمرو عَمراه وعمرو بن الزبيراهُ[3]

ومنه قول المتنبي :

---

(١) الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٢) انظر سائر القراءات فى تفسير أبى حيان ٤ : ١٧٦ ، وإتحاف فضلاء البشر ٢١٣ .

(٣) سبق الكلام عليه فى ص ١٤٧ .

واحَرَّ قلبَاهُ ممن قلبُه شَبِمُ   وَمَن بجسمي وحالى عِنده سَقَمُ

ولك فى هاءِ السَّكت حينئذ أن تضمَّها تشبيهاً بهاءِ الضمير ، وأن تكسرها على الأَصل فى التخلُّص من التقاءِ الساكنين .

وأَجاز الفراءُ إثباتها فى الوصل اختياراً ، وبوجهى الحركة السالفين: الضم والكسر .

٣ ـ وأَمَّا (ما الاستفهامية) فهى إذا جُرَّت بحرف أو باسم حذفت أَلفُها وجوباً . وأمَّا قول حسّان(١) :

عَلَى ما قام يشتمنى لئيمٌ   كخنزير تمرَّغ فى رمادِ

فضرورةٌ ، وحكاها الأَخفش لغةً . وقرأ عكرمة وعيسى : « عَمَّا يتساءَلون(٢) » ، كما سمع حذف أَلفها ضرورة لغير جارّ كما فى قوله :

إلامَ تقول النَّاعياتُ إلَامَهْ   أَلَا فاندُبَا أهل النَّدى والكرامهْ(٣)

حيث حذفت أَلف (ما) الاستفهامية مع وقوعها موقع نصب عَلَى المفعولية بعد أَلا الاستفتاحية .

ويجب إلحاق هاءِ السكت بها إن جُرّت باسم ، نحو : اقتضاءَ مَهْ ، وَمَجىءَ مَهْ ؟

ويجوز إلحاق هاءِ السكت بها إنْ جُرّت بحرف ، نحو : عَمَّه ، وإلامَهْ ؟

المراجــع :

سيبويه ٢ : ٢٧٧ – ٢٧٨ ابن يعيش ٩ : ٤٥ – ٤٨ الرضى ٢ : ٣٧٩ – ٣٨٠ الإنصاف ٣٥٢ – ٣٥٨ ابن عقيل ٢ : ٤٠٣ التصريح ٢ : ٣٣٨ ، ٣٤٤ – ٣٤٥ الأشمونى والصبان ٤ : ٢١٤ – ٢١٧ الهمع ٢ : ٢١٠ .

---

(١) فى العينى ٤ : ٥٥٤ : « نسبه بعضهم لجرير ، وهو غلط » .

(٢) الآية الأولى من سورة النبأ .

(٣) أورده العينى ولم يعرف قائله .

خاتمـــة

تلك هى أهم مظاهر أساليب الإنشاء فى النَّحو العربىّ ، تعقّبتُها فى جمهور أبوابه ، وتلمستها فى زوايا فصوله ومسائله . وعسى أن أكون قد صنعتُ بهذه الدراسة جديداً فى هذا الفن ، وأوضحت بعض العسير من مشكلاته ، وقيّدت ماندّ من شواردها ، وحقّقت ما اضطرب من أغفالها .

والحمد لله الذى هدانا لهذا ، وما كنّا لنهتدى لولَا أنْ هدانا الله .

وبفضل الله ونعمته تمّ الصّالحات !

الفهارس الفنيـــــــة



١ – فهرس القرآن الكريم

٢ ـ فهرس الحديث والأمثال والنُّصوص

٣ - فهرس الأَشعار

(أ)

(ب)

(ت)

(ح)

(م)

أنصاف أبيات

٤ ــ فهرس الأَرجاز

٥ ـ فهرس الأعلام

(١) هو الإمام علم الدين اللورقى شارح المفصل كما فى الأشباه والنظائر للسيوطى ٢ : ٧٦.

(١) الخزانة ٢ : ٥١٥ .

٦ – فهرس الكلمات النَّحوية

٧ – فهرس أبواب الكتاب

صفحة

مراجع البحث

إتحاف فضلاء البشر ، للدمياطى . مطبعة حنفى ١٣٥٩ .
الأشباه والنظائر ، للسيوطى . طبع حيدر أباد ١٣٥٩ .
الاشتقاق ، لابن دريد ، بتحقيق عبد السلام هارون . مطبعة السنة ١٣٧٨ :
الأغانى ، لأبى الفرج الأصبهانى . التقدم ١٣٢٣ .
الأمالى ، لابن الشجرى . حيدر أباد ١٣٤٩ .
الإنصاف ، لابن الأنبارى . الاستقامة ١٣٤٦ :
البحر المحيط ، لأبى حيان . السعادة ١٣٢٨ .
تاريخ الطبرى ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم . دار المعارف ١٩٦٩
تحقيق النصوص ونشرها ، تأليف عبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٣٧٤ :
التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهرى . الأزهرية ١٣٤٤ :
تفسير أبى حيان = البحر المحيط .
حاشية الدسوقى على المغنى . مطبعة حنفى ١٣٥٨ .
حاشية ابن سعيد على الأشمونى . تونس ١٢٩٣ .
حاشية الصبان على الأشمونى . عيسى الحلبى ١٣٦٦ :
حاشية يس على التصريح . بهامش التصريح .
الحيوان للجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون : الحلبى ١٣٦٦ :
خزانة الأدب . للبغدادى . بولاق ١٢٩٩ .
ديوان جرير . الصاوى ١٣٤٥ .
ديوان حسان . الرحمانية ١٣٤٧ .
ديوان الحماسة ، للبحترى . الرحمانية ١٩٢٩م .
ديوان الحماسة بشرح التبريزى ، تحقيق محمد محي الدين . مطبعة حجازى سنة ١٣٥٨ .
ديوان الحماسة بشرح المرزوقى ، تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف سنة ١٣٧٢ .
ديوان حميد بن ثور . دار الكتب ١٣٧١ .

ديوان زهير . طبع دار الكتب ١٣٦٣ .
ديوان المتنبي ، بشرح العكبري . العامرة الشرفية ١٣٠٨ .
ديوان الهذليين . طبع دار الكتب . دار الكتب ١٣٦٩ .
سنن ابن ماجه . عيسى الحلبي ١٣٧٣ .
سنن النسائي . المطبعة المصرية ١٣٤٨ .
السيرة ، لابن هشام . جوتنجن ١٨٥٩م .
شذور الذهب ، لابن هشام . الاستقامة ١٣٦٥ .
شرح الألفية ، للأشموني . عيسى الحلبي .
شرح الألفية ، لابن عقيل . السعادة ١٣٦٧ .
شرح شواهد الألفية ، للعيني . بهامش خزانة الأدب .
شرح شواهد المغني ، للسيوطي . البهية ١٣٢٢ .
شرح الكافية ، للرضي . العامرة ١٢٧٥ .
شرح المفصل ، لابن يعيش . طبع محمد منير .
الشعر والشعراء ، لابن قتيبة . بتحقيق الشيخ أحمد شاكر . الحلبي ١٣٧٠ .
الصاحبي ، لابن فارس . المؤيد ١٣٢٨ .
صحيح البخاري . بولاق ١٣١١ .
صحيح مسلم . عيسى الحلبي ١٣٧٥ .
الكامل ، للمبرد . ليبسك ١٨٦٤ م .
الكتاب ، لسيبويه . بولاق ١٣١٧ .
الكشاف ، للزمخشري . البهية ١٣٤٥ .
مغني اللبيب ، لابن هشام . التقدم ١٣٤٨ .
المفصل ، للزمخشري . التقدم ١٣٢٣ .
المفضليات ، للضبي ، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف ١٣٧١ .
الموطأ ، لمالك . عيسى الحلبي ١٣٧٠ .
نهج البلاغة ، للشريف الرضي ، بشرح الشيخ محمد عبده . بيروت ١٨٨٥م .
نوادر أبي زيد . بيروت ١٨١٤ م .
همع الهوامع ، للسيوطي . طبع السعادة ١٣٢٧ .

مؤلفات ومحققات أُخرى

للمؤلف

تطلب من مكتبة الخانجي بالقاهرة

مجلدات

١	الميسر والأزلام (بحث تاريخي اجتماعي أدبي لغوي)	
١	تحقيق النصوص ونشرها (أول كتاب عربي في هذا الفن) .	
٢	الألف المختارة من صحيح البخاري.	
١	قواعد الإملاء	
٢	معجم شواهد العربية	
١	فهارس معجم تهذيب اللغة للأزهري	
١	فهارس المخصص ، لابن سيده	
١	المصون ، لأبي أحمد العسكري	
١	تهذيب سيرة ابن هشام	
١	تهذيب الحيوان للجاحظ	
٢	تهذيب إحياء علوم الدين للغزالي	
٨	الحيوان ، للجاحظ	(شرح وتحقيق)
٤	البيان والتبيين ، للجاحظ.	» »
١	العثمانية ، للجاحظ	» »
٢	رسائل الجاحظ	» »
٦	مقاييس اللغة ، لابن فارس.	» »
٢	مجالس ثعلب	» »
٤	شرح الحماسة ، للمرزوقي	» »
١	وقعة صفين ، لنصر بن مزاحم	» »
١	همزيات أبي تمام.	» »
٥	كتاب سيبويه وفهارسه	» »

٦	خزانة الأدب ، للبغدادى	(شرح وتحقيق)
١	الاشتقاق ، لابن دريد	» »
١	أمالى الزجاجى	» »
١	مجالس العلماء ، للزجاجى	» »
١	جمهرة أنساب العرب ، لابن حزم	» »
١	شرح القصائد السبع الطوال ، لابن الأنبارى . .	» »
٢	نوادر المخطوطات	» »
١	المفضليات . . (بالاشتراك مع الشيخ أحمد شاكر)	» »
١	الأصمعيات . . . » » » » »	» »
١	إصلاح المنطق . . » » » » »	» »
١	تعريف القدماء . (بالاشتراك مع لجنة أبى العلاء)	» »
٥	شروح سقط الزند . » » » » »	» »

رقم الايداع بدار الكتب

٧٨/٣٦١٤

الترقيم الدولى ٤ ـ ٣٨ ـ ٧٢٩٢

مطابع الدجوى القاهرة عابدين

ت ٩٠٠٤٩٨/٩٢٤٢٦٨



الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة